

الفلاح

في الشريعة الإسلامية

على حسب الله

دار الفكر العربي



0004993

Biblioteca Alexandrina

على حسَبِ إِيَّاهُ
أستاذ الشريعة الإسلامية
بجامعات القاهرة والخرطوم والكويت

الْفَلَاحُ فِي الشَّعْبِ الْأَمْلِكِ

مكتبة المطبع والنشر
دار الفكر العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جزيل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه
الذى بعثه رحمة للعالمين ، بكتاب كريم : أخرج الناس به من الظلمات إلى
النور ، وهداهم إلى الصراط المستقيم . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن
اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد فهذا موضوع « الزواج في الشريعة الإسلامية » : كان من
موضوعات كتابي القديم : « عيون المسائل الشرعية ، في الأحوال الشخصية »
وكان ابتدائي للتدريس في كلية الحقوق بجامعة الخرطوم سنة ١٩٦٥ - فرصة
أنامت لي كتابة موضوع « الفرقة بين الزوجين » من ذلك الكتاب - على
نحو يلائم حاجة العصر الذي نعيش فيه . ويفتح أمام طالب العلم باب التفكير
واختيار ما هو أليق بحكمة التشريع وبمحاة الشريعة .

ثم كان ابتدائي للتدريس في كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت
سنى ٦٨ / ٦٩ - ٧٠ / ٦٩ فرصة أخرى أنامت لي كتابة موضوع الزواج
على الطريقة التي أتمهجا دائما في التدريس ، من إيضاح المعنى ، في عبارة سهلة
موجزة ، تحفظ على طالب العلم وقته ، وتدير له السبيل إلى معرفة أدلة الأحكام
الشرعية وحكمة تشريعها ، وتفتح له الباب للتفكير في أن يختار من آراء الفقهاء
ما هو أقوى دليلاً وأهدى سبيلاً ، دون التقيد برأى فقيه خاص ، أو مذهب
بعضه ، وبهذا نتربى فيه ملكة البحث والنقد ، ويعتمد عن التقليد الأعمى ،
والتمسك بالأكرار من غير دليل ، ويعتمد لعصر تنقل فيه الدول الإسلامية

من الجلود على مذهب إمام بعينه إلى العمل بما هو أقرب إلى كتاب الله وسنة رسوله ، أو أدي إلى تحقيق المقاصد الشرعية الصحيحة .

وقد كان موضوع الفقرة بين الزوجين أوسع مجالاً لتحقيق مساواة الفرطين من موضوع الزواج ، لأن الناس حين يقدمون على الزواج - يقدمون عليه في فرحة غامرة ، ورغبة ملحة في تحقيق مطلب من أول مطالب الحياة البشرية ، مما يحملهم على استكمال كل مقوماته الشرعية في رضا واطمئنان ليتمكنوا من تسجيله في الوثيقة الرسمية ، ويصلوا به إلى ما يبتغون .

أما الفقرة فيلازمها في الكثير - شقاق ونزاع يدفع كلا من الزوجين إلى مناوأة الآخر ، ومحاولة الانتصار عليه ، وهنا تتصارع الأهواء ، ويتمنى كل أن يكون القانون في خدمة غرضه وهواه ، ومن هنا يفتح المجال للكلام في أحكام الطلاق وآثاره ، وفي قد ما لا يجرى الأهواء الخاصة منها ، ويتعرض لذلك كل من هب ودب ، وهذا فيما شرع الله تعالى لمبادء من الأحكام من ناحية ، وانتصاراً للمرأة في أكثر الأحوال من ناحية أخرى .

ولا يخرج الناس من ظلمات هذا الاضطراب في الواقع إلا الرجوع إلى شريعة الله السمحة التي تكفلت بتحقيق مصالح الناس ذكوراً وإناثاً في غير محاباة لأحد الفريقين .

ولعل القارىء يجد في موضوع الزواج من التنظيم والتفسيق ، - مع الاختصار وسهولة العبارة - ما يسر على طالب العلم الفهم والتجصيل في وقت قصير ، والله الهادي إلى سواء السبيل ؟

على مسبب الله

مقدمة

في معنى الشريعة ومكان الأحوال الشخصية منها

الشريعة في اللغة — مكان ورود الماء للغاس والدواب ، كالشَّرعَة
والمَشْرَع والمَشْرَعَة ، ثم أُطلقت على ما كلف الله عباده إياه من العقائد
والآداب والأعمال ، من قبيل أن ذلك خُطّة واضحة موصلة إلى الحياة
المعنوية ، كما أن مورد الشرب موصل إلى الحياة البدنية .

ويقال : شرع في الماء — إذا ورده . كما يقال : شرع — إذا سن أحكاماً
للعمل بها ، ومن هذا قوله تعالى . « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا
وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ » (١) ، وقوله تعالى : « ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ
فَاتَّبِعْنَهَا » (٢) ، وقوله تعالى : « لِكُلِّ جَعَلْنَا مَعَكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا » (٣) .

والشريعة الإسلامية — ما وضعه الله تعالى من الأحكام في دين الإسلام
الذي بعث به محمداً صلى الله عليه وسلم ، ويقسمها العلماء ثلاثة أقسام :

- ١ — ما يتعلق بالعبادة ، ويوضع الكلام فيه « علم الكلام » .
- ٢ — ما يتعلق بتهديب النفوس وتكليفها ، وموضعه « علم الأخلاق » .
- ٣ — ما يتعلق بالأعمال الإنسانية التي تقتضيها علاقة المرء بربه ، أو بمن
حوله ، وذلك « علم الفقه » .

(١) ١٣ : الثوري

(٢) ١٨ : الحاشية

(٣) ٤٨ : المائدة

والفقه في اللغة - مصدر قَفَّه ، كفجرح وكرم - إذا قَهَم وقَطِن .
وفي عرف الفقهاء - العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .
وقد جرى المتأخرون على تقسيمه ستة أقسام :

- ١ - العبادات ، وهي الأعمال التي تقرب إلى الله تعالى خاصة . وتشمل الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وما يتعلق بها .
- ٢ - الأحوال الشخصية ، وهي ما يتعلق بنظام الأسرة . من زواج وفرقة ، ونسب وعدة ، ونفقة وتوارث ، وغير ذلك .
- ٣ - المعاملات ، وهي التصرفات المالية من بيع وإجارة ورهن وغيرها .
- ٤ - العقوبات ، وهي ما تُشرع من حدود وتمزيقات وكفارات .
- ٥ - المرافعات ، وهي ما يتعلق بالحكم في القضايا بين الناس ، من صفة القاضي ، ورفع الدعاوى إليه ، وطرق السير والفصل فيها ، وما إلى ذلك .
- ٦ - المنازى ، وهي ما يتعلق بعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول في السلم والحرب .

وموضع كلامنا من ذلك - « نِزَاج » وهو أول موضوعات
« الأحوال الشخصية » .

الأحوال الشخصية :

وكلمة الأحوال الشخصية - اصطلاح فقهي حديث ، لم يعرف في كتب
الفقه القديمة ، إذ كان ما يطلق عليه « الأحوال الشخصية » الآن - داخلا
في قسم المعاملات .

ولعل أول من وضع هذا الاسم لجموعة من أحكام المعاملات - للرحوم
محمد قنبري « باشا » ، الذي ألف في أواخر القرن الماضي عدداً من كتب الفقه على

مذهب الإمام أبى حنيفة رحمه الله ، في صورة مواد قانونية ، ليرجع إليها القضاء في يسر وسهولة ، إذ كان هذا المذهب هو المعمول به في تركيا ومصر ، ومن هذه الكتب كتاب « الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية » الذي اشتمل على أحكام الزواج والطلاق وما يتعلق بهما ، والميراث والوصية والهبة ، والحجر وما يترتب عليه .

وحينما أنشئت بمصر المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ م والمحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ م - 'فُصِّرَ اختصاص المحاكم الشرعية - التي كان اختصاصها شاملا كل أنواع المنازعات - على الأحكام المتعلقة بالأسرة وحقوقها وما يتعلق بها ، وأخذت المحاكم الشرعية والأهلية تتنازعان الاختصاص ، ومختلفان فيما يدخل في مدلول « الأحوال الشخصية » ليكون من اختصاص المحاكم الشرعية ومالا يدخل فيه فيكون من اختصاص المحاكم الأهلية ، واستمر الخلاف يظهر حيناً ويختفي أحيانا حتى قُطِعَ دابرهُ بصدر قانون تنظيم القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، الذي تعرض لبيان المراد بالأحوال الشخصية في المادتين ١٣ ، ١٤ منه .

وقد نصّت المادة ١٣ - على أن الأحوال الشخصية تشمل المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، أو المتعلقة بنظام الأسرة ، كالخطبة ، ، والزواج ، وحقوق الزوجين وواجباتهما والمهر ونفقة الزوجية والطلاق والتفريق بينهما ، والنسب وأحكامه ، ونفقة الأقارب ، ، والولاية ، والوصاية والحجر والقيامة ، والنظر في أمر المفقود والناثب ، وما يتعلق بالوراثة والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت .

ونصّت المادة ١٤ - على أن الهبة تعتبر من الأحوال الشخصية في حق غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك . -

ثم صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالفناء نظام الوقف على
غير الخيرات .

ثم القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ خاصا بالنظر على الأوقاف الخيرية
وتمديد مصارفها .

ثم القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية .

الزَّوْجُ

معناه :

هو في اللغة الأزواج والاقتران والارتباط . يقال . زوج الرجل إبله - إذا قرن بعضها إلى بعض . ومنه قوله تعالى : « وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ » (١) أى تُقِرَّت بأبدانها يوم البعث ، وقوله تعالى : « أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ » (٢) ، أى وقرنائهم الذين كانوا يزيفون لهم الظلم ويُشرونهم به . ويدخل في هذا المعنى اقتران الرجل بالمرأة وارتباطهما للالتئاس والاستمتاع والتناسل ، وقد ذاع استعمال الزواج في هذا المعنى حتى أصبح سابقاً إلى الفهم ، ومنه قوله تعالى : « فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا » (٣) وقوله تعالى : « كَذَلِكَ زَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ » (٤) .

وتستعمل كلمة النكاح في معنى الزواج ، وهو الكثير في لغة القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : « وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ » (٥) ، أى عقدة الزواج ، وقوله سبحانه : « فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (٦) ، أى فتزوجوا ما طاب ، وقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ » (٧) ، أى لا تزوجوا المشركات . . . الخ .

(٣) ٣٧ : الأحزاب

(٦) ٣ : النساء

(٢) ٢٢ : الصافات

(٥) ٢٣٠ : البقرة

(١) ٧ : التكاوير

(٤) ٥٤ : الدخان

(٧) ٢٢١ : البقرة

عناية الإسلام بأمر الزواج :

عنى الإسلام بالعلاقة الزوجية فوق عنايته بأية علاقة إنسانية أخرى ،
واهتم بكل مرحلة من مراحل هذه العلاقة .

فتمرض للخطبة التى تعارف الناس تقديمها على عقد الزواج ، وبيّن
مَتَى تَحِلْ وَمَتَى تَحْرَمَ ، قال تعالى : « ولا جناح عليكم فيما عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ
خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَفْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ » (١) ، وقال صلى الله عليه وسلم
« لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ »
وبيّن من يحل للرجل أن يتزوج بهامن النساء ومن يحرم فى قوله تعالى :
« وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ . إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً
وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ، حُرِّتْ عَلَيْكُمْ أُمُهَاتُكُمْ . . . » (٢) .

وقد سَرَّ عدد أزواج الرجل على أربع بقوله تعالى : « فَانْكِحُوا مَا طَابَ
أَعْيُنُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ خَفِيَ أَلَّا تَمْلُكُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ . ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَمْلُكُوا » (٣) .

وَأَوْجَبَ أَنْ تُبْنَى العلاقة الزوجية على عقد أو اتفاق يَرْضَى فيه
الزوجان بالاقتران الدائم وبما هذان على أداء ما فرض الله عليهما فيه من حقوق ،
وَمَنْعَ التَّافُتِ فيه قصداً إلى بقاءه وحوامه ، ومُيَسِّرَةً على غيره من العقود
المتعلقة بالمال ، كالبيع والهبة والإجارة وغيرها ، لأنه عقد ازدواج بين ذكر
وأنثى من آدميين ، فهو متعلق بذات الإنسان الذى كرمه الله تعالى فى قوله :
« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ » (٤) ، ولهذا سماه ميتافاً غليظاً فى قوله سبحانه :
« وَأَخْسَنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا » (٥) .

(١) ٢٣٥ : البقرة (٢) ٢٢ — ٢٤ : النساء (٣) ٣ : النساء .

(٤) ٧٠ : الإسراء . (٥) ٢١ : النساء .

وَبَيَّنَ مَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقٍ وَوَاجِبَاتٍ لِكُلِّ الزَّوْجَيْنِ فَقَالَ : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ » (١) ، وَبَيْنَ هَذِهِ الدَّرَجَةِ فِي قَوْلِهِ سَبْعَانَةٌ : « الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَحَافُوتَ نَشُوزَهُنَّ فَمَعْظُوهنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا » (٢) .

وَوَصَحَ الْأَصُولُ لِلْحَفَافَةِ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَ كُلًّا مِنْهُمَا بِحَسَنِ مَعَاشَرَةِ الْآخَرِ ، وَشَكَّلَ الرِّجَالَ فِي شُعُورِهِمْ بِكَرَاهِيَةِ أَزْوَاجِهِمْ أحيانًا ، فَقَالَ تَعَالَى : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَحْتَسِلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا » (٣) ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَفْرُكَ (٤) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ ، وَحَبِيبَ إِلَى الْمَرْأَةِ إِرْضَاءُ زَوْجِهَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَنَّا امْرَأَةٌ مَانَتْ زَوْجِهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ » . وَأَوْجَبَ عَلَى الزَّوْجَيْنِ الْعَنَافَةَ بِشَرَةِ زَوَاجِهِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْمَ الرِّضَاعُ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ » (٥) .

ثُمَّ قَدَّرَ مَا لَا يَدُ مِنْ وَقُوعِهِ بَيْنَ بَنَى الْإِنْسَانِ مِنْ خِلَافٍ ، فَضَحَّمَا عَلَى الْاِسْتِقْلَالِ بِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنِهِمَا إِنْ اسْتَطَاعَا ، قَالَ تَعَالَى : « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » (٦) فَإِنْ عَجَزَا بَثَّ وَلى الْأَمْرِ مِنْ أَهْلِهِمَا مَنْ يُصْلِحُ بَيْنَهُمَا ،

(٣) ١٩ : النِّسَاءِ

(٦) ١٢٨ : النِّسَاءِ

(٢) ٣٤ : النِّسَاءِ

(٥) ٢٣٣ : الْبَقَرَةِ

(١) ٢٣٨ : الْبَقَرَةِ

(٤) فَرَكٌ - كَلِمٌ - كَرِهَ

قال تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريداً إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً » (١) .

فاذا لم يُجِدْ كل ذلك في إصلاح ذات بينهما فقد تبين أنه لا مصلحة الأسرة ولا للأمة في هذا الارتباط ، ولهذا شرع الله الطلاق في أضيق الحدود دفماً للضار التي تنشأ من اجتماع الزوجين على بغض وكرهه ، وجعله الرسول صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله في قوله : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

وقدّر الشارع ما قد يقع فيه المطلق من خطأ وسوء تقدير يورثان حسرة وندما ، فجعله على مرحلتين ، للزوج في كل منهما أن يميّد أمراته إلى الزوجية ، فقال تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٢) .

وبين ما يترتب على الفقرة بين الزوجين بطلاق أو وفاة من حقوق وواجبات ، قال تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٣) . وقال سبحانه : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » (٤) ، وقال تعالى : « لا تُخسِرْ جُوهن من بيوتهن ولا يفسرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » (٥) ، وقال تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجنكم ولا تُضاربوهن لتضيقوا عليهن » (٦) ، وقال سبحانه : « والمطلقات متاع بالمعروف حقاً على اللقيين » (٧) ، وقال تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج » (٨) .

(١) ٣٥ : النساء	(٢) ٢٠٩ - البقرة	(٣) ٢٣٨ - البقرة
(٤) ٢٣٤ : البقرة	(٥) أول سورة الطلاق	(٦) ٦ : الطلاق
(٧) ٢٤١ : البقرة	(٨) ٢٤٠ : البقرة	

وهكذا لم يدع الشارع أمراً من أمور العلاقة الزوجية وما يتصل بها ،
أو يترتب عليها إلا بين حكمه .

الحث على الزواج :

رَغِبَ الإسلام في الزواج وجث عليه في الكتاب والسنة :

فما ورد من ذلك في الكتاب الكريم :

قوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتكفوا إليها
وجعل بينكم مودةً ورحمة . إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (١) .

وقوله تعالى : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من
أزواجكم بنين وحفدةً ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة
الله هم يكفرون » (٢) .

وقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامي (٣) منكم والصالحين من عبادكم
وإمائكم . إن يكونوا فقراء يغفم الله من فضله . والله واسع عليم » (٤) .

وبما ورد منه في السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم البائة
فليتزوج (٥) ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » . ومن لم يستطع فعليه بالصوم

فإنه له وجاء (٦) .

(١) ٢١ : الروم (٢) ٧٣ : البقر

(٣) الأيامي — جمع أيم ، وهو من لا زوج له ذكر أو كان أو أتي .

(٤) ٢٢ : النور . (٥) قال الصنعاني في سبيل السلام (ص ١٤٨ - ٣) :

اختلف العلماء في المراد بالبائة ، والأصح أن المراد بها الجماع ، فتقدره — من استطاع
منكم الجماع فقدرته على مؤنة النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لمجزءة عن مؤنة . . الخ . .

(٦) وجاء — أي فليعلم . . . إن الشهوة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف دينه ،
فليتق الله في النصف الثاني » .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » .
سر عذبة لدين بأمر الزواج وحته عليه :

الإنسان بين مخلوقات الله في هذا الكون العظيم - مخلوقٌ عجيب ،
كرمه الله ، وفضله على كثير من خلق ، وميزه بالعقل والارادة والاستعداد
لاكتساب العلوم والمعارف ، وخلق له ما على وجه الأرض وما في باطنها ،
وجعله خليفة له فيها ، وممكنه من السير في مناكبها ، وارتداد أرجائها ، والكشف
عن أسرارها ، والانتفاع بخيراتها ، قال تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم وحلّمنا
في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً » (١) .
وقال تعالى : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » (٢) ، وقال تعالى :
« وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا : أنجعل فيها من
يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ؟ قال : إني أعلم
ما لا تعلمون » (٣) ، وقال سبحانه : « قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان
عاقبة الذين من قبل ، كان أكثرهم مشركين » (٤) ، وقال تعالى : « هو الذي
جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (٥) .

وإذا كانت هذه منزلة الإنسان بين المخلوقات ، وهذا شأنه في الوجود -
فليس عجيباً أن يراه الله بمنايته ، ويُسيّد بالقوانين التي تنظم علاقة بعضه
ببعض ، وأعلى من هذا شأن رعاية الله تعالى له بتهديب إنسانيته وتنظيم علاقته به ،
ثم تنظيم علاقته البشرية التي هي مفشاً وجوده ، والتي تضمن لتوحيده البقاء -
على الوجه الأكمل - إلى الأمد الذي أراده الله لبقاء هذا العالم .

(١) الإسراء - ٧٠ (٢) البقرة - ٢٩ (٣) البقرة - ٣٠ (٤) الروم - ٤٢ (٥) المائدة - ١٥

ولا ريب أن في المناهضة لهذه العلاقة نفعاً للأفراد وللأمر وللجماعة الإنسانية:

١ - ففي الزواج للأفراد غذاء لمخالطة فطرية ، يؤدي بها الحرمان إلى السامة واستئصال الحياة ، أو إلى المحوج وتجاوز الحدود المقولة ، وتؤدي بها الإباحة المطلقة إلى الانحلال والتحلل من قيود الفضيلة . وإشباعها على نحو من الاعتدال يحفظ للفروج والأعراض حرمتها ، ويصونها عن التبدل والامتهان ، كما بصون للأبصار وقارها وعفتها ، ويكف النفوس عن التمدد في تناول الشهوات ، وبذلك يمهدها سبيل الفضيلة ، ويوجهها إلى الكمال الذي أعدها الله تعالى له ، قال تعالى بعد بيان الحرمات : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين » (١).

وقال صلى الله عليه وسلم : « ياءمشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج » .

٢ - والزواج أساس بناء الأسرة ، التي لا تسعد إلا بحسن العلاقة بين الزوجين ، ولا يتم ذلك إلا بوقوف كل منهما عند حده ، ومعرفة ماله وما عليه من قانون مهيب ، يستمد سلطانه من المسيطر على الضائر ، ليسكون إلى القلوب أنفذ ، وتكون النفوس إليه أطوع .

ولهذا لا يعقد الزواج عند أكثر الأمم إلا في رعاية دينية .

٣ - أما الجماعة الإنسانية فإن بقاءها على الوجه اللائق بالإنسان لا يتم إلا إذا جرى أمر الزواج فيها على أسس مشروعة ، وفي حدود موضوعة ، لأن بقاء النوع على أي وجه - يمكن أن يسكون بالإباحة المطلقة كما تبقى أنواع الحيوان ، ولكن هذا لا يلائم منزلة الإنسان العاقل المتطلع إلى الكمال .

فإن الإباحة المطلقة تؤدي إلى التراخي على النساء ، وهذا يؤدي إلى التباغص والتشاحن والتقاتل .

وبالإباحة لا يكون للأولاد أباء معروفون يُعْتَصِنُونَ بتربيتهم ويُسألون عنهم ، فيسكون ما لهم الضياع ، وإذا قامت الدولة بتربيتهم كما يقال - فقدت التربية عاملين هامين من عوامل كمالها وسموها :

أولهما شعور الولد بدطف الأبوة والأمومة ، وبحرمانه من ذلك ينشأ فظاً غليظ القلب ، ونُحْزِمُ الجماعة الإنسانية أهم أسباب معادتها ، وهو عاطفة الرحمة والشفقة .

ثانيهما تنافس الأسر في تربية الأولاد ، كل يريد لولده الرقي والتقدم في الحياة . وهي قضية العناية بالملك الخاص فوق العناية بالملك المشترك ، التي هي فطرة فطير الإنسان عليها ، وليس من اليسر ولا من الخير انتزاعها منه .

ولا شك أن انقطاع المرء عن أسرة ينسب إليها ويعتز بها ويحرص على سمعتها وكرامتها - يجعله فرداً مقطوع الأواصر ، لا يبالي بما يصنع . إذ ليس له نسب يرتفع به عن الدنيا ، ويتأى به عما يندس شرفه وشرف أسرته وما أُنْسِرَ ارتكاب الجرائم وأكثرها من ضَمَمَتِهِمُ الأيام . وحرمتهم عطف الأبوة وحنان الأمومة .

صفة الزواج الشرعية :

براد باصفة الشرعية ما يحكم به الشارع على أفعال الإنسان أو أقواله ، من وجوب ، أو حرمة ، أو ندب ، أو إباحة ، أو غير ذلك .

وصفة الزواج الشرعية تختلف باختلاف حال الزوج في طبيعته البشرية وقدرته المالية .

١ - فيكون سنة مؤكدة؛ إذا كان المرء قادراً على مطالب الزواج المالية، بثروة في يده، أو عمل يقدر عليه، ممثل الطبيعة البشرية، واثقاً من إقامة العدل في معاملة زوجه، وهذا هو الكثير في أحوال الناس. ويثاب حينئذ عليه إذا توى به تحصين النفس وتحصيل الولد.

وأيماً أحب إلى الله عند التعارض؟ أزواج أم التفرغ للعبادة؟

نقل عن الشافعي رحمه الله أن التفرغ للعبادة أحب، لأن الله تعالى مدح يحبى عليه السلام بقوله سبحانه: «سيداً وحسوراً»، والحضور من يجتنب النساء مع القدرة على قربانهن.

والصحيح عند جمهور الفقهاء أن الزواج أفضل.

وما روى عن الشافعي مردود بحال النبي صلى الله عليه وسلم وقاله: أما حاله - فما هو معلوم بالضرورة تزوجه صلى الله عليه وسلم عدداً من النساء، ويقاؤه على ذلك حتى المات.

وأما قاله - فنه ما روى في الصحيحين أن نفراً من أصحابه سألوا عن عبادته في السر، فلما أخبروا كأنهم تقاتلوا، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. فقال أحدهم: أما أنا فاني أصلي الليل أبداً. وقال آخر: وأما أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: وأنا أعزل النساء، فلا أتزوج أبداً، فجاء إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له. لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني».

وهذا نص صريح قوى فى موضوع النزاع .

أما المحصور فهو المبالغ فى حبس نفسه عن الشهوات والمحارم ، وإذا سلمنا أنه المانع نفسه من قربان النساء مع القدرة — قلنا : إن هذا كان أفضل فى تلك الشريعة فقط ، إذ لو كان أفضل فى شريعتنا ما أقر النبی صلى الله عليه وسلم على خلافه مدة حياته ، ولا تراءى من فاعله .

قال الكمال بن الهمام رحمه الله : « ومن تأمل ما شتمل عليه النكاح من تهذيب الأخلاق ، وتوسيع الدامن بالانجمل فى مماثلة أبناء النوع ، وتربية الولد ، والقيام بمصالح السلم العاجز عن القيام بها ، والنفقة على الأقارب والمستضعفين ، وإعفاف الحرم ونفسه ، ودفع الفتنة عنه وعمه ، ودفع التفتير عنهن بحبسهن لكفائتهن مؤنة سبب الخروج ، ثم الاشتغال بتأديب نفسه ، وتأهيله للعبودية ، ولتكون هى أيضاً سبباً لتأهيل غيرها ، وأمرها بالصلاة — فان هذه الفرائض كثيرة — لم يسكد بقدر عن الجزم بأنه أفضل من التخلي (١) »

٢ — ويكون الزواج واجباً إذا كان المرء قادراً على مطالبه المالية ، واثقاً من إقامة العدل فى معاملة المرأة ، ولكنه يخشى الوقوع فى الزنا لو لم يتزوج .

٣ -- ويكون فرضاً إذا كان قادراً على المطالب المالية ، واثقاً من إقامة العدل فى المعاملة ، ومتحققاً من الوقوع فى الزنا لو لم يتزوج .

٤ — ويكون مكروهاً إذا كان قادراً على المطالب المالية ، معتدلاً بالطبيعة البشرية ، ولكنه يخشى أن يجرى فى معاملة امرأته إن تزوج .

٥ — ويكون حراماً إذا تحقق من الوقوع فى الجور لو تزوج . وقد افترضوا أن يمتنع فى المرء خوف الوقوع فى الزنا وخوف الجور ،

فقدّموا اعتبار خوف الجور لأنّ ضره يتعدى إلى غير التامّ به ، وجعلوا الزواج في هذه الحالة مكروها ، وأوجبوا على من ابتلى بهذا أن يجاهد نفسه حتى لا يّقه فيما حرم الله من الزنا .

ونقول : إن المسلم الذي تربى على مبادئ الإسلام لا ينبغي أن يفسد مزاجه إلى حد اجتماع هاتين الرذيلتين فيه ، وعليه أن يجاهد نفسه ليعتمد على كل ما حرم الله .

اختيار المرأة :

المرأة رئيسة البيت ، لأنها راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته ، وهي عماد نظام الأسرة ومبعث سعادتها ، فإذا كانت سالحة أقامت بيتها على نظام وطيد ، وبثت فيه روح الحياة ، وملأته بأسباب السعادة ، وعنت بترية أولادها ، فبثت فيهم كل خلق حميد ، وعودتهم كل عادة حسنة ، وجنبهم سيئ الأخلاق وقبيح العادات . وإذا كانت فاسدة بذرت فيه بذور الفساد ، وزودت أولادها للحياة بأسوأ زاد ، فكان لزاماً أن يُسقى الزوج باختيار زوجة . وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم على هذا فيما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه قال : « تخيروا لطفكم ، وانكحوا الأكفاء » (١) .

وأمّا أبو الأسود الدؤلي على بنيته باختياره أمهم عفيفة كريمة انفق إذ قال لهم لقد أحسنت إليكم صفاراً وكباراً وقبل أن تولدوا . فقالوا : وكيف أحسنت إلينا قبل أن نولد ؟ قال : شخّرت لكم من الأمهات من لا تُسبون بها ، وأنشد الرايشي في هذا المعنى :

وأول إحساني إليكم تخييرني لما جدّة الأعراق بادٍ عفاها

ومن أهم ما ينبغي أن يراعى في المرأة :

١ — أن تكون من الصالحات ذوات الدين والخلق ، لتكون أمينة عفيفة حسنة العشرة ، فمن أتى حريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « نكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسنها ، ولجمالها ، ولدينها ، فأغفر بذات الدين والخلق تربت يدك » (١) .

٢ — أن تكون كريمة المنصر ، طيبة الأرومة ، لتكون حميدة الطباع محبة لزوجها ، رحيمة بولدها ، حريصة على ما فيه صلاح بيتها ، فقد روى عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تزوجوا في الحجر الصالح ، فإن الميراث دساس » (٢) ، وروى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أراد أن يلقي الله طاهراً مطهراً فليزوج الخزانة » (٣) ، أي كرائم الأصول .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش ، أحناء (٤) على ولد في صفرة ، وأرءاء على زوج في ذات يده » (٥) .

وروى عن أكرم بن صيفي أنه قال لولده : يا بني ، لا يَحْمِلَنَّكُمْ جمال النساء عن مبراة النسب (٦) ، فإن المناكح الكريمة مدرة لشراف .

٣ — أن تكون — في نظر الخاطب — جميلة حسنة الوجه ؛ لتعصل بها العفة ، ويتم الإحصان ، وتسمد النفس .

(١) ٧ ج ٣ : الترغيب والترهيب (٢) ٢٨ ج ٢ : الاحياء - الفرائد

(٣) ٥ ج ٣ : الترغيب والترهيب (٤) الحانية التي تدع الزواج لترضى أولادها البنات

(٥) ذات يده — ماله ونثوته (٦٩ ج ٩ : فتح الباري)

(٦) مبراة النسب نقاؤه وسقاؤه

٤ - أن تكون بكرًا ، لتكون الحبة بينهما أقوى ، والصلة أوثق ، قال جابر رضى الله عنه : لما تزوجت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تزوجت ؟ قلت : تزوجت ثيبا . فقال : « هَلَا بَكَرًا تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعِبُكَ » (١) .

٥ - أن تكون ولودا ، ليتحقق بها الغرض الأسمى من الزواج وهو النسل ، فمن مَبْعُثِل بن يسار أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني أصبت امرأة ذات حسن وجمال ، وإنها لا تلد ، أفأزوجه ؟ قال : لا ، ثم أتاه الثانية ، فنهاه ، ثم أتاه الثالثة ، فقال : « تزوجوا الودود الولود ، فإني حَسَكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَم » (٢) .

٦ - وقد كانوا يستحبون تزوج الفرائب ويرون ذلك أنجب للولد ، وأقوى للبدن ، وأجسب للعلاقة ، فمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال لبنى السائب - وقد اعتادوا الزواج بقرىباتهم - « قَدْ صَوَّرْتُمْ (٣) ، فَاتَّكَحُوا فِي الْفَرَاثِب » ، وقال الأصمى : « بنات المم أصبر ، والفرائب أنجب » ، وما ضرب رؤوس الأبطال كآبن الأعجمية ، ولعل هذا لما بين الزوجين القربين من الألفة التى تكون من أسباب ضعف الميل وفتور الرغبة ، ولأن الزواج بالفرائب يُفْذَى النسل بطيانع وغرائز وأذواق يزداد بها قوة وحسنا ، فهو أشبه بقطعم نوع من أشجار الفاكهة بنوع آخر يزيد بركة وجوده .

تعارف الزوجين قبل الزواج :

أعظم المقود خطراً فى حياة الانسان عقد الزواج ، لأن موضوعه هو الانسان نفسه ، وهذبه الحياة الانسانية السميدة الدائمة بين الزوجين ، والنسل الذى يبقى به النوع ، فن الحزم والكيس ألا يُقَدِّم الرجل على الزواج بامرأة

(١) ٢٥٨ ج ٤ : تيسير الوصول (٢) ٣٠٧ : الترهيب والترهيب

(٣) صوم - كفوتم - هزلتم وضعفتم

وَأَلَّا تَرْضَى الْمَرْأَةَ بِرَجُلٍ زَوْجًا — إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ كُلَّ مَنَهِمَا مِنْ صِفَاتِ صَاحِبِهِ الْخَلْقِيَّةِ وَالْخُلُقِيَّةِ مَا يَرْضَى بِهِ وَيَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ ؛ لِيَقُومَ الزَّوْجُ عَلَى أَسَاسٍ مَقِينٍ ، تُرَجَّى مَعَهُ الْمَشْرَعَةُ الْحَسَنَةُ الْمُهَيَّجَةُ .

طريق المعرفة :

وَحَيَاةُ الرَّجُلِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْبُرُوزِ وَالظُّهُورِ بِالسَّمْعِ لِلْعَمَلِ ، وَالتَّرَدُّدِ عَلَى الْأَمَاكِنِ الْعَامَةِ وَالْجَوَاعَاتِ الْخُتْلَفَةِ ، فَيَسْهَلُ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَرَاهُ ، وَيَسْهَلُ عَلَيْهَا وَعَلَى ذَوِيهَا بِالسُّؤَالِ عَنْهُ — كَمَا يَسْهَلُ عَلَيْهِمْ بِمُخَالَطَتِهِ — أَنْ يَعْرِفُوا مِنْ صِفَاتِهِ الْخُلُقِيَّةِ وَالْخَلْقِيَّةِ وَمِنْ مَنَهِجِهِ فِي الْحَيَاةِ — مَا يَصْلُحُ أَسَاسًا لِقَبُولِهِ أَوْ رَفْضِهِ ، وَلَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَمَدَّدُونَ عَلَى هَذَا فِي اخْتِيَارِ مَنْ يُزَوِّجُونَهُ نَسَاءَهُمْ .

أَمَّا الْمَرْأَةُ فَحَيَاتُهَا فِي الْكَثِيرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السِّرِّ وَالْقَرَارِ فِي الْبَيْتِ ، وَتَتَمَسَّكُ النَّظَرَ إِلَيْهَا مُحَرَّمٌ ، وَقَدْ يَمَسُّهُ الْإِقْدَامُ عَلَى تَعْرِفِ شَأْنٍ مِنْ شُئُونِهَا ، أَوْ عَلَى تَعَمُّدِ رُؤْيَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِسِرِّهِ مِنْ بَدَنِهَا — عَدَوَانًا عَلَى الشَّرَفِ وَانْتِهَاكَا لِلْعَرْمَةِ ، فَمَا السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ حَالِهَا ؟

النظر إلى المخطوبة :

إِنَّ مِنْ صِفَاتِ الْمَرْأَةِ مَا لَا يَعْرِفُ عَلَى حَقِيقَتِهِ إِلَّا بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا ، وَهُوَ جَاهِلٌ بِوَسَائِعِهَا الْخُلُقِيَّةِ الَّتِي تَنَمُّ فِي الْكَثِيرِ عَنْ بَعْضِ صِفَاتِهَا الْخُلُقِيَّةِ ، وَالْجَمَالِ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَذْوَاقِ النَّاسِ وَمَيُولِهِمْ ، وَلِهَذَا أَبَاحَ الشَّارِعُ لِلرَّجُلِ ، بَلْ حَثَّهُ — عَلَى أَنْ يَنْظُرَ بِنَفْسِهِ وَيَكْرُرَ النَّظَرَ إِلَى مَنْ يَرِيدُ التَّزْوِجَ بِهَا ، فَضَنَ الْخَيْرِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْظِرْ إِلَيْهَا ، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا » ، أَيْ فَإِنَّهُ أَدْعَى إِلَى أَنْ يُسَارَكَ بَيْنَكُمَا ، فَتَجْتَمِعَا عَلَى وِفَاقٍ وَخَيْرٍ ، وَتَتَعَاوَنَا عَلَى مَا فِيهِ صَلَاحُ أَمْرِكُمَا .

وعن جابر رضى الله عنه أنه قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إذا خطب أحدكم للمرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعو به إلى نكاحها
فليفعل » ، قال جابر : فخطبت جارية ، فكنت آنحياً لها حتى رأيت منها ما دعانى
إلى نكاحها ، فتزوجتها) .

وقد اختلف العلماء فيما يباح النظر إليه من المخطوبة :
فقليل ينظر إلى الوجه والكفين فقط ، ليستدل بالوجه على مقدار جمالها ،
وبالكفين على مقدار لين البدن ورخصته .
وقيل ينظر إلى مواضع اللحم منها ، كالقراعين والساقين .
وقيل ينظر إلى ما تتيحه الفرصة له من أجزاء بدنها .

والحديث مطلق يبيح للمرأة أن ينظر إلى ما يتهيأ له مما يدعو به إلى التزوج
بها ، وسدّل ما فعل جابر على أن رضا المرأة ليس شرطاً في إباحة النظر إليها .
ويرى الشافعى رضى الله عنه أن تسكون رؤية المخطوبة — قبل خطبتها ،
فإن رأى منها ما يدعو به إلى نكاحها خطبها ، وإلا أعرض عنها من غير إيذاء لها
أو تقويها ، وأكثر الناس الآن يفعل ذلك ، وهو أقرب إلى الخلق الكريم .
ومن صفات المرأة ما لا يعرف إلا بالبحث والتحرى ، كطيب أرومتها ،
وحسن خلقها ، وتمسكها بدينها ، وبسيكارتها ، واستعدادها للولادة . ويعرف
هذا بمعرفة أسرته وما استفاد من الأخبار عنها ، ولهذا استحسن كثير
من العلماء أن تكون المرأة من بيئة طيبة ، وأسرة عادات نساؤها صالحة ، قال
الدهلوى رحمه الله فى « حجة الله البالغة » : « ويستحب أن تكون المرأة من
بيئة طيبة ، وأسرة عادات نساؤها صالحة ، فإن الناس ممان كمان الذهب
والفضة ، وعادات القوم ورسومهم غالبية عليهم بمنزلة الأمر المجبول عليه » .

الخلوة بالخطوبة :

لا مانع من جلوس الرجل إلى من يريد خطبتها ، وتبادل الحديث معها مع وجود محرم من محارمها ، أما الخلوة بها فقد نهى الدين عنها ، ولم يسمح لغير زوجين أو محرمين ، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم » ، وقال : « لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » .

واغتراده بها في زيارة الاقارب أو ارتياد الدور للهو قصداً إلى تمكين التعارف بينهما كما يقال — هو مفتاح الخلوة المحرمة ، ولا يزال في الناس — والحد لله — من يمنعه حرصه على شرفه وشرف أسرته من السماح بمثل هذا الافراد لابنته أو أخته أو من يلى أمرها من أقاربه ، وإنما حرم هذا شرعاً لأنه :

١ — لا يأتي بالفرض المقصود منه ، لأن كلا من الخاطب والمخطوبة يحاول استرضاء الآخر ، فيبدى له من الصفات ما ليس فيه ، ويرائيه بما ليس له ولهذا يقال : « كل خاطب كاذب » .

٢ — لا تؤمن مغيبته ، لأنها يخلون وفيهما غريزة بشرية ، قد يضمعان عن مقاومتها عند إلحاحها في طلب ما تقتضيه ، فهما في مستقبل العمر وعنفوان الشباب ، وقد يغريهما بقضاء الوطر ، ويهونه على أنفسهما — ما يعتزمان من الزواج ، فكيف تكون الحال إذا قضى الخاطب وطره ، ثم تغير رأيه في المخطوبة ، فانصرف عنها ؟

الحوادث المستقبضة في زمننا تجيب عن هذا السؤال .

فما أعدل طريقة الإسلام ، وما أليقها بمن ينشد الكمال ويهتم بالحفاظة على الشرف من بنى الإنسان ، فلا الزواج الأعمى بامرأة لا يعرف من أمرها شيئاً ، ولا الخلوة المطلقة التي لا يجتنب عورتها ، ولا تؤمن مغيبتها .

الخطبة

الخطبة هي الخطوة التي تلي التعرف على المرأة والاطمئنان إلى الزوج بها
ويقال : خطب الرجل كنصر خطبة بالضم وخطابة بالفتح - إذا وجه إلى
جمع من الناس كلاماً يَعْظُمُ به أو يبين لهم أمراً من الأمور ، والكلام المقول
يسمى خطبة بالضم ، وذلك مما يستحب أن يقدمه الخاطب والمأقذ بين يدي الخطبة
وبين يدي عقد الزواج ، فمن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال : عَلَّمَنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ : « إِنَّ الْحَدَّ لِلَّهِ ،
نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَفِرُّهُ ، وَنَمُودُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِ
اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ . وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً . وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
بِهِ وَالْأَرْحَامَ . إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ
وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا
يَصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَقْضَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ
فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا » (١) .

ويقال : خطب الرجل المرأة كنصر أيضاً ، خطباً بفتح الخاء وضمها
وخطبة بكسر ها - إذا طلبها ليتزوجها ، ويسمى الرجل الخاطب خطباً بالكسر
وتسمى المرأة المخطوبة خطباً بالكسر أيضاً ، وخطبه بالكسر والضم .
وخطبة المرأة قد تكون بلفظ صريح ، كأن يقول لها : أريد أن أتزوجك

وقد تكون بالتمريض ، بأن يقول كلاما يحتمل الخطبة وغيرها وقرائن الحال ترجح حله عليها ، كأن يقول لها : ليت لي امرأة سالحة مثلك ، لا تسبقيني بنفسك ، إنك لعمري من منزلي بين الناس .

ومن حوادث التمريض الخطبة ما روى أن سكينه بنت حنظلة قالت : استأذن علي بن محمد بن علي بن الحسين ، ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرايتي من علي ، وموضوعي في العرب . قالت : فقلت له : غفر الله لك يا أبا جعفر ، إنك رجل يؤخذ عنك ، وتخطبني في عدتي ؟ فقال : إنما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي .

من تحمل خطبتها من النساء — تحمل خطبة المرأة بشرطين :

١ — ألا يكون هناك مانع يمنع الزوج بها في الحال ، بأن تكون محرمة عليه على التأيد ، كعمه وجانته ، وأخته نسبا أو رضاعا ، وحينئذ تحرم عليه خطبتها أبدا ، أو تكون محرمة عليه على التأقيت ، كأخت امرأته ، وامرأة غيره ومعتدته من طلاق أو فرقة ، وحينئذ تحرم عليه خطبتها حتى يرتفع سبب الحرمة . ذلك لأن الخطبة وسيلة إلى الزواج ، ومتى كان الزواج حراما كان مأمورا وسيلة إليه كذلك .

وفي خطبة امرأة الغير ومعتدته علوان على حق الغير ، بشير عداوته وحقده وسوء ظنه بامرأته وبمن خطبها .

وفي خطبة المعتدة خاصة بمريض لها على الإقرار باقتضاء عدتها — متى تهيأ لها ذلك — لكيلا يفوتها الزواج بهذا الغاطب ، وفي هذا حرمان الزوج من حقه في الرجمة ، إذا كان الطلاق رجعيا وتبين خطأ فيه ، فأراد أن يمسك امرأته إليه .

وقد استثنى من هذا الشرط معتدة الوفاة بالنفس ، فأبيحت خطبتها تعريضا
لا تعريحا — وإن لم يصح الزوج بها في الحال — بقوله تعالى : « ولا جناح
عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم » .

وللإيراد بالنساء هنا معتدات الوفاة ، لأن الكلام في شأنهن حيث قال تعالى
في الآية التي سبقتها : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » (١) .

وإنما أبيحت خطبتها لاكتفاء ما يحتمل من الكذب في العدة ، فإن عدتها
تنتهي بوضع الحل أو بأربعة أشهر وعشرة أيام ، فلا تقبل النفس بالكذب
ولأنها ليس لها زوج يتأذى من خطبتها .

والمعتدة من طلاق بائن كالمعتدة من طلاق رجعي عند جمهور الفقهاء ، فلا
تحل خطبتها لا تعريحا ولا تعريضا ، إلا لبانة بغير الثلاث كالمطلقة على مال ، فإنه
يحل لمطلقاتها دون غيره أن يخطبها تعريضا أو تعريحا .

ويرى الشافعي رضي الله عنه أن المعتدة من طلاق فائقة تضع خطبتها تعريضا
لا تعريحا ، قياسا على التوفى عنها ، لأن الزوجية في كل منهما قد انقطعت
إلى غير رجعة ، وألحق بها بعض الشافعية للبانة بغير الثلاث ، فأجازوا خطبتها
تعريضا لا تعريحا .

٢ — ألا تكون مخطوبة لغيره ، لما روى ابن عمر رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى
يترك الخاطب قبله ، أو يأذن له » .

وإنما حرمت الخطبة على الخطبة لما فيها من إيذاء للخاطب الأول ، ولما قد
تؤدي إليه من بغض وشقاق .

والحديث والعقل يدلان على حرمة الخطبة الثانية سواء أوجب الخطيب الأول بالقبول ، أم كانت المسألة لا تزال في دور التريث وإجالة النكر والمشاورة ، فإذا رُفِضَ الخطيب الأول ، أو عدل ، أو أذن للخطيب الثاني — جاز للثاني أن يخطب .

أثر الخطبة المحرمة :

إذا خطب الرجل من لأجل خطبتها كان آتما باتفاق ، وقد اختلف في الزواج للمبني على هذه الخطبة .

فذهب داود الظاهري إلى أن هذا الزواج يكون فاسداً ، ويجب فسخه سواء أدخل الزوج بالمرأة أم لم يدخل ، قال : لأن النهي عن الخطبة نهى عنها باعتبارها وسيلة إلى الزواج ، فيكون نهياً عن الزواج المبني عليها .

وعند المالكية في هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأول وجوب الفسخ كما قال داود ، والثاني الفسخ قبل الدخول لا بعده ، والثالث عدم الفسخ مطلقاً . وجمهور الفقهاء على أن هذه الخطبة — وإن كان الخطيب آتما — لا أثر لها في العقد إذا وقع بعد صحيحاً مستوفياً شرائطه ، فلو خطب معتدة غيره ولم يتزوجها إلا بعد انتهاء عدتها — صح الزواج متى وقع مستوفياً شرائطه ، وهو ما عليه العمل .

ونظيره من اغتصب ماء فتوذاً به ، أو اغتصب سكيناً فذبح بها ، فإنه يأنم بالاغتصاب في الحالتين ، ولكن صلاته تصح بهذا الوضوء ، وذيبحته تذكي بهذا الذبح .^(١)

(١) راجع أثر النهي في النهي عنه في كتابنا : أصول التفسير الإسلامي .

قراءة الفاتحة:

جرت عادة كثير من الناس أن يقرأوا الفاتحة عند قبول الخطبة ، وهذا لا يمدو أن يكون تأكيداً لوعد بالزواج ، فلا يترتب عليه وجوده الشرعى ، فإذا عدل أحد الزوجين لم يسكن ذلك رجوعاً عن عقد عقده ، بل لإخلاقاً لوعده .

المدول عن الخطبة وآثاره :

لا يقدم المخاطب على الخطبة في الكثير - إلا بعد أن يعرف من أمر المخطوبة ما يرجع لديه صلاحيتها زوجها ، ولا مانع من إجراء العقد عقب الخطبة ، ويكون الإقدام على إتمامه حينئذ دليلاً على أن كلا منهما قد عرف من أمر الآخر ما فيه الكفاية .

وأكثر الخطاب الآن ينتظر بعد الخطبة فترة تطول أو تقصر ، ليتعرف ما غاب عنه من شئون الآخر ، حتى لا يقدم على العقد إلا بعد الاطمئنان إلى هذا الزواج ، فترة الانتظار هذه - فسحة من الوقت لمزيد من المعرفة وإزالة التسكر في هذا الهم الخطير ، حتى يبنى العقد على أساس متين ، ولهذا لم تكن الخطبة ملزمة لأحد الطرفين ، ولو كانت ملزمة لسكانت هي العقد ، أو كان إجراء العقد بعد ما لازماً ، لاخيرة فيه للمخاطب ولا للمخطوبة ، وهذا مالا يلائم خطر هذا العقد للتماق بذات الإنسان ، والناس جميعاً يعرفون هذا للمق في الخطبة . فإذا عدل المخاطب أو المخطوبة عن الخطبة فقد استعمل كل منهما حقه الشرعى ، ولم يسلب الآخر شيئاً من حقوقه ، فلا يكون للآخر أن يدعى أن ضرراً لحقه بسبب هذا المدول وأن يطالب بالتعويض عن هذا الضرر .

غير أن الخطبة قد يقترن بها أو يلحقها تقديم بعض الهدايا من أحد الطرفين للآخر ، كالشبكة من المخاطب . وقلم أو ساعة من المخطوبة ، وقد يدفع المخاطب

شيئا من المهر استعجالا لإعداد الجهاز ، بناء على ما ترجح عنده من قرب إتمام العقد ، وهو أمر متعارف بين الناس .

وقد يعقب الخطبة بعض التصرفات التي يتضرر صاحبها بالعدول عن الخطبة كما إذا كانت الخطوبة موقفة فتركت وظيفتها ، أو أعد الخطاطب بيت الزوجية على وجه خاص أشارت به الخطوبة .

فإذا يكون إذا رجع الخطاطب عن الخطبة بعد شيء من ذلك ؟

للمـــــــــــــــــر : فأما ما يدفعه الخطاطب على أنه من المهر فقد اتفق الفقهاء على أن له حق الرجوع فيه ، لأن المهر لا يستحق شيء منه قبل تمام العقد ، فإذا كان مادفه قائما أخذه بعينه ، ولا عبرة بتغيره بالاستعمال ، لأنه كان بتسليمه من المالك ، وإذا كان هالكا أو مستهلكا أخذ مثله أو قيمته .

المـــــــــــــــــددايا : وأما ما قدم من الهدايا فصكه عند الحنفية حكم الهبة ، فلمن أهدى أن يرجع في هديته ما لم يكن هناك مانع من الرجوع فيها ، ومن ذلك الهلاك والاستهلاك وخروج الموهوب من ملك الموهوب له (١)

وأصل مذهب المالكية أن الخطاطب لا يرجع فيما أهدى لخطوبته أو أنفق عليه ولو كان الرجوع منها ، واختار الشيخ الدردير رحمه الله جواز الرجوع عليها إذا كان العدول من جهتها إلا بعرف أو شرط لأنه أعطائها على أمل الزواج ، وقد فوّت عليه غرضه (٢)

وبهذا الرأي الأخير أخذت لجنة الأحوال الشخصية التي ألفت بمصر في عهد السلطان حسين لوضع قانون للأحوال الشخصية يستمد أحكامه من المذاهب

(١) راجع ص ٣٧٤ ج ٢ : ابن عابدين .

(٢) قال المسوقي تعليقا على ما اختاره الدردير : هذا التفصيل ذكره القس اللقاني عن البيان ، وأجاب به صاحب الميزان لا سئل عن المسألة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد : (راجع ص ٢١٩ ج ٢ : حاشية المسوقي على شرح الدردير) .

الأزربة (١) وكانت المادة الثانية من هذا القانون : « إذا كان المدول عن الخطبة من جهة الزوج فليس له أن يسترد شيئاً مما أهداه إليها ، ولا أن يرجع بشيء مما ألقى ، وإن كان من جهة الزوجة فللزوجة أن ترجع بما ألقى ، وأن يسترد الهدية إن كانت قائمة ، وقيمتها إن استهلك أو هلكت - ما لم يكن هناك شرط أو عرف بغير ذلك فيبيع » .

وأما ماعدا المهر والهدايا : فلم تعرض له كتب الفقه ، وامل هذا لأن الناس في زمنهم ما كانوا يتورطون فيما قد يضرهم في هذه المسألة ، لأنهم يعلمون أن مجرد الخطبة لألزم أحد الطرفين بشيء . ومن تورط في تصرف قبل أن يستوثق من أمره بأنعام العقد يكون مقصراً في حق نفسه ، فيتحمل تبعه ما جنى ولا يكون له حق في المطالبة بأي تمويض . وهي وجهة نظر سارت عليها محكمة الاستئناف الوطنية في مصر فيما عرض عليها من خصومات في هذا الموضوع . وهناك وجهة نظر أخرى سارت عليها بعض المحاكم الابتدائية المصرية ، وهي الحكم بالتعويض بناء على أن الخطاب قد أساء في استعمال حقه .

وينبغي أن نلاحظ أن الإساءة في استعمال الحق غير مزاوله الحق نفسه ، فلا يصح أن يقال : أن مجرد المدول عن الخطبة فيه إساءة ، بل لابد من إثبات هذه الإساءة ، كأن يكون الخطاب هو الذي حمل المخطوبة على ترك وظيفتها ، أو على شراء جهاز خاص — ثم عدل عن الخطبة بدون سبب من قبلها ،

(١) لا تتجبت الأفسكار في عصر النهضة الحديثة بمصر إلى وضع قانون شرعي لا يقتصر في أحكامه على المصالح به ، من مذهب الخفية — كان أول محاولة لذلك أن أدت سنة ١٩١٥ في عهد السلطان حسين لجنة من كبار العلماء تمثل المذاهب الأربعة ، ورأسها وزير الحفانية (وزير العدل) ، وكلفت وضع قانون للأحوال الشخصية مستمد من الفقه الأربعة ، فوضعت مشروع قانون للزواج والطلاق وما يتعلق بهما ، طبع سنة ١٩١٦ ؛ ثم لقي وأعيد طبعه سنة ١٩١٧ ، ولكنه لم ينفذ إلا الظهور .

أو تكون هي التي حملته — باغراء وتقرير مثلا — على إعداد بيت الزوجية كما انتهى ، ثم عدلت عن الخطبة بدون سبب من قبله ، فحينئذ يكون هناك مجال للتمويض ، ولا يكون التمويض للمدول عن الخطبة ، بل لإلحاق الضرر باغراء وتقرير .

والمالكية الذين قالوا بوجوب إعلان عقد الزواج — يفضلون أن تكون الخطبة سرية (١) حتى لا يترتب على المدول عنها إيذاء أدبي لأحد، وحبذا لو عمل الناس بهذا .

(١) راجع ص ٢١٦ ج ٢ . حاشية المسوق على الفرح الكبير .

عقد الزواج وشروطه

عقد الزواج

ذلك الازدواج البشرى الذى دعت إليه الفطرة ، وحث عليه الدين ، وتعلقت به مصالح الناس آحاداً وجماعات — لا ينبغي — فى الإسلام — أن يكون لهواً عارضاً ولا مصاحبة طليقة لا تقوم على أساس ، ولا ترتبط برباط ، بل لابد أن يكون وليد اتفاق يرضى فيه الزوجان بالاتزان الدائم ، ويتصاهدان على أداء ما فرض الله عليهما فيه من حقوق ، فهذا الاتفاق هو عقد الزواج .

تعريفه :

هو اتفاق يقصد به حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر ، وانقسامه به طلباً للفلس على الوجه المشروع . قال تعالى : «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجمل بينكم مودة ورحمة» ، وقال سبحانه : «والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجمل لكم من أزواجكم بين وحفدة» .

ركنه :

ركن أى تصرف من التصرفات الشرعية — هو جزؤه الذى لا يتحقق جوده إلا به ، وذلك صيغة العقد التى يتم بها التعاقد ، ومحل العقد ، وعلى هذا يسكون ركن الزواج الشرعى هو صيغة العقد والزوجان . ولما كان وجود الصيغة شرعاً يقتضى وجود الزوجين اتصراً أكثر الفقهاء فى عد أركان الزواج على الصيغة .

وتتألف صيغة عقد الزواج — كما تتألف صيغ كل العقد — من الإيجاب والقبول :

والإيجاب عبارة تصدر أولاً من أحد المتعاقدين يريد بها إنشاء الارتباط

وإيجاده . والتبول عبارة تصدر من العقاد الثاني يريد بها الموافقة على ذلك .
وإجماع الإرادتين ، على إيجاد المعنى المقصود يتحقق العقد (١) .

والكثير أن يقع العقد من شخصين ، وقد يقع من شخص واحد تقوم
عبارته مقام المبرتين إذا كان له شرعاً حق تمثيل الطرفين ، كأن يكون ولياً
على الزوجين ، أو وكيلاً عنهما ، أو ولياً على أحدهما ووكيلاً عن الآخر ، أو أصيلاً
من جانب وولياً أو وكيلاً من الجانب الآخر .

فإذا تولى طرفي العقد واحد ليس له حق تمثيل الطرفين — بأن كان
مضولاً من الجانبين أو من أحدهما — كان عقده لئوفاً عند الطرفين ، وموقفاً
عند أبي يوسف (٢) .

وذهب الشافعي وزفر من الحنفية إلى أن عقد الزواج — ككل العقود —
لا يصح أن يتولى طرفيه واحد ، ولو لم يكن فضولياً ، لأن العقد يوجب
لكل من الطرفين حقوقاً تختلف باختلاف وجهه للآخر ، كما في عقد البيع مثلاً ، فإنه
يوجب على المشتري دفع الثمن للبائع ، ويوجب على البائع تسليم البع للمشتري ،
والواحد لا يكون مطالباً بشيء ومطالباً به في وقت واحد .

(١) للأكية يحملون أن كان العقد المينة والول والهمل أى الزوجين ، والصدق ،
ويقولون : إن الإجماع ما صدر من ولي المرأة أو وكيلها تقدم أو تأخر ، والقول ما صدر من
الزوج أو وليه أو وكيله . (راجع ص ٢٢٠ ج ٢ : حاشية الفسوفى على الفرح الكبير) .
ويستحب تهتة الزوجين ، والدعاء لهما بالخير . وقد كانوا في الجاهلية يهتتون في الزواج
يقولهم : بالزفاء والبنين . فلههم الرسول صلى الله عليه وسلم دعاء إسلامياً فيما روى
أبو هريرة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفاً إنساناً تزوج قال له : « وبارك
الله لك ؟ وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير » .

ويستحب من الزوج أن يدعو بما ورد فيما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« إذا أناد أحدكم امرأة أو خادماً أو دابة فلأخذ بناصيتها وليقل : اللهم إني أسألك خيرها
وخير ما جبلت عليه . وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه » .

(٢) راجع ص ٤٣٠ ج ٢ : فتح القدير .

ورد هذا بأن الحقوق في عقد الزواج لا ترجع إلى العاقدین كما في البيع ، بل ترجع إلى الزوجین ، فالزوج هو المطالب بدفع المهر ، والمرأة هي المطالبة بتسليم نفسها لزوجها : والعاقد في الزواج ليس إلا سفيرا وممبرا ، فلا تعارض .
ريؤید هذا ما روى أن النبی صلی الله علیه وسلم قال لرجل : أترضی أن نزوجك فلانة ؟ قال : نعم . وقال للمرأة : أترضین أن أزوجك فلانا ؟ قالت : نعم . فزوجهما .

شروط العقد

لعقد الزواج شروط انعقاد ، وشروط صحة ، وشروط نفاذ ، وشروط لزوم ، وشروط وضعية قانونية .
فشرط الانعقاد إذا فقد لم ينعقد الزواج ، فيكون باطلا .
وشرط الصحة إذا فقد فسد الزواج .
وسيتبين لك بعد ما بين الفساد والبطلان في الزواج من تقارب أو افتراق .
وشرط النفاذ إذا فقد توقف العقد على إجازة من له حق الإجازة .
وشرط اللزوم إذا قُصد كان العقد قابلا للفسخ باختيار من له حق الخيار .
والشرط القانوني إذا قُصد ترتبت على فقده آثار قانونية سيأتى بيانها .

١ - شروط الانعقاد

بعض هذه الشروط في الصيغة، وبعضها في المأخذ، وبعضها في الزوجين:
شروط الانعقاد في الصيغة :

الشرط الأول - أن يكون بلفظ يفيد معنى الأزواج للاستمتاع والتناسل
ويدل على الرضا بذلك في الحال .

وإفادة اللفظ لهذا المعنى ترجع إلى مادته .

ودلالته على الرضا به في الحال ترجع إلى هيئته وصيغته.

فأما مادة اللفظ التي تفيد المعنى المطلوب - فالأصل في المقود أن كل مادة
تدل على المعنى المقصود من العقد تصلح لإنشائه ، لأن المبرة في المقود للمعاني ،
لا للألفاظ والمباني ، فإذا قال امرؤ لآخر : بحث لك كذا بكذا ، فقبل ، أو قال
له : خذ هذا الكتاب بدينار ، فأخذه - ثم البيع في الحالتين .

أما الزواج فلميزلته الخاصة كان اللفظ الذي يتمقده به موضع بحث
وخلاف بين الفقهاء .

وقد اتفقوا جميعا على أن الزواج يتمقده بأحد اللفظين الموضعين له لغة
وشرعا ، وهما لفظا الزواج والنكاح وما اشتق منهما .

ثم وقف الشافعية والحنابلة عند هذا الحد فنعوا انعقاد الزواج بغير ذلك
من الألفاظ . قالوا : لأن عقد الزواج عقد رفيع القدر عظيم الخطر ، يتعلق
بالأعراض ، وتبنى عليه مصالح كثيرة وجلية ، فكما حُسن من بين المقود
بوجوب الأشهاد عليه حُسن باللفظ الذي لا شبهة مطلقا في دلالاته عليه .

وذهب الحنفية إلى أن الزواج - كما يتمقده بلفظي الزواج والنكاح
لأنهما حقيقة لغوية وشرعية فيه - يتمقده بكل لفظ يدل على معناه بطريق

المجاز متى تحقق شرطه ، بأن يكون بين معناه ومعنى الأزواج المقصود علاقة
تَجَوُّزٌ قَلْبَهُ إِلَيْهِ ، على أن تتحقق القرينة الدالة على إرادة المعنى المجازى ،
ويرتفع التناقض بين المعنيين .

ويشمل ذلك عندهم كُُلُّ الألفاظ التي تدل على تملك المين في الحال ببذل
أو من غير بذل ، كألفاظ الجعل والتمليك والبيع والهبة والصدقة ، فإنها تدل
على تملك المين في الحال ، وملك المين سبب إلى ملك الانتفاع بها ، وإذا كان
موضوع العقد بهذه الألفاظ محلاً للمنفعة كالأمانة فإنه يفيد ملك الاستمتاع بها
وذلك هو المقصود من الزواج ، والسببية من طرق المجاز ؛ ولاتناقض بين معاني
هذه الألفاظ ومعنى الزواج .

ويؤيد هذا ما ورد عن الشارع من استعمال لفظي الهبة والتمليك في
الزواج في قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للهبي إن أراد الله
بى أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين » (١) وقوله صلى الله عليه وسلم إن
رغب في الزواج ولم يجد مالاً يزوج به «ملككها بما معك من القرآن» .

أما ألفاظ الإباحة والإحلال والإعارة والإيداع والرهن والمنفعة — فإنها
لا تنفيذ ملك المين ولا ملك المنفعة فلا تتحقق فيها العلاقة.

ولفظا الإعارة والوصية — وإن دل أولها على ملك للمنفعة ، ودل ثانيهما
على ملك المين — لا ينفق بهما الزواج ، لأن الإعارة لا تنفد إلا مؤقتة ،
والوصية لا تنفيذ للملك إلا بعد الموت ، وكلاهما مضاف لمعنى الزواج ، لأنه ينفذ
للدوام ، وترتب عليه آثاره في الحال .

(١) . الأحزاب ، والخصومة التي تثبت للرسول هنا هي صحة الزوج بغير مهر ،
لا إباحة الزوج بلفظ الهبة ، لقوله تعالى في الآية : « قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم
وما ملكت أيانهم لئلا يكون عليك حرج » ، فإن رفع الحرج من الرسول صلى الله عليه
وسلم يكون بإعفائه من لهر الذي فرض على غيره ، لا بملكه من الصهر عن الزواج بلفظ الهبة .

ومذهب المالكية قريب من مذهب الحنفية ، فقد اتفقوا على جواز عقد الزواج بلفظ الهبة إذا اقترن بتسمية المهر ، كما ذهب بعضهم إلى جواز انعقاد بكل لفظ يدل على التملك المؤبد ، كالبيع والإعطاء والتملك — إذا سمي للمهر كذلك ، لأن تسمية المهر قرينة واضحة على أن المراد هو الزواج .

والذي يصلح للقبول من الألفاظ كل ما يؤدي منه كقوله وزجت . وأما هيئة اللفظ التي تدل على الرضا بالزواج في الحال ، فبأن يكون لفظاً الإيجاب والقبول بصيغة للماضي ، كزوجت ، وقيل ، لأنه نص في الدلالة على الرضا بإنشاء العقد عند التناظر ، لا يحتمل غير ذلك .

ومثله ما إذا كان أحد اللفظين بصيغة الأمر ، والثاني بصيغة للماضي ، كأن يقول الزوج لأبي المرأة : زوجني بنتك ، فيقول : قد زوجتك .

ووجه صحة هذا — أن دلالة الحال تجعل الأمر هنا إنشاء للعقد ، لا طلباً لإنشائه ، فيكون إيجاباً ويكون رد الولي قبولاً .

أو يقال : إن قول الزوج : زوجني بنتك يعتبر توكيلاً في الزواج ، وقول أبي المرأة ، قد زوجتك — يعتبر عقداً بمباراة قاعة مقام عبارتين بمن يملك ذلك . وكذلك إذا كان أحد اللفظين مضارعاً مبدوءاً بالهمزة ، والثاني ماضياً ، كأن يقول الزوج للمرأة : أتزوجك . فتقول : قبلت . أو تقول هي : أتزوجك نفسي ، فيقول قبلت .

والمقصود على كل حال أن تكون دلالة اللفظ على الرضا في الحال قطعية ، فإذا كان محتملاً للرضا بالزواج والوعد به فإنه لا يحتمل على الرضا من غير مرجح ، فلا يتمقد به الزواج .

تنبيهان :

١ - لا يشترط في اللفظ أن يكون بلفظ خاصة ، عربية أو غير عربية ، فصيحة أو غير فصيحة ، ولا يتوقف الانعقاد على اللفظ إلا إذا كان الماقدان قادرين على التلفظ وحاضرين .

أما عند العجز فيقوم مقام اللفظ مايليه في قوة الدلالة ، وهو الكتابة ، فإن لم يتيسر فإليها وهو الإشارة المفسمة .

وعند غيبة أحدهما يكون العقد بالرسالة الشفوية أو الكتابية ، بأن يمث أحدهما من يبلغ الإيجاب إلى الثاني ، فيبلغه إياه أمام شاهدين ، فيجيب بالقبول ، أو يكتب إليه كتاباً يتضمن الإيجاب ، فيقرأه أو يذكر مضمونه أمام شاهدين ، ويجيب بالقبول .

ومجلس إعلان الرسالة والجواب عنها بحضوره الشهود هو مجلس العقد .
٢ - كل لفظ لا يتم العقد به الزواج تقع به الشبهة ، فإذا دخل الزوج بالمرأة بعد إنشاء الزواج بشيء من هذه الألفاظ لم يحد ، وعليه لها الأثر من المسمى ومهر المثل كما سيأتي في حكم الزواج (١) .

الشرط الثاني - سماع كل من الماقدنين كلام الآخر مع فهم المقصود منه إجمالاً ، ولا يشترط فهم مفرداته وتراكيبه تفصيلاً ، إذ لا حاجة إلى ذلك مع فهم المقصود الإجمالي .

الشرط الثالث - اتحاد مجلس الإيجاب والقبول ، والمراد بهذا ألا يحصل أحد الإيجاب مايدل على إعراضها أو إعراض أحدها عنه ، فإذا حصل الإعراض بعزل الإيجاب ، فبالقبول بمد هذا - طال الفصل أو قصر - لان اجتماع الإرادتين على معنى واحد ، فلا يتم العقد .

(١) ربيع ١٤٢٩ : فتح القدير .

الشرط الرابع - موافقة القبول للإيجاب ولو ضمناً ، فلو قال ولي المرأة :
زوجتك ابنتي فاطمة فقال : قبت زواج زينب - لم ينعقد الزواج لمخالفة القبول
للإيجاب في المقود عليها .

ولو قال : زوجتك فاطمة بألف ، فقال : قبت زواجها بثمانمائة ، أو قال :
زوجتي بنتك فاطمة بألف ، فقال : زوجتكها بألفين - لم ينعقد الزواج ، لمخالفة
القبول للإيجاب في المهر ، والمهر - وإن لم يكن ركناً في الزواج - إذا سمى في
العقد أصبح معتبراً كالركن ، لتوقف الرضا على قبوله .

أما لو قال : زوجتك ابنتي بألف ، فقال : قبت بألفين - فإن الزواج
ينعقد بألف ، ولا تجب الألف الأخرى إلا إذا قبلت في المجلس ، لأن المال
لا يدخل في ملك أحد من غير رضا .

ولو قال : تزوجتك بألف ، فقالت : قبت بخمسمائة - فإن الزواج ينعقد
بأخمسمائة من غير حاجة إلى قبول ، لأن الإسقاط لا يحتاج إلى قبول .

وإذا انعقد الزواج مع مخالفة القبول للإيجاب في الصورتين الأخيرتين
لأن المخالفة وقعت بما هو خير ، فهي موافقة ضمنية .

شرط الانعقاد في العاقد :

يشترط في العاقد أن يكون مميزاً ، فلو كان مجنوناً أو صغيراً غير مميز
كان فاقداً لأهلية الأداء ، لأنه لا يعرف آثار التصرفات ، ولا يقصد معنى
ما يقول ، فلا ينعقد الزواج بمبارته .

شرط الانعقاد في الزوجين :

١ يشترط فيهما :

١ - أن يكون كل منهما معينا بالإشارة إليه ، أو بتسميته تسمية نافية للجهالة .

٢ - ألا يعقد الرجل على امرأة يعلم أنها محرمة عليه ، فلو فعل كان العقد باطلا .

٣ - أن يكون الزوج مسلما إذا كانت الزوجة مسلمة ، فلو عقد غير المسلم على مسلمة كان العقد باطلا .

٢ — شرط الصحة

بعض هذه الشروط في الصيغة ، وبعضها في الزوجين :

شرط الصحة في الصيغة :

الشرط الأول — أن تكون منجزة ، بأن تكون دالة على تحقيق معناها وترتيب آثارها في الحال ، من غير إضافة إلى زمن مستقبل ، ولا تعليق على شرط غير واقع في الحال ، كأن يقول الرجل ، تزوجتك على مهر قدره كذا ، فتقول المرأة : قبلت . وبهذا تترتب آثار العقد عليه منذ إنشائه متى استوفى كل شرائطه .

فأما الإضافة إلى زمن مستقبل — فعناها أن تجعل ظرفا مستقبلا مبداً لثبوت حكم العقد وترتب آثاره ، كأن تقول تزوجتك بعد غد ، أو أول الشهر الآتي ، فتقول للمرأة قبلت .

وهو غير صحيح ، لافي الحال ، ولا عند مجيء الزمن المضاف إليه ، لأن خطورة هذا العقد تقتضى ألا يُقَدِّمَ عليه إلا بعدد روية وحسن تقدير ، لتسكون الرغبة فيه صادقة ، والرضا به كاملاً ، فينمقد صالحاً لتحقيق مقاصد الكريمة من وقت إنشائه وإضافته إلى زمن مستقبل تدل على شيء من التردد وعدم التقصد الصحيح والرغبة الصادقة .

ولهذا للمنفى كان من القواعد المقررة عند الفقهاء — أن كل عقد يفيد الملك في الحال لا تجوز إضافته إلى زمن مستقبل .

وأما التعليق على شرط — فعناها أن تجعل ثبوت الحكم وترتب الآثار

موقوفاً على تحقق شيء آخر بأداة من أدوات الشرط ، كأن تقول المرأة : إن
فرت في السباق فقد تزوجتك ، فيقول الزوج : قبلت .

وهو غير صحيح ، لأن التعليق إذا كان على محقق الوقوع في المستقبل كجىء
الربيع يكون في معنى الإضافة ، وإذا كان على جائز الوقوع أو على مستحيل يكون
أقل شأناً وأولى بعدم الصحة .

والى ذلك أن هذا العقد الجليل لا ينبغي أن تسكون آثاره محلاً للمقامرة
واحتمال الحصول وعدم الحصول .

وإذا كان المعلق عليه محقق الوقوع في الحال ، أو تحقق في المجلس — كان
التعليق صورياً لا حقيقياً ، فيصح العقد ، كأن تقول المرأة : إن كنت طيباً
فقد تزوجتك ، فيقول : قبلت ، ويثبت أنه طيب ، أو تقول : إن رضى أبى
فقد تزوجتك ، فيقول : قبلت ، ويكون أبوها حاضراً ، فيقول : رضيت .

الاقتران بالشرط : قد تقع الصيغة منجزة ، غير مضافة ، ولا معلقة ، ولكن
أحد العاقلين يقرنها بشرط له فيه منقعة ، فإذا كان الشرط صحيحاً صح العقد
والشرط جهماً ، وإلا صح العقد وأنا الشرط عند الحنفية .

والشرط الصحيح عندهم :

ما كان من مقتضيات العقد ، كاشتراط المهر والنفقة .

أو كان مؤكداً لقتضاه كاشتراط الكفالة بهما .

أو ورد به شرح ، كاشتراط طلاقها متى شاء .

أو جرى به عرف كاشتراط تمجيل بعض المهر وتأجيل بجمعه .

فإذا لم يكن كذلك صح العقد ولنا الشرط عندهم ، كما إذا اشترطت

عليه أن يسكنها في بيت أبيها ، أولا يخرجها من بلدها ، أولا يتزوج عليها ، أو يطلق ضرتها — قبل ، أو اشترط عليها ألا مهر لها ولا نفقة ، قبلت ، أو اشترط أحدهما لنفسه الخيار ثلاثة أيام مثلا ، وقبل الآخر ، فإن عقد الزواج لا يكون في العادة إلا بعد بحث ومشاورات ، فلا يحتاج إلى مثل هذا الخيار ^(١) .

والخاتبة لا يطلون من الشروط إلا ما دل على بطلانه دليل شرعي ، كأن يشترط التوارث مع اختلاف الدين ، أو يشترط عدم التوارث مع انعاده ، فإن الإرث وعدمه من الأحكام الشرعية التي يقتضيها العقد ، ولا دخل لها في إيجابها ، وكان تشترط عليه أن يطلق ضرتها فقد هي الرسول عليه الصلاة والسلام عن ذلك بقوله : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لكفأ ما في إنائها » .

أما ما دل دليل على اعتباره ، أو سكنت عنه — فهو شرط صحيح معتد به ، لقوله تعالى : « وأوفوا بالعقد إن العقد كان مشئولا » ^(٢) وقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون على شروطهم ، إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما » ، وقوله : « أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » ^(٣) .

وبهذا الأصل صححوا شرط عدم الإخراج من البلد ، وشرط عدم الزوج عليها ، كما صححوا شرط البسكرة والجمال والسلامة والشباب فيها ، وشرط الشباب والجمال والصحة فيه ، وأثبتوا حق الفسخ بقوات ذلك .

(١) ومعنى هذا أنها لو اشترطت عليه ألا يخرجها من بلدها ، قبل ، أو اشترط عليها أن تكون بكرًا فرضيت — فإن الزواج يصح في الحالتين ، ولا عبرة بما اشترط ، أفليس في هذا فتح لباب النزاع بينهما من مبدأ حياتهما الزوجية ؟ فهو أن ثالثا قال : لما أن يكون الشرط صحيحا فيصح منه العقد ، أو يكون مردودا فيفسد منه العقد حتى لا يرتبط أحدهما بالآخر هذا الارتباط القوي ينفور للزواج — فكان له وجه من النقص .

(٢) ٣٤ : الأبراء . (٣) ص ٢٠٦ ج ٥ : فتح الباري .

قال ابن القيم رحمه الله : « إن الشروط في النكاح أولى بالوفاء من شروط البيع ، وما ألزم الله ورسوله منوراً قط ولا مغبوا بما غره أوغبين به . ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده ، وعدله وحكمته ، وما اشتمل عليه من المصالح — لم يخفَ عليه رجحانُ هذا القول ، وقربُه من قواعد الشريعة » .

وقال : « وإذا اشترط السلامة أو اشترط الجمال ، فبانت شوهاه ، أو شرطها شابة حديثة السن ، فبانت عجوزاً شطواً ، أو شرطها بيضاء ، فبانت سوداء ، أو بكراً ، فبانت ثيباً — فله الفسخ في ذلك كله ، فان كان قبل الدخول فلامهر ، وإن كان بعده فلها المهر ، وهو غرم على وليها إن كان قد غره ، فإن كانت هي الفارة سقط مهرها ، أو رجع عليها به إن كانت قبضته ، نص على هذا أحد فيا إذا كان الزوج هو المشترط في إحدى الروايتين عنه — وهي أيسهما وأولاهما بأصوله . والذي يقتضيه مذهبه وقواعده أنه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل إثبات الخيار لها إذا فات ما اشترطه أولى ، لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق ، فإذا جازله الفسخ مع تمكنه من التفريق بغيره — فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى . وإذا جازها أن تفسخ إذا ظهر الزوج ذا صناعة دينية لا تشيعة في دينه ولا في عرضه ، وإنما تمنع كمال لفتها واستمتاعها به — فإذا شرطته شاباً جليلاً صحيحاً ، فبان شيئاً مشوهاً أعى أطرش أخرس أسود — فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ ؟ هذه في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع وبالله التوفيق (١) .

ونقول : إن مما ضربه ابن القيم مثلاً للشروط ما يحمل الرجل والمرأة كالسع التي تباع بأوصافها ، ولأن كلا من الخاطب والمخطوبة اهتم بأمر نفسه ،

فبحث وتحرى عن صاحبه — ما احتاج إلى مثل هذه الشروط ، وظروف حياتنا الآن تسمح لكل منهما بأن يعرف من أمر الآخر أكثر مما هو في حاجة إليه .

والشروط التى تقترن بالعقد عند المالكية نوعان (١) :

الأول — شروط لا يقتضيها العقد ولا تنافيه ، كأن تشترط المرأة عدم الزواج عليها ، أو عدم إخراجها من بلدها ، أو إسكانها فى حى أو بيت بعينه . وهذا النوع أثر له فى العقد ، بل هو شروط مكروهة ، لما فيها من الحرج على الزوج ، وتفقيده بما لم يقيده به الشارع ، فإذا شرط شيء منها فى العقد لم يجب الوفاء به ، بل يستحب فقط .

الثانى — شروط لا يقتضيها العقد ، بل هى تنافى مقتضاه وطبيعته :

كأن تشترط المرأة أن يكون أمرها ايدها ، أو أن تكون نفقتها كذا كل يوم أو كل شهر مثلاً ، أو أن ينفق الزوج على قريب لها .

أو يشترط الزوج ألا مهر لها ، أو أن تكون نفقتها عليها أو على وليها ، أو ألا يكون لها قسم مع نساءه .

أو يشترط اختيار لهما أو لأحدهما يوماً أو أكثر ، أو يسميا شيئاً لا يصلح مهراً كخمر أو خنزير ، أو يشترط ألا يأتى أحدهما الآخر إلا فى وقت معين من ليل أو نهار ، أو يشترط عدم التوارث بينهما .

فهذه كلها شروط تنافى مقتضى العقد ، فتؤثر فيه ، وتوجب فسخه قبل الدخول .

(١) راجع ص ٢٣٦ — ٢٣٩ : حاشية المسمى على الفرح الكبير

أما بعده فيثبت النكاح ويسقط الشرط .

ثم إذا كان الشرط مما يؤثر عادة في تقدير المهر - بطلت التسمية ووجب مهر المثل ، وإلا وجب المسمى .

واختلفوا فيما إذا اتفق الولي مع الزوج على أن يأتي بالمهر بمد شهر مثلا ، على أنه إن لم يأت به فلا زواج بينهما ، قليل : يفسخ العقد قبل الدخول وبعده مطلقا ، وقليل : هو كذلك إذا لم يجرى الزوج بالمهر ، أو جاء به بعد الأجل ، فأما إذا جاء به عند الأجل أو قبله فإنه يفسخ قبل الدخول لا بعده .

وقالوا في الزواج الذي اشترط فيه الأجل - وهو زواج المتعة - : إنه يجب فسخه قبل الدخول وبعده مطلقا .

وفي زواج السر - وهو الذي أوصى الزوج فيه الشهود بالكتمان - : إنه يجب فسخه قبل الدخول ، وبعده إن لم تطل المدة ، وقدرها طول المدة بأن يبقى الزواج بعد الدخول مدة يشهر فيها .

وفي هذين النوعين - زواج المتعة وزواج السر - يعاقب الزوجان على الدخول عقوبة تلحق بهما ، ولا تبلغ مبلغ الحد ، كما يعاقب الشاهدان في زواج السر الشرط الثاني - من شروط الصحة في صيغة الزواج - أن تكون مؤبدة ، غير مؤقتة ، ولقطة على وجهين :

أحدهما - أن تكون بلفظ يصح العقد به - كالزواج والنكاح - وبغيرها شهود ، ثم تقتصر تقدير مدة كأن يقول لها بمحضرة شاهدين : تزوجتك شهرا أو سنة ، فتقبل .

الثاني - أن تكون بلفظ المتعة لا قدرت فيها مدة أو لم تقدر ، حضرها شهود أو لم يحضروها ، كأن يقول لها : أعتنع بك مدة كذا بكذا ، أو أعتنع بك بكذا ، ما دمت مملك ، فإذا انصرفت عنك فلا عقد بيننا ، فتقبل .

وقد روى عن زفر ما يفيد أن النوع الأول منهما زواج مشروع اقترن بشرط باطل ، فيصح العقد ويأنف الشرط ، أما النوع الثاني فهو زواج الميعة الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

وفى رواية عن أبى حنيفة رحمه الله وعن أبى الحسن من نقهاء المالكية - أن الأجل المضروب فى الحالتين - إذا كان طويلا بحيث لا يمش الزوجان إلى نهايته غالبا - كانه سقة مثلا - كان الزواج صحيحا ، لأنه - وإن كان مؤقتا فى اللفظ - مؤبد فى المعنى ، والمبرة فى العقود للمعانى ، لا للألفاظ والمباني (٢) .

زواج الميعة (٣) :

وجمهور المسلمين على أن العقد لا يصح فى الحالتين ، لأن المراد به فيهما مجرد الاستمتاع دون الولد ، وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى

(١) كثيرا ما يتساءل طلبة العلم هنا عن الفرق بين النكاح المؤقت ونكاح الميعة ، وهذا ما جعلنا نقول : إن التأقيت فى الصيغة على ضربين ، فالأول منهما هو النكاح المؤقت ، والثانى هو نكاح الميعة ؛ وفائدة هذا التفرع تظهر على توضيح رأى زفر فقط .
(٢) راجع ٢٣٨ ج ٢ : فتح القدير ، ٤٨ ج ٤ : زاد المعاد ، ٤٨ ج ٥ : روح المباني ، ٢٣٨ ج ٢ : حاشية السورق على الشرح الكبير .

(٣) وجدنا من بعض حبلتنا فى جامعة الكويت - وخاصة من ينسب إلى الشيعة منهم تعلما فى معرفة شيء من حكم الميعة ، وأعلمنا على كتب ألفها بعض إخواننا من الشيعة على موضوعها فأعلمنا على عرض قضيتها من وجهة نظرنا - على غير منهجنا فى هذا الكتاب - لا لنقدم إخواننا الشيعة رأينا ، فقد وجدناهم يدعون لأئمتهم العصمة ، ويتبرون بأقوالهم نصوصا كصوص الكتاب والسنة على حين تمتد نحن على الكتاب الكريم وما صح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ندعى العصمة لأحد بعده ، ونعد أقوال علماء المسلمين جميعا آراء اجتهدية : للمطالع فيها أجر ، ولله صيب أجر . وكذلك وجدناهم يدعون استحباب الميعة من أصول الدين ، ويروون عن المصنفات الصادق رضى الله عنه أنه قال : ليس منا من لا يؤمن بكركنا ولا يستبيع متمنا (من ٨٥ : الفقه فى الإسلام للسيد حسين يوسف مكي العالمى الشيعى) .

وأما بسطنا القول فيها بعض البسط استجابة لرغبة أبنائنا ، ولعلنا نجد فى أثناء البحث ما يدفعنا إلى تغيير رأينا ، ثم نقول لأخواننا الشيعة : إنهم منا وإن خالفوا فى هاتين المسألتين ، وليس أحب للإنسان أن يحقق الله أهله فى الرحمة ، فتمتلك الدنيا عدلا كما ملئت ظلما وجورا . والله يهدى إلى الخلق من يشاء ويضل من يشاء .

عن زواج المتعة ، وهو الزواج الذى لا يقصد به إلا الاستمتاع ، سواء أعتد بلفظ المتعة أم عقد بشيره .

وذلك لأن أهم مقاصد الزواج سكن الرجل إلى المرأة ، وبقاء النوع بالناسل ، وتكثير سواد المسلمين ، قال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » (١) ، وقال تعالى : « هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها ، فلما نفَسَها حملت حملا خفيفا فمرت به ، فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين » (٢) ، وقال سبحانه : « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (٣) ، وعن معقل بن يسار أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إني أصبت امرأة ذات حسن وجمال ، وإنها لاتلد ، أفأتزوجها ؟ قال : لا . ثم أتاه الثانية ، فنها ، ثم أتاه الثالثة ، فقال : تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأمم » (٤) .

وهذه المقاصد الشريفة لا تتم لبنى الإنسان على الوجه الأكمل إلا بزواج مستمر دائم ، يتعاون فيه الزوجان على العناية بثمره اجتماعهما .

وإذا كان الغالبى سبحانه قد وضع فى الإنسان غريزة الجنس لتسكون حائزا إلى زواج يبقى به النوع ، ويمر به السكون — فلا شك فى أن فتح باب المتعة يُحوِّلُ مَجْرَى هذا الحافز ، إذ يجعل كثيرا من الناس يكتفون فى قضاء حاجتهم الجنسية بالتمتع ، وينصرفون عن الزواج المطلوب بما فيه من تبعات وتكاليف .

(٢) ١٨٩ : الأعراف .

(٤) ص ٧ ج ٣ : الرغبة والذم . . .

(١) ٢١ : الروم .

(٣) ٧٢ : النحل .

وذهب فريق من الشيعة إلى إباحة زواج المتعة ؛ واستدلوا لهذا :

١ - بقوله تعالى : « فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً » (١)

فقد عبر بالاستمتاع دون النكاح ، فدل على اعتبار عقد المتعة كما اعتبر عقد النكاح الدائم .

ويرشحه أنه عبر في الآية بالأجور دون المهور .

٢ - بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أباح المتعة لأصحابه ، ولم يثبت أنه نهى عنها ، فبقيت إباحة الرسول صلى الله عليه وسلم مع دلالة الآية الكريمة دون أن يلحقهما ناسخ .

٣ - بما روى عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين من الإفتاء بمحلها .

(١) فأما تفسيرهم للآية فيرده سياقها ، حيث قال تعالى في بيان المحرمات : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخُوتُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ . . . » ، أى حرم عليكم الزواج بهؤلاء . يعنى ذلك الزواج الدائم المصهور في الإسلام . ثم عطف قوله تعالى : « وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ . . . » على قوله : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ » .

ومعنى قوله تعالى : « وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَنْتَفِئُوا بِأَمْوَالِكُمْ مَحْصِنِينَ غَيْرِ مَسْفُحِينَ » - أحل لكم أن تتزوجوا من عدا المحرمات المذكورات قبل (٢) ، لتنتفوا النساء بأموالكم ، أى لتتزوجوهن بالمهور قاصدين ما شرع الله النكاح لأجله ، من الإحصان وتحصيل النسل دون مجرد سفع الماء وقضاء

(١) ٢٤ : النساء .

(٢) من قواعد الأصول أن أحكام الشارع لا تتعلق بذوات الأشياء ، بل تتعلق بأفعال العباد ، فإذا ورد الحكم متعلقًا بفئات فلا بد من تقدير فعل إنسان مناسب للمقام ، فقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » معناه حرم عليكم أكلها ، وقوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ » معناه حرم عليكم الزواج بهن ، وقوله تعالى : « وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » معناه أحل لكم الزواج بما وراء ذلك ، وهكذا (راجع دلالة الانتضاء في أصول الفقه)

الشهوة ، كما يفعل الزناة ، ففي الآية نهى عن وضع المرأة موضع الذلة والمهانة بمجعلها مستأجرة لجرد سفح الماء ، وإبعادها بهذا عن وظيفتها الكريمة في الحياة الإنسانية ، ولا نزاع في أن الذي يعقد المتعة ليوم أو يومين ويجوز له أن يشترط المزل كما قالوا - لا يكون غرضه إلا سفح الماء وقضاء الشهوة الحوانية .

وكما حرم الله المسافعة على الرجال في هذه الآية الكريمة - حرم المسافعة واتخاذ الأخدان على الرجال والنساء جميعاً في قوله تعالى : « محصنات غير مسافعات ولا متخذات أخدان »^(١) ، وقوله سبحانه : « محصنات غير مسافعين ولا متخذى أخدان »^(٢) . وأين الزواج للوقت بلياسة ونحوها من اتخاذ الأخدان ؟

ثم رتب بالقاء على ذلك الزواج - الذي يعقد للعقد الذي أرادها الخالق سبحانه : من الإحصان ، وتحصيل النسل ، دون المسافعة واتخاذ الأخدان - قوله تعالى : « فاستمتعتم به منهن فأنوهن أحورهن فريضة » . وحقيقة الاستمتاع فيه تحصيل المتعة واللذة ، ويشمل بإطلاقه الوطء والتقبيل وغيرها ، والمعنى : فمن استمتعتم به - بوطء أو غيره - منهن ، أي من تزوجتموهن مما أحله الله لكم - فقد وجب عليكم إعطاؤهن مهورهن كاملة : وروى ابن جرير عن ابن عباس أنه قال في تفسير هذه الآية : « إذا تزوج الرجل منك المرأة ، ثم نكحها مرة - فقد وجب صداقها كله » .

فالآية دليل على أن المهر يجب أو يباح كد وجوبه كاملاً بالاستمتاع ، لا يعقد الزواج وحده^(٣) . ومن زعم أن الاستمتاع هنا مصروف عن معناه

(١) النساء : ٢٥ (٢) : الثالثة .

(٣) راجع ما يتأكد به المهر فيها يأتي ، وانظر ما قاله مالك وأحمد بن حنبل في ذلك ، واقرأ ما قاله في باب المتعة من كتابنا « التفرقة بين الزوجين » .

إلى عقد زواج مؤقت فعلية الليل (١) .

وإنما سميت المهور في الآية أجوراً للأشعار بأنها تُعطى في نظير منفعة الزوج ، حثاً على عدم الماطلة والتهاون في أدائها ، وهي تسمية معهودة في الكتاب الكريم حيث قال تعالى في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن » (٢) ، وقال سبحانه في الزوج بالحصنات من المؤمنات ومن الكتابيات : « اليوم أحل لكم الطيبات . . . والحصنات من المؤمنات والحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن » (٣) ، وقال في الزوج بالإماء : « فأنكحوهن بإذن أهلن وآتوهن أجورهن بالمعروف » (٤) .

وهذا الذي قلناه في تفسير الآية هو المتبادر منها وللواقع لما جعله الله تعالى صفة أصلية من صفات المؤمنين ، وأثّر على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة مرتين تأكيداً له حيث قال تعالى في سورتي المارج والمؤمنين : « والذين هم لقروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » (٥) .

وقد نزلت هذه الآيات الكريمة في وقت لا نجد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة ما يُعَدُّ اعترافاً من الإسلام بنكاح للتمتع فيه ، فلا يبراد بالأزواج فيه .

(١) بين القرآن الكريم عن إنشاء العلاقة الزوجية بأحد الطرفين : النكاح وهو الكثير ، والأزواج أحياناً ، ودلالة القرآن على هذا المعنى لفوية وشرعية . أما الاستمتاع فلم يستعمل في عقد الزواج ، فبقى على معناه الحقيقي حتى يدل دليل على صفة منه إلى غيره . ويقول تفسيرهم للاستمتاع في الآية بقدر زواج مؤقت من غير دليل - هو أول خطأ يقع فيه الباحث في هذا الموضوع ، وإذا سلم به تصرف عليه التخلي منه .

(٢) : الأحزاب . (٣) : المائدة . (٤) : النساء .

(٥) ٢٩ - ٣١ : المارج ، ٧ - ٨ : المؤمنون .

إلا الأزواج المهودة في زواج مستمر دائم، ومن ادعى أن المتنع بها تدخل في عداد الأزواج في هذه الآية فعمله الدليل .

ولو كان ما ذهبوا إليه في تفسير الآية صحيحا لوجد في المسلمين من يقول لعمر - حينما أذاع حرمة المتعة كما سيأتي - : أنيأما الله بغير ما قلت في قوله تعالى : « فاستمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة » ، ولرجع عمر عن قوله ، واعترف بخطئه ^(١) . ولاحتج بها ابن عباس على عبد الله ابن الزبير في مناقشتها الآية .

وبهذا لا ينبغي لأحد أن يتعلق في إباحة المتعة بشيء من الكتاب الكريم ، ويحتمل آياته ما لا تحتمل ، انتصارا لمذهب اعتقه ، أو رأى قلد فيه غيره ، فإن الكتاب الكريم فوق كل مذهب ، وأعلى من كل رأى . والكلام بعد هذا في مسألة النسخ لا يقوم على أساس ، بل هو اشتغال بما لا حاجة إليه ، ولا فائدة فيه .

(ب) وأما قولهم : إن الرسول صلى الله عليه وسلم أباح المتعة لأصحابه فهو حق ، ولكنه صلى الله عليه وسلم إنما أباحها بأمر الله لحاجة عارضة في فتح مكة ، استثناء من الأصل القرآني العام ، ثم نهى عنها عقب الإذن بها نهيا مؤبدا ، كما استباح مسكة بأمر الله ساعة من نهار ، وكما منع إقامة حد السرقة في الحرب .

(١) وقد وقع مثل هذا حينما نهى عمر عن الغالة في المهور وعارضته امرأة ، وهي حادثة مشهورة ، وراجع في التحريم المؤقت فيما يأتي . ما ورد في حرمة التزويج بالمعدة ، من افتاء عمر بنotty بلفت عليا رضي الله عنهما فاختلعا وأتى بغيرها ، فلما بلغ ذلك انتقد عمر عد فتواء جهالة ، وأمر الناس بالرجوع عنها إلى فتوى علي فقال : يا أيها الناس ، ردوا الجمالات إلى السنة .

وأغلب ظني أن الالتجاء إلى آية النساء للاستدلال بها على إباحة المتعة لم يمكن في زمن عمر ولا في زمن ابن عباس وابن الزبير ، بل كان بعد ذلك حينما اجتمع الجدل في المسألة وأريد تأييد المذهب بغيره من آي الكتاب الكريم .

ومن استعرض الآثار التي وردت في النهي عن المتعة مرتبة بحسب الزمن الذي تعلق به ، وحاول أن يصل منها إلى الحق لوجه الحق دون تأثر بمذهب تجلت له الحقيقة إن شاء الله تعالى ، وإليك هذه الآثار بترتيبها الزمني :

١ — روى البخاري وسلم ومالك وغيرهم عن علي رضي الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن الحمر الأهلية زمن خيبر (صفر سنة ٥٧ هـ) .

وروى محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه — أن منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى يوم خيبر — « ألا إن الله تعالى ورسوله ينهيانكم عن المتعة » .

وليس في الحديثين كما ترى — ما يدل على أن للسليمان فهاهما في خيبر ، ولا أن الرسول أمرهم بها حينئذ ، وليس فيها ولا في غيرها ما يدل على أنه أباحها لهم قبل ذلك ، إلا ما روى عن ابن مسعود أنه قال : « كنا نفرزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء ، فقلنا : ألا نختصم ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالنكاح بالثوب » ، وفي رواية : « ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالنكاح بالثوب إلى أجل » ، وفي أخرى : « رخص لنا أن ننكح المرأة بالنكاح بالثوب إلى أجل ، فقلنا ، ثم ترك ذلك » ، وفي أخرى : « ثم جاء تحريمها بعد » ، وفي أخرى : « ثم نسخ » (١) .

وقد يكون المراد بهذا الحديث — إذا اقتصرنا على الرواية الأولى — تفسير أمر الزواج بما قل من اللهر ، وإن صبح ما بعد ذلك — فإنه يحمل على ما كان من التزوات قبل خيبر ، وكان الناس قريبي عهد بالجاهلية التي كانت تستباح فيها الحرمات .

(١) راجع ص ٩٤ ، ١٣٨ ج ١ في فتح الباري ، وص ٢٦٨ ج ٦ في نيل الأوطار .

فلما فتحت خيبر ، وغنم المسلمون فيها مالا ، وسبوا نساء — اغتشم النبي صلى الله عليه وسلم هذه القرصة ، فنهى عنها ، اكتفاء بما أصابوا من سبأيا ، ففعل المسلمون ن. رفق بما كانوا عليه في الجاهلية إلى الأصل العام في صفات المؤمنين وكانت الفترة السابقة فترة تدرج في التشريع ، على عادة الاسلام في التدرج في التشريع حتى يسكل الدين بنام الرسالة ، كما تدرج بهم في تحريم الخمر (١) .

وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة في عمرة القضاء (ذي القعدة سنة ٥٧) ، وقد ضف بأنه من مراسيل الحسن ، ومراسيله كلها ضعيفة ، لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، ولعل الأمر اختلط على الراوى لأن عمرة القضاء كانت في عام خيبر ، وإذا صح فإنه يكون من باب تنكير النهي في وقت تدعو الحاجة فيه إلى التذكير بالحرمة . ولا دلالة فيه على أن المتعة كانت مباحة كما قدمنا .

٢ — وروى مسلم بسنده عن سيرة بن مسعود الجعفي — أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة (رمضان سنة ٥٨) ، فأذن لهم في المتعة ، ثم نهى عنها فقال : « أيها الناس ، إني كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وقد حرم الله ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده شيء منهن فليدخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيكموهن شيئا » .

وفي رواية أخرى عنه — « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ولم نخرج منها حتى نهانا عنها » .

(١) وقد تورع بعض الناس أن النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة في وقت ما يدل على أنه كان قد أذن بها قبل هذا الزمن ، وهو وهم فاسد ، وخطأ آخر يتعرض له الباحث في هذا الموضوع ، والذين وقعوا فيه اضطروا إلى القول بأن المتعة أيجت ثم نسخت عدة مرات ، وليس في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك . وإنما تكررت النهي عنها بتكرار الظروف التي تقتضي التذكير بحرمتها ، وهل يدل تكرار النهي من الزنا وغيره في الكتاب الكريم على إذن سابق بشيء من ذلك ؟ .

وعن الربيع بن سبرة أنه قال : أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم المتعة عام الفتح ثلاثة أيام ، فبحثت مع عم لي إلى باب امرأة ومع كل منابذة وكانت بردة عى أحسن من بردى ، فخرَّجت إلينا امرأة كأنها دمية عطاء ، فجعلت تنظر إلى شبابي وإلى برده وقالت : هلا بردة كبردة هذا ، أو شباب كشباب هذا ؟ ثم آثرت شبابي على برده ، فبيت عندها ، فلما أصبحنا إذا مفادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادى : « ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عن المتعة » ، فأنهى الناس عنها .

وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع أنه قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في للمتعة ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها » .

ويلاحظ في هذا الحديث أن الراوى قال : « عام أوطاس » ، ولم يقل : « في أوطاس » ، وعام أوطاس هو عام الفتح ، فقد كان الفتح في رمضان ، وكانت أوطاس — أو حنين أو هوازن — عقب ذلك في شوال ، ولأمر ما كانت أوطاس أقرب إلى ذهن الراوى فذكرها بدل الفتح ، وإلا فليس من المعقول أن ينهى الرسول عن المتعة ههنا مؤبداً في رمضان ، ثم يبيحها في شوال . هذا إلى أن حال المسلمين في أوطاس كانت كحالهم في خيبر : غنوا مالا ، وسبوا نساء ، فكان لهم فيما سبوا ما يغنيهم عن المتعة ، ولهذا اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بسبائاً أوطاس فقال فيهن : « لا توطأ حامل حتى تضع حملها ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » .

٣ — أخرج الحازمي عن جابر أنه قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك (سنة ٨٩) ، حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءتنا نسوة — كنا نتمتعنا بهن — يطعن برحالنا ، فسالننا النبي صلى الله عليه وسلم عنهن ، فأخبرناه ، ففضب وقدم فينسا خطيبا ، فحمد الله وأثنى عليه ،

ثم نهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ ، فسميت ثنية الوداع .
وأخرج ابن حبان مثله عن أبي هريرة ، وفي آخره — فقال صلى الله عليه وسلم :
« هَدَمَ لِمَتَعَةِ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَاللِّبَاسِ » .

وقد ضعف حديث جابر بأنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك ،
وضعف حديث أبي هريرة بأنه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن
حمار ، وفي كل منهما مقال .

وعلى فرض صحتهما ليس فيهما إباحة المتعة ، ولا التصريح بوقوعها فعلا
بل فيهما تقرير التحريم من رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث خشى أن يقع
فيهما — أو أن يكون قد وقع فيها — بعض أصحابه .

٤ — وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ سَبْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمَتَعَةِ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ (سنة ١٠ هـ) .

وقد ضعف بأنه لو وقع لنقله خلق كثير ، ولعله من باب الخلط بين الفتح
وحجة الوداع لتشابههما ، وعلى فرض صحته يكون تأكيداً للنهي السابق عام
الفتح ، وليس معافياً له .

ولعلك تلاحظ معي أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة كان يقع
حينما تكون هناك تجمعات غير عادية ، قد يعتبرها بعض الناس فرصة لاستباحتهما
كما كانوا يفعلون في الجاهلية .

وإذا كان النهى عنها قد وقع في عدة مواقف — أولها ما روى عن علي
رضي الله عنه في خيبر — فإن الإذن بها لم يصح بغير علة — كما قال صاحب الفتح —
إلا في غزوة الفتح ، فهي التي صرح فيها بالإباحة ، وهي التي وقع فيها النهى
المؤبد عنها .

وانتصار المسلمين في فتح مكة هو ذروة سنّام انتصاراتهم في الفزوات

السابقة ، وبه زال الجفاء وارتفع المداء بين المدينيتين العظيمتين ، واتصل ما انقطع من الرحم بين أهلها ، وأيامه أيام عيد كبير لا يقل عن الأعياد العادية التي أباح رسول الله فيها اللعب البرى ، وقال عنها : « إنها أيام أكل وشرب ويسأل » ولم يكن في فتح مكة مثل ما كان في خيبر وأوطاس من سبابا ، فأباح صلى الله عليه وسلم المتعة فيه من باب التوسعة وإدخال البهجة والسرور على نفوس جنود بمدوا عن أزواجهم وأهلهم في فرصة لا مثيل لها في تاريخهم فالإباحة في الواقع استثنائية ، وترك بابها مفتوحا أبدا يعود على المشروع الأصلي بالنقض ، إذ يؤدي إلى وضع العلاقة الزوجية موضع المسافحة ، ويبعدا عن الغرض المقصود من الزواج الدائم ، ولا أدل على هذا من أن يؤدي القول بإباحتها إلى القول بصحة تزوج الرجل المرأة متعة على عَرْدٍ واحد كما سيأتى . ومن أجل هذا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عنها بعد ثلاث كما تقدم .

وإذا كان هذا النهى لم يبلغ بعض الناس — كابن عباس وغيره — فبقى على القول بالحل مطلقا أو عند الضرورة — فقد جهل إلى الأمة من تقوم به الحجبة على مثله ، ومتى صدر الحكم من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وسمعه من تقوم الحجبة بسماعه — كان على من سمعه أن يبلغه ، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم : « ليلبغ الشاهد منكم الغائب ، قُرْبٌ مُبْتَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » ، وعلى كل من علمه أن يعمل به ، ومن لم يبلغه الخبر لا يكون حجة على من سمعه أو بقله فان من عَرَفَ حجة على من لم يعرف ، والإثبات مقدم على النفي .

وليس بمعجب أن يجعل بعض الناس حكم المتعة ، لأنها ليست من شعار الإسلام ، ولا من الأمور التي تتم بها البلوى ، فيحتاج الناس جميعا إلى معرفة حكمها كما يحتاجون إلى معرفة وجوب الصلاة وحرمة الزنا ونحو ذلك ، فقد فتح الإسلام باب الزواج الذي يكون به الإحصاز ، وتعلق به مصلحة بقاء

النوع على مصراعيه ، وَحَثَّ النَّاسَ عَلَى وَلُوجِهِ ، فَأَغْنَاهُمْ عَنْ قَضَاءِ وَطَرَمِ
الْجَنَسِ بِسِوَاهِ ، وَالَّذِينَ أَصْلَحَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِالْإِسْلَامِ ، وَهَذَبَ طَبَاعَهُمْ بِآدَابِهِ
إِنَّمَا يَسْتَجِيبُونَ لِنَدَاءِ الْفُطْرَةِ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ ، وَلَا تَحْمِلُهُمْ شَهْوَةُ جَامِعَةٍ عَلَى
التَّطَلُّعِ إِلَى غَيْرِهِ عَمَّا يَقُولُهُ تَعَالَى : «وَلَيْسَتُمْ مَشْفِقِينَ الَّذِينَ لَا يَحْسِبُونَ نِكَاحًا
حَتَّى يُنْكِحَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ» (١) .

وَفِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَعَتْ حَوَادِثُ فَرْدِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ فِي النَّاسِ
مَنْ يَفْعَلُ النَّمَةَ جَاهِلًا أَنَّ الرُّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَبَاحَهَا لِحَاجَةِ عَارِضَةٍ
ثُمَّ حَرَمَهَا تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ — أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ
حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَتْ : إِنْ رُبِيعَةُ بِنْتُ أُمِّيَ اسْتَمْتَعَتْ بِأَمْرَةٍ
مَوْلُودَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ . فَخَرَجَ عُمَرُ فَرَزَّهَا بِحُرِّ رَدَائِهِ وَقَالَ : «هَذِهِ النَّمَةُ ، لَوْ تَقَدَّسَتْ
فِيهَا لَرَجِمَتْ» ، يَعْنِي لَوْ أَنِّي عَلِمْتُ النَّاسَ مِنْ أَمْرِهَا مَا جَهِلُوا ، وَأَذَعَتْ
بَيْنَهُمْ حَرَمَتَهَا — لَرَجِمَتْ مِنْ فِعْلِهَا (٢) .

وَمِنْهُ مَا أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ جَابِرٍ — أَنَّهُ قَالَ : قَدِمَ عُمَرُ بْنُ
حَرِثٍ الْكُوفَةَ ، فَاسْتَمْتَعَ بِمَوْلَاةٍ ، فَأَتَى بِهَا عُمَرُ حَبْلِي ، فَسَأَلَهُ فَأَعْتَرَفَ (٣) .
قَالَ جَابِرٌ : فَذَلِكَ حِينَ نَهَى عَنْهَا عُمَرُ .

وَلَا يَحْزُورُ فِي تَقْدِيرِنَا أَنْ يَكُونَ رُبِيعَةُ بِنْتُ أُمِّيَ أَوْ عُمَرُ بْنُ حَرِثٍ أَوْ غَيْرُهُمَا —
إِذَا صَحَّ أَنَّ غَيْرَهُمَا قَدْ فَعَلَهَا — لَا يَحْزُورُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ عَلِمَ
أَنَّ الرُّسُولَ حَرَمَهَا ثُمَّ يَقْدُمُ عَلَى فِعْلِهَا .

(١) ٣٣ : ١٠ — يَدُلُّ امْتِنَانُ خَوْلَةَ بِالْأَمْرِ ، وَرَفْعُهَا لِيَاةٍ إِلَى عُمَرَ ، وَفَزَعُهُ
مِنْهُ ، وَقَوْلُهُ هَذِهِ النَّمَةُ — عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمْ يَكُنْ ذَائِعًا بَيْنَ النَّاسِ ، وَلِهَذَا لَا يَقَالُ : لَمْ
لَمْ يَنْهَ عَنْهُ أَيْزُ بَكْرٍ وَعُمَرُ قَبْلَ ذَلِكَ .
(٢) قَوْلُهُ : فَسَأَلَهُ فَأَعْتَرَفَ — يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ يَفْعَلُ النَّمَةَ كَانَ يَتَحَرَّجُ مِنْ إِظْهَارِهَا ،
وَقَدْ يَكْفُرُهَا .

لهذا خطب عمر الناس — فبما أخرج ابن ماجه عنه بسند صحيح — فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجته بالحجارة » ، وروى ابن جرير بسنده — أن عمر بن الخطاب لما ولى أمر الناس خطب فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجته بالحجارة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها ، ولا أجد رجلاً من المسلمين متمتاً إلا جلده مائة جلدة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها بعد أن حرمها » (١) .

قال عمر هذا منذراً ومعلناً في ملأ من الصحابة ولم يمارضه أحد ، لا من الحاضرين الذين سمعوه ، ولا من الغائبين الذين بلغهم الخبر ، ولم يقل له أحد من المسلمين : إنك خالفت آية في كتاب الله ، أو أمراً من أوامر رسول الله ، مع أنه كان يقول أن تمارضه امرأة ويرجع إلى قولها ، فكان سكوتهم جميعاً تصديقاً له ، وإذا عد عمله خروجاً على الدين فكل من سكنت عليه يكون شريكاً في ذلك حتى على رضى الله عنه ، ولا نفلن أحداً من المسلمين يرضى بأنهم أحد من أصحاب رسول الله بالجين في دين الله .

وفى مسلم أن عمر رضى الله عنه قال في متعة النساء : « إن الله تعالى كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منزله (٢) ، فابقوا نكاح هذه

(١) يدل هذا الحديث على أن عمر تهدد بالقوبة كل متمتع محصناً كان أو غير محصن . ومن عجب أن يورد بعض المؤلفين في المتعة هذا النص جهماً ، ثم يستدل به على أن عمر كان يحرم المتعة على المحصن دون غيره (ص ٢١ : المتعة في الإسلام) .

(٢) أى أنه في أثناء نزول الوحي وقبل كمال القرينة كان الله تعالى يبيع لرسوله ما شاء بما شاء ، وأسابيع عارضة تقتضى الإباحة ، كتابحته مكة ساعة من نهار ثم تحررها في يوم القيامة ، وإباحته للمتعة ثم تحررها بمحرماً مؤبداً ، وبكذلك القرينة وانقطاع الوحي أخذت الأحكام وضما الأصل الدائم ، فلا نسخ ولا استثناء بعد ذلك إلا بدليل .

النساء ، فإن أوفى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجته بالحجارة^(١) ، وقال في متعة الحج : « أتموا الحج والعمرة كما أمركم ربكم » ، وفي رواية : « انفصلوا حجكم عن عمرتكم ، فإنه أنتم لحجكم ، وأنتم لعمرتكم » .

ومن هذا ترى أن عمر رضى الله عنه ما كان يهدد بالعقوبة على متعة الحج ، بل كان يرشد الناس - مصيباً أو مخطئاً - إلى ما يراه أكل لحظهم وعمرتهم ، وأكثر ثواباً لهم ، من غير إلزام لأحد منهم ، ولهذا قال عبد الله بن عمر - حينما أفتى في متعة الحج بغير ما أفتى أبوه ، وسئل عن ذلك - : « إن عمر لم يقل إن للمتعة في أشهر الحج حرام ، بل قال إن أتم العمرة أن تفردوها من أشهر الحج ، وإنما كان يبتغى بذلك الخير للناس ، فلم تحرموا ما أحل الله وعمل به رسوله ؟ أفسد رسول الله أحق أن تنهوا أم سنة عمر ؟ »^(٢)

وقد تبين مما قدمنا أن عمر كان يعتمد في تحريم متعة النساء على تحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها ، وهى التى كان يتهدد من يفعلها ، ولأعليه بهذا أن يقول أحياناً مشدداً ومتوعداً ومنفذاً لأحكام الشريعة التى نصب

(١) قال الفقهاء : إن عمر ما كان يريد بقوله هذا إلا التهديد ؛ لأنه ما كان يجهل أن المهدود تدرأ بالشبهات ، وقد درأ هو المهدوم بنى بأجرة ، ولعله درأ عنها الحد لأن الناس ما كانوا يجترئون على الزنا فى زمته جرأتهم عليه بعد أن عطلت الحدود .
(٢) راجع س ٦٧ ج ٧ : المحلى . ويظهر أن الحزبية لعبت دوراً هاماً فى هذه المسألة .
عن قصد أو غير قصد ، وإلا فلماذا يصور حريم بصورة الطاغية الشديد الذى يقاب بالحق وبالباطل ، وينقل قوله بصيغة توهم أنه يتحدى رسول الله ، ويصرع من عند نفسه . فيحرم ما أحل الله ورسوله حيث يقول : « متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أحرهما وأعاقب عليهما » ، وإذا صح أن يقاب على متعة النساء فكيف يقاب على متعة الحج ، ولماذا يكثر البحث فى متعة النساء خاصة ، وتؤلف فيها الكتب وليست إلا مسألة فرعية من مسائل الفقه الإسلامى ، وما أكثر للماتل التى اختلط فيها الأئمة . وقال فيها بعضهم بالحل وبعضهم بالحرمة وإذا كان الباعث على الاهتمام بها تلافها بالأعراس - فما كان أولانا جميعاً بالاتفاق على حرمتها .

لإقامتها --- : « أنا أحرم المتعة ، وأعاقب عليها » ، فإن كل مسلم — فضلا عن ولي الأمر — يستطيع أن يقول : أنا أحرم الخمر وأحرم الزنا ، يعني أنه يدين بهذا ويعمل به ، لا أنه يفشى تحريما من عند نفسه ، فدعوى أن عمر رضى الله عنه يحرم من تلقاء نفسه دعوى هزيلة رخيصة .

(ج) وأما قولهم : إن ابن عباس وغيره قد أفتوا بإباحتها ، وإن من الصحابة من كان يفعلها — فذلك آراء فردية لا ترقى إلى رتبة المعارضة للأثر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا شك أن عمل بعض الناس بها في زمن الرسالة — فضلا عن عملهم بها في زمن أبي بكر وعمر — لا يكون حجة على الإباحة إلا إذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم به وأقره .

وذا تقدم في حديث جابر وأبي هريرة عن غزوة تبوك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ علم أن نسوة كن موضع متعة سابقة يظفن برحال الجنود — غضب ونهى عن المتعة ، لأنه خشى أن تتوجه نفوس الجنود إليها ، فلما أنه لم يعلم وتمتعوا بهن — فهل يكون فعلهم هذا حجة على الإباحة إذا قالوا بعد : لقد فعلنا المتعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

وقد روى أن عليا رضى الله عنه لما سمع ابن عباس يلين في متعة النساء قال له : « مهلا يا ابن عباس ، إنك رجل تائه ، فلما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية » ، وروى البخاري بسنده عن علي رضى الله عنه أنه قال لابن عباس : « إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر » .

وروى مسلم بسنده عن عروة بن الزبير — أن عبد الله بن الزبير قام بمسكة خطيبا فقال : « إن ناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم — يمرض بابن عباس وكان قد كف بصره — يفتنون بحل المتعة » ، فقال له ابن عباس : « إنك لجلهف

جاف ، فلمعروى لقد كانت المنة تفعل على عهد إمام المتقين « — يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) — فقال له ابن الزبير : « فجرب نفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجحك بأحبارك » .

وقدروى ما يدل على أن فتوى ابن عباس كانت مقصورة على حال الضرورة ، فقد روى البخارى عن أبى جبر أنه قال : سمعت ابن عباس يسأل عن منة النساء ، فرخص فيها ، فقال له مولى له ^(٢) : إنما ذلك فى الحال الشديدة وفى النساء قلة ، أو نحوه ، فقال ابن عباس : نعم .

وروى الحازمى بسنده عن سعيد بن جببر أنه قال : قلت لابن عباس : لقد سارت بفتياك الركبان ، وقال فيها الشعراء ، قال : وما قالوا ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيوخ لما طال محبسه . يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس وهل ترى رخصة الأطراف آتية . تكون مثواك حتى مصدر الناس فقال ابن عباس : سبحان الله ! ما بهذا أفئيت ، وما هى إلا كالمينة والدم ولحم الخنزير ، لا تحمل إلا للضرر .

وقال الحازمى : إن النبى صلى الله عليه وسلم لم يبيح المنة للناس وهم فى أوطانهم وبيوتهم ، وإنما أباحها لهم فى أوقات ضرورة ، ثم حرمها عليهم تحريماً مؤكداً ، لم يخالف فيه إلا طائفة من الشيعة ^(٣) .

وروى البيهقى عن ابن شهاب الزهري أنه قال : إن ابن عباس ما مات حتى رجع عن هذه الفتيا .

(١) قول ابن عباس هنا لا حاجة فيه على بقاء حل المنة كما قلنا ، ولو كانت إباحتها تستند إلى شيء من الكتاب الكريم ما ترك ابن عباس الاستدلال به فى هذا المقام . وهو من أعلم الناس بكتاب الله .

(٢) قال ابن حجر : أغلظ عكبه .

(٣) راجع ٢٦٨ — ٢٧٤ ج ٦ فى الأوطار ١٧٠ ج ٣ : سبل السلام ، ٢٨٥ ج ٢ : فتح القدير .

ومن هذا يتبين :

١ — أن الآية التي استدلت بها الشيعة على الإباحة لا تدل لهم ، بل هي حجة عليهم ، ولو صرح مذهبوا إليه في تفسيرها لمرض الناس بها عمر ، ورد بها ابن عباس على ابن الزبير .

٢ — وأن إباحة الرسول صلى الله عليه وسلم لها لم تثبت بغير علة إلا في غزوة الفتح ، والنهي عنها وقع في عدة مواقف ، منها ما روى عن علي رضي الله عنه ، وقد رواه الشيعة في كتبهم ، وكلها مواقف تجمعات غير عادية كما قدمنا .

٣ — والذي روى إباحتها عام الفتح روى مع هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم حرمها عقب ذلك تحريماً مؤكداً ، فكانت الإباحة استثناء من الأصل الأصيل في صفات المؤمنين ، وكان التحريم رجوعاً إلى ذلك الأصل كما قدمنا .

٤ — وبقاء بعض الناس على القول بالحل مطلقاً أو عند الضرورة لعدم علمهم بالتحريم أو عدم ثبوته عندهم لا يؤثر في ثبوت الحكم بالحرمة عند الشكافة كما لا يؤثر فيه عمل بعض الناس بها في زمن الرسول ، فقد يكون عمله بها في وقت الإباحة الاستثنائية ، والعمل بها في غير هذا الوقت لا يكون حجة على الإباحة إلا إذا ثبت أن الرسول قد علم به وأقرم عليه .

وبؤيد هذا قوله تعالى : « وليستمنف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله » ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » .

فقد أمر الله تعالى من لا يستطيع الزواج بأن يحاهد نفسه ويمتنع عن طلب المرأة ، وأمره الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يستعين على ذلك بالصوم ، ولو

كان هناك ذلك الزواج المؤقت على نحو ما ذكرنا من اليسر والمسهولة لكان فيه مندوحة عن ذلك .

وروى البخاري بسنده عن أبي هريرة أنه قال : قلت : يا رسول الله ، إنى رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسى العنت ، ولا أجد ما أتزوج به النساء فأذن لى أختص ، فسكت عنى ، ثم قلت مثل ذلك فسكت عنى ، ثم قلت مثل ذلك فسكت عنى ، فقال لى : « يا أبا هريرة ، جف القلم بما أنت لاق ، فاخص على ذلك أودر » ، ولو كانت المتعة مباحة لصح الرسول أبا هريرة — وقد وصلت به الحال إلى ما وصلت إليه — بزواج مؤقت لا يكلفه ما يكلف الزواج الدائم من أعباء .

وإذا سلمنا جدلاً بأن أدلة الإباحة تعادل أدلة الحرمة فى القوة — فإنها تكون متعارضة ، ولا شك أن دليل الحرمة يقدم حينئذ على دليل الإباحة — كما تقرر فى الأصول — لأن ترك المباح أولى من ارتكاب المحرم ، وقد سئل على رضى الله عنه عن الجميع بين أختين يوطئتا بملك الميمن ، فقال : (أحلتهما آية — يعنى قوله تعالى : « فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » — وحرمتها آية — يعنى قوله تعالى : « وأن تجمعوا بين الأختين » — والتعريم أحب إلينا) .

وعلى هذا جمهور المسلمين فى العالم والحمد لله .

ولانظن إخواننا من الشيعة يفتنون المتعة ، لأنهم لا يرضون أن يتمتعوا بالمتعة أو بالشريعة حتى لا يذلوا أو يلحقوا العار بأهلها كما قالوا ، وهو ما لا يرضاه الله لأحد من عباده المؤمنين ، ولعلمهم بأنهم يتمتعون بالمتعة بالوضع ، ويأبون — كما يأبى كل شريف عاقل — أن يتمتع ناس بيناتهم أو أخواتهم . ولا داعى حينئذ إلى جدل فى مسألة ليس لها فى الواقع العمل بمجال

هذا — ومما نلاحظ على ما ورد في المتعة عند إخواننا الشيعة أمور (١) :

١ — أنهم رَوَوْا عن علي رضي الله عنه — بسند يرضونه — ما رَوَى الشيخان عنه : حَرَّمَ رسول الله ﷺ وآله — لحوم الجر الأهلية ونسكاح المتعة ، ثم قالوا : إن هذه رواية شاذة تُحْمَلُ على التقية ، لأنها موافقة لمذاهب العامة ، يجعلوا الموافقة لمذاهب العامة حجة لشذوذ الخبر أو حله على التقية ، كأن مخالفة العامة أمر يقصد لذاته . وعمن كانت هذه التقية ؟ وما الذي كان يتقيه ؟ أكان التقي أحد الرواة ؟ أم كان عليا رضي الله عنه ، وحاشاه أن يخشى في الله لومة لائم وهو ما هو شجاعة وشدة بأس .

قد تكون التقية بتجنب المتعة خوفا من معاقبة ولي الأمر ، كالذي كان من ابن عباس أيام عبد الله بن الزبير ، مع ملاحظة أنه لم يمنعه من الجهر برأيه في شدة وصرامة كما تقدم ، أما أن تكون التقية بـأن يُنسَبَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله — فهذا ما ننزه عنه عليا رضي الله عنه وشيعته رحمهم الله أجمعين .

٢ — أنهم قالوا بحل المتعة بالبكر التي تعيش بين أبويها بأذن وليها إذا لم تبلغ سن العاشرة ، وبغير إذنه إذا باغت هذه السن ، وندع التمايق على هذا للقارىء بعد أن يطلع على ما كتب عنه في كتاب الاستبصار ، وندعو الله تعالى ألا تُبَسِّلَ بصديق أو جار يستبيح التمتع ببناتنا أو أخواتنا — يُسَبِّحُنَّ كما قالوا — بغير إذن منا .

٣ — أنهم أفتوا بصحة تزوج الرجل المرأة متعة على عرد واحد أو أكثر (٢) ، وقد يشترطون أن تقدر لذلك مدة كيوم أو يومين ، لاساعة

(١) راجع ص ١٤١ — ١٥٤ ج ٣ : من كتاب «الاستبصار» لعالم الجليل والقيّم الشيعي أبي جعفر الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ ، ص ٢٥٠ — ٨٠ ج ١١ : فتح الباري .
(٢) أي موافقة واحدة أو أكثر ، وراجع معنى الرد — بفتح فسكون — في القاموس المحيط .

أو ساعتين ، لعدم انضباط الوقت بالساعة ، وأباحوا له أن يشترط العزل ، ونحن لا نفرق الفرق بين الزنا وهذه المتعة ، ولعل الفرق بينهما أن من اتفق مع المرأة على عرد واحد مثلا — يجب عليه بمجرد فراغه من الواقعة أن يحول وجهه ولا ينظر إليها كما قالوا . أفلا نكون معذورين في الجمل بهذا الفرق . وقد روى البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : « هي الزنا بعينه » (١) .

٤ — أنهم رووا عن علي رضي الله عنه أنه قال : « لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى إلا شفا » (٢) ، أي إلا قليل ، وفي رواية لإشقي ، وإذا كان الأمر كذلك عنده ، وكان هناك نص قرآني في الموضوع — وهو أبو الحسن القادر على حل المشكلات وأفقه الفقهاء من غير منازع — فلماذا سكت عن عمر ولم يباشره ؟ وهل هو أضعف أو أقل شأنا من المرأة التي عارضت عمر في المهر علنا وخضع لرأيها ، وإذا كان السكوت تقية — وهو مالا نرضاه اعلى رضي الله عنه — فلماذا لم يعلن رأيه ، ويبين خطأ عمر فيما ذهب إليه بعد أن آل الأمر إليه ؟

أوما كان العقول — وللمتعة تجوز على عرد أو عردين كما قاتوا — أن يقول الإمام رضي الله عنه « لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى أحدا » ، فإن كل زنى سيكون متعة عندهم ، وأليس الزنا واقعة رجل لامرأة بتراضيهما ؟ أم أن الزنا لا يكون إلا باكره ؟

على أنا نستطيع أن نفهم هذا الذي روى عن علي رضي الله عنه — على

(١) ص ٧٧ - ١٢ : فتح الباري . والاشية يطلون هذه الرواية لأنها منقطعة ثم يذكر لها سند . وقد توفي الصادق سنة ١٤٨ هـ ، وولد البيهقي سنة ٣٨٤ هـ . والخطب حين ، لأن هذه الرواية مرسلة وليست دليلا في الموضوع عندنا .

(٢) ص ٨٥ : التمهيد والإسلام .

ضوء ماروى عنه من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة ، ومن إنسكاره بإباحتها على ابن عباس — بأن معناه أن ما سبقنى به عمر من إعلان الناس بما خفى على بعضهم من حرمة المتعة — وكان من الجائز أن أسبقه إليه وأنادى به — لولا هذا لا دعى كل زان أنه يستمتع ، فلا يعد زانيا ويقام عليه الحد إلا القليل الذى يغفل عن ادعاء المتعة ، أى لولا ما فعله عمر لانتشر الزنا بين الناس باسم المتعة ، وما وقع تحت طائلة العقوبة إلا قليل ، فالسلام موافقة على ما صنع عمر ، ورضى به ، لا معارضة له . والله يهدينا جميعا سواء السبيل .

الشرط الثالث — من شروط الصحة فى الصيغة — أن تتم بحضرة شاهدين :

رجلين ، أو رجل وامرأتين ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل ، وما كان من نكاح غير ذلك فهو باطل » ، وما روى الدارقطنى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بشهود » (١) .

وقد امتاز عقد الزواج من بين سائر العقود بهذا لأنه عظيم الخطر جليل الأثر .

فأما عظيم خطره فمن ارتباطه بالأعراض التى هى مناط الشرف عند العقلاء ، فزوى الفطر السليمة ، والآراء القويمة ، فبالإشهاد تنقضى التهمة ، وتزول الظنون السيئة وتنقطع أسنة السوء .

وأما جلالة أثره فبما يبنى عليه من أحكام تبقى على الزمان . ولما أثرها فى حياة الأسرة ، من حرمة مصاهرة ، وثبوت نسب ، وإرث ، وغير ذلك .

(١) قال ابن حبان فى حديث عائشة رضى الله عنها : « إنه لا يصح لى ذكر الشاهدين غير هذا » . وقد أمهله الخنفه مع قوته ، لأنهم لا يشترطون الولى فى النكاح ، واعتقدوا على ما رواه الدارقطنى مقتصرين على الشاهدين (ص ٣٥١ ج ٢ : فتح القدير) وتعام الكلام عن هذا سياتى فى باب الولاية .

والمالكية لا يشترطون الإشهاد لصحة الزواج، بل يعدونه واجبا مستقلا،
لثلا يدعى كل اثنين اجتماعا على فساد أنهما عقدا عقدا سابقا من غير إشهاد، فيرتفع
حد الزنا، ولهذا. الفرض يستحب أن يكون الإشهاد عند العقد، فإذا لم يكن
عنده كان واجبا عند البناء. وامتياز عقد الزواج على غيره من العقود لا يقتضى
الإشهاد عندهم، بل يقتضى الإشهار على نحو من الديوع والانتشار، ولهذا
قال صلى الله عليه وسلم: «أعلنوا النكاح ولو بالدف» (١).

وقد انبنى على الخلاف بين الحنفية والمالكية في هذا الموضوع. خلاف
فيما إذا عقد الزوجان زواجهما بحضور شاهدين وأمرهما بكتمانه، فقال المالكية
بعدم الصحة لعدم الإشهار والديوع، وقال الحنفية والشافعية بصحة العقد،
لمحصل الإشهار بالإشهاد (٢).

ومبرك ما كان عند امرئ. وسر الثلاثة غير خفى
وفد اشترط في الشاهدين — شروط ترجع في جملتها إلى خطر العقد
وعلو شأنه، وهى:

١ - البلوغ والعقل والحرية وعدم الاقتصار على شهادة النساء، إذ ليس مما
يُظهر شرف هذا العقد ويلائم علو قدره ويحصل به المقصود من الإشهاد — أن
يكون المحفلون له ليذاع بينهم أو بهم — من الصبيان والمجانين والعبيد،
أو من النساء دون الرجال.

٢ - الاسلام في زواج المسلمين، لأن العقد حيثئذ عقد إسلامي، ينشأ في

(١) وإذا عقد العقد من غير إشهاد وجب فسخه قبل الدخول بطلاقة بائنة عندهم، فإذا
لم يفسخ وأفرا بالوطء أو ثبت بأربعة كالزنا — بمحذان حد الزنا، إلا إذا فضا العقد أو
الدخول بولية أو ضرب دد أو كان الأشهاد على أحدهما بشاهد واحد غير الولي، فإن
الحد يدرأ حيثئذ بالشبهة (س ٢١٦، ٢١٧ ج حاشية النسوى على الشرح الكبير).
(٢) س ١٩ ج ٢: بداية المجتهد.

رعاية الاسلام ، وتلقفه آثاره على أصوله ، فلا ينبغي — وهذا شأنه وتلك منزلته — أن يكون الاحتفال له مظهراً لموالاة الكافرين والإقبال عليهم ، ومجانبة المسلمين والأغراض عنهم . وإلى هذا أن في الشهادة بمعنى الولاية على المشهود عليه ولا ولاية لكافر على مسلم .

وهذا المعنى قائم ما كان الزوج مسلماً ، ولهذا لا تصح شهادة غير المسلمين على زواج المسلم بالسكتانية عند الشافعي ومحمد وزفر من الحنفية .

وذهب الشيخان — أبو حنيفة وأبو يوسف — إلى جواز شهادة الذميين على تزوج المسلم بالسكتانية ، وهو ما عليه الفتوى عند الحنفية ، لأن ولاية الشاهدين إنما تظهر في إثبات ملك المتعة للزوج على المرأة ، فهي ولاية عليها لا عليه .

ويمكن رد هذا بأن الشهادة هنا تقوم على عقد ينشئ حقوقاً لكل من الزوجين على الآخر ، ومنها حل استمتاع كل منهما بصاحبه ، فتكون ولاية عليهما لا على أحدهما (١) .

٣ — التمدد ، لورود النص به في كثير من الأحاديث ، ولأن المقصود من الإسهاد على الزواج الإشهار وتيسير السبيل للشهاد عليه عند إنكاره ، والتمدد أدعى إلى تحقيق ذلك .

وإذا زوج الأب بنته البالغة برضاها ، وكانت حاضرة العقد — صح الزواج بمحضرة شاهد واحد ، لأن الأب سفير وممير عنها ، فتجمل عاقدة حكماً ، ويمتبر الأب شاهداً مع الشاهد الآخر .

وكذلك إذا وكل الأب شخصاً ليزوج ابنته وهو حاضر ، فإن العقد يصح بمحضرة شاهد واحد ، لأن الوكيل سفير وممير عن الأب ، فيجعل الأب عاقداً حكماً ، ويكون الوكيل شاهداً مع الشاهد الآخر .

(١) راسع ما قاله الكمال من الهام في ص ٢٥٤ ج ٢ فتح القدير .

٤ - أن يسمى العقد معامع فهم المراد إجمالا على نحو ما مر في سماع الماعدين لركنى العقد، لأن المقصود من الشهادة أن يسمع الشاهد نفس العبارة التي تدل على اجتماع الإرادتين على الزواج، ونستقيح أحكامه الشرعية من حين صدورهما، وبهذا السماع المشترك تكون لهذه العبارة قوتها وصلاحيتهما مناطا لما يقترب عليها من الآثار.

فلو كان أحدهما أصم، أو نائما، أو سكران لا يبي ما يقول ولا يذكره بعد إفاقته، أو سمع أحدهما الإيجاب وسمع الآخر القبول. أو سمع أحدهما العقد ثم أعيد فسمعه الآخر - لم يصح الزواج في كل ذلك، لعدم تحقق الغرض المقصود.

• - أن يكون الشاهد عدلا، لحديث عائشة السار: « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل »، ولأن حضور الفساق ينافي خطر العقد، لأنهم ليسوا من أهل الكرامة، وشهادتهم لا تصلح لإثبات النكاح باتفاق، فلا يتحقق بها شرط إنشائه.

وهذا مذهب المالكية والشافعية ورواية عن أحمد، غير أن المالكية يجوزون شهادة مستور الحال إذا لم يوجد عدل.

وزهب الحنفية إلى عدم اشتراط العدالة هنا، لأن النقص من الشهادة الإظهار، وهو يتحقق بغير المدلول، كما يتحقق بشهادة ابني الزوجين باتفاق. وإثبات الزواج إنما يكون عند الإنكار أمام القاضي، ولا بد حينئذ من العدالة واشتقاء القرابة الداعية إلى الحباية^(١).

(١) الشهادة للإظهار والشهادة للإثبات - كلاهما من باب الولاية غير أن الولاية في شهادة الإثبات قوية، لأنها تكون أمام القاضي الذي يتحرى الحقيقة ويبين على الشهادة حكما ملزما، أما الشهادة للإظهار فضعيفة، لأنها تنفي التهمة عند جمهور الناس الذين يصدقون ما يناع أو يتقرب منه بحفظ. فاشتراط الحنفية في كل منهما ما يلائم الغرض المقصود منها.

ولا تنافي بين خطر العقد وفسق الشاهد ، فكم من فاسق يعظمه الناس ويفخرون بقربه ، لماله ، أو منصبه ، أو بجاهه .

وللفاسق أن يتولى عقد الزواج بنفسه ، لنفسه أو لغيره ، فكيف يمنع من الشهادة عليه ؟

تنبيه :

لا يشترط في الشاهدين البصر ، ولا انتفاء التهمة ، فيصح الزواج بحضرة أعميين لسكافية التمييز بالأسماء ، ويصح بحضرة ابني الزوجين أو أحدهما ، لتحقيق الغرض من شهادة هؤلاء .

شروط الصحة في الزوجين :

الشرط الأول : ألا يكون بينهما من أسباب التحريم المؤبد أو المؤقت ما خفي عليهما ، كأن يتزوج بنت أخيه أو أخته نسباً أو رضاعاً وهو لا يعلم ، أو يتزوج أخت امرأته نسباً أو رضاعاً كذلك ، فإن الزواج يكون فاسداً .

أما لو تزوج أحدهما عالماً بالحرمة فإن العقد يكون باطلاً ، وقد تقدم هذا في شروط الانعقاد ، وسيأتي أثر ذلك في حكم الزواج غير الصحيح .

الشرط الثاني : كفاءة زوج قائد الأهلية — ذكر أو أنثى — إذا

كان للزوج له غنير أصله وفرعه المرفوفين قبل العقد بحسن الاختيار أو المستورى الخال ، بأن يزوجه أخوه أو عمه ، أو أصله أو فرعه المرفوفان . قبل العقد بسوء الاختيار بجانة وفسقا .

ويلحق بهذا الشرط هنا ألا يقل المهر عن مهر المثل .

الشرط الثالث : أن يكون الزوج كفئاً للمرأة إذا زوجت البالغة العاقلة

نفسها ولما ولي عاصب لم يرض . قبل العقد بغير الكفاءة ، فإذا زوجت نفسها في هذه الحال بغير كفاءة كان الزواج فاسداً ولو أجازته الولي بعد ذلك ، لأن

ما انعقد فاسداً لا ينقلب بالإجازة صحيحاً ، فإن أثر الإجازة يظهر في
الصحيح الموقوف دون الفاسد .

وهذا ما رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، واختاره فقهاء الحنفية
لانتوى ، وعلوه بأنه ليس كل قاض يمدل ، ولا كل ولي يقبل التردد على
أبواب الحكام ، أو يحسن الخصومة والدفاع أمام القاضي .
وفي رواية عن محمد أن الكفاءة هنا شرط نفاذ ، إذا لم يتحقق توقف
العقد على إجازة الولي .

وظاهر المذهب أنها شرط لزوم ، إذا لم يتحقق كان للولي أن يمترض ،
فيطلب من القاضي التفريق ، ويسقط حقه إذا شككت حتي ولدت المرأة أو ظهر
بها الجبل ، حفظاً للولد من الضياع .

٣ — شرط النفاذ

المراد بنفاذ العقد — ترتيب آثاره عليه .

ويتوقف ذلك على أن يكون الماقد هو صاحب الحق في ولاية هذا الماقد وإنشائه ، ولهذا يشترط في الماقد لنفاذ العقد ، أى لترتيب آثار عايله فصلا :

أولا — أن يكون بالننا ، فلور زوج الصبي المميز نفسه توقف الماقد على إجازة من له الولاية على نفسه ، لأن عقد الزواج مما يخفى فيه وجه المصلحة أو البضرة على أمثاله ، لاشتغاله باللعب ، وعدم خيره .

ثانيا — ألا يكون ولياً أبدا مع وجود الولي الأقرب ، فاذا كان كذلك توقف الماقد على إجازة الولي الأقرب ، وستعرف ترتيب الأولياء في الزواج عند الكلام في الولاية على النفس .

ثالثا — ألا يكون وكيلًا مخالفا أمر موكله ، فلو وكل إنسان غيره لزوج امرأة معلومة أو مجهر معلوم ، فزوجه امرأة غيرها أو مجهر أكثر — توقف الماقد على إجازة الموكل .

رابعا — ألا يكون فضوليا ، والفضولى من يماقد لغيره من لا ولاية له عليهم ، فإنما عقد زواجا لغيره كان الماقد موقوفا على إجازة من عقده له باتفاق إذا تولى الفضولى أحد طرفى العقد .

فاما إذا تولى طرفى العقد ، فضوليا من الجابيين أو من أحدهما — ففقد موقوف عند أى يوسف لىو عند الطرفين ، لعدم اجتماع إرادتين على المعنى المقصود ، وقد تقدم هذا فى الكلام عن الماقد .

وذهب الشافعي إلى أن عقد الفضولي باطل ولو أجازته صاحب الحق في إجازته، لأن المقصود من العقود هو آثارها المترتبة عليها، والفضولي لا يستطيع أن يترتب آثار العقد عليه، فلا يعتد بعقده.

ورد الخنفية هذا بأنه لا خبر في توقف العقد على إجازة من له حق إجازته، بل فيه تمكينه من الانتفاع به إذا رأى فيه منفعة له، ومتى أجازته ترتبت عليه آثاره كما ترتب الآثار على العقود النافذة.

٤- شروط الزوم

معنى لزوم العقد — ألا يكون لأحد حق فسخه بسبب عدم الرضا الكامل به عند إنشائه فإذا كان لأحد حق فسخه كان غير لازم .

وقد تقدم أن جمهور الفقهاء يرون أن عقد الزواج لا يقبل خيار الشرط ، كما أنه لا يقبل خيار الرؤية باتفاق ، وأما الحنابلة فيعتدون بالشروط التي لم ينهاها الشارع عنها ، فإذا شرط أحد الزوجين وصفاً في الآخر وتبين أنه لم يكن فيه عند العقد كالبكارة ، أو شرط على صاحبه أداء منفعة له فلم يؤديها كشرط عدم الزوج عليها — كان لمن شرط الشرط لمصلحة حق الفسخ . وقد أورد ابن القيم أمثلة لهذه الشروط ، وبين الآثار المترتبة على الفسخ بها فيما نقلناه عنه .

أما الحنفية فاتهم بشرطون لزوم العقد :

١ — ألا يكون الزوج لفاقد الأهلية غير أصله وفرعه من الأولياء .
فلو زوّج الصغير أو الصغيرة أخ أو عم لها بمن يسكاتها — ثبت الخيار عند البلوغ لكل منهما عند الطرفين ، فله أن يختار زوجة فيلزم الزواج ، أو يختار نفسه فيرفع الأمر إلى التقاضى ليفسخه . وكذلك المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة : إذا زوجهما غير الأصل والفرع بكفء ثبت لهما حق الفسخ عند الإفاقة .

وقد كان نبوت هذا الحق للصغار عند البلوغ سبباً لقضايا كثيرة شغلت القضاء في مصر حيناً من الدهر ، إذ كان الأولياء يكترون من تزويج صغارهم ، فلما صدر قانون تحديد سن الزواج سنة ١٩٣١ كفوا عن تزويجهم ، فاختفى هذا النوع من القضايا .

٢ — ألا يقل المهر عن مهر المثل إذا زوجت البالغة المأقولة نفسها ولها ولي عاصب لم يرض قبل العقد بأقل من مهر المثل ، فإذا زوجت نفسها بأقل من مهر

الثل كان لوليها العاصب أن يرفع الأمر إلى القاضى ليفسخ العقد ما لم يتم الزوج المهر وإذا سكنت الولى حتى ولدت أو ظهر بها الحمل سقطت حقه فى الفسخ ، حفظاً للولد من الضياع .

٣ — ألا يكون الزوج قد غرر بالمرأة وأوليائها ، فأوهمهم أنه كفء أو اشترطوا عليه أن يكون كفئاً فظهر أنه ليس بكفء ، فإذا كان كذلك كان لهم حق الفسخ ، بخلاف ما لو سكتوا ولم يسألوا عنه ، وظهر أنه ليس كفئاً ، فإنه لا حق لهم فى الفسخ ، لأن حق الفسخ بعدم الكفاءة يسقط بالكفاءة ، كما سيأتى فى الكلام عن الكفاءة .

وإذا ادعى أنه من قبيلة وظهر أنه من قبيلة دونها ولكنها تكافئها — كان لهم حق الفسخ عند جمهور الحنفية ، لأن الرضا بالمقد بنى على أساس غير صحيح ، وذهب زفر منهم إلى أنهم لا حق لهم فى الفسخ لوجود الكفاءة .

٤ — ألا يكون هناك عيب من العيوب المبيحة لفسخ الزواج ، وهى التى تفوت معها مقاصد الزواج ، أو يمتدح معها حسن العشرة ، كأن تجد المرأة زوجها عتيماً ، أو خصباً أو مجرباً ، وإذا محمد على ذلك أن تجده مجنوناً أو أبرصاً أو أحمقاً ، فإن لما أن ترفع أمرها إلى القاضى ليفسخ النكاح .

وإذا وجد الزوج مثل هذه العيوب فى المرأة فليس له حق الفسخ عندهم ؛ سراً على المرأة ، ولأنه يستطيع التخلص منها بالطلاق .

والشافعى — كما ثبت اختيار للمرأة إذا وجدت زوجها معيباً — يشتهه للرجل إذا وجدها معيبة بمثل هذه العيوب .

وتامم الكلام عن هذا الموضوع فى فرق النكاح ٤ . لأن التفريق بهذه العيوب كما يكون فى مبدأ الزواج عقب العقد يكون إذا طرأت هذه العيوب بعد ذلك وتمتدح على الزوجين أن يعيشا فى وفاق ووثام .

٥ - الشروط القانونية

الشروط القانونية هي شروط بضمها المشرع الوضعى لجلب مصلحة أو دفع مسرة .

وعقد الزواج متى استوفى ما تقدم من الشروط كان صحيحا نافذا لازما شرعا وقانونا ، ولا اعتراض لأحد عليه ، ولو كان أحد الزوجين أو كلاهما فاقد الأهلية . وإذا كان هناك شرط قانونى - فهو ليس شرط صحة ، ولا نفاذ ولا لزوم ، لأن المشرع الوضعى ليس له أن ينشئ حكما شرعيا دينيا يحل حراما أو يحرم حلالا ، بل هو شرط يترتب عليه أثر قانونى لادخل له فى الحكم الشرعى الدينى .

وقدر رأى رجال الشريعة فى مصر أن تصرف الناس فى أمور الزواج فى هذا العصر .. يمتريه النقص والضرر من ناحيتين :

١ - أن الناس - بضمف الوازع الدينى فيهم - يكثر من ادعاء الزوجية بالباطل ، اعتماداً على إثباتها بشهادة الزور ، طمعا فى المال ، أو رغبة فى التشهير ، وربما خفى على القاضى وجه بطلانها ، فيقلب الحق باطلا ، والباطل حقا .

٢ - أنهم يكثر من تزويج أولادهم صغارا فى وقت تمقتد فيه أمور الحياة ، وكثرت مطالبها ، وثقلت أعباؤها ، وأصبحت فى حاجة إلى قدر من المعرفة والخبرة لا يتبىأ فى السن المبكرة ، وكثيراً ما يسبى هذا الزواج على أعراض مادية ، لا دخل للزوجين فى اختيارها ، ولا صلة بينهما وبين الحياة الزوجية السعيدة ، فلا تلبث أن يقع فيها الشقاق ، وتنتهى إلى الفراق . وقد عالجوا الناحية الأولى بتشريع يحل الناس على تسجيل عقود الزواج

حيث منع القانون الاستدلال على الزواج عند إنكاره لدى القاضى بغير الوثيقة الرسمية فى الحوادث الواقعة بمد بولية ١٩٣١ على نحو ما سياتى فى قضايا الزواج إن شاء الله تمد (م ٩٩ ق ٧٨ سنة ١٩٣١) .

والجوا الناحية الثانية بتوجيه أولياء إلى عدم تزويج صغارهم قبل الاستعداد للحياة الزوجية ، حيث شرط القانون لقيام الموظف المختص ، اجراء العقد وتسجيله ، أو تسجيله المصادقة عليه (١) — ألا تقل سن الزوج عند العقد عن ثمانى عشرة سنة ، ولا سن الزوجة عنده عن ست عشرة سنة (م ٣٦٧ ق ٧٨ سنة ١٩٣١) ، باعتبار أن هذه السن يعل عنها استعداد كل من الزوجين للحياة الزوجية ، ويمكن أن يكون لكل منهما رأى فيها .

كما اشترط القانون اسجاع الدعوى لدى القاضى — إذا رُفع إليه نزاع بين الزوجين — ألا تقل س أحدهما عند رفع الدعوى عن تلك السن المقدرة لكل منهما مقرأ كان للدعى عليه أو مفكراً .

وقد استأنس للشرع الوضعى لهذا بما ذهب إليه ابن شبرمة وأبو بكر الأصم : أنه لا ولاية على الصغيرة فى الزواج حتى تبلغ وتأذن . وقد ذهب ابن حزم أيضاً إلى أنه لا ولاية على الصغير الذكر فى الزواج ، لعدم حاجته إليه وسياتى هـ فى الولاية على النفس إن شاء الله تعالى .

وهذا التشريع قلل الناس من تزويج صغارهم حتى لا تتعرض حقوقهم الزوجية للصياغ .

واسكنهم احتالوا لجل المأذون على مباشرة هذه العقود باخفاء شهادات الميلاد والاستشهاد على بلوغ السن المقدرة بشهادات الأطباء أو شهود الزور ،

(١) للزاد بالمصادقة عل عقد الزواج أن يقر الزوجان لدى اللوقت المختص — وهو المأذون على — بأنهما قد قدما رواجبهما فى تاريخ سابق ، ويطلبان منه أن يسجله الآن فى وثيقة رسمية .

فاضطرب المشرع أن يضع عقوبة لمن يعقد مثل هذا العقد مع علمه به ، أو يدلى بمعلومات يُبنى عليها العقد مع علمه بكذبها ، وذلك ما ورد في المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ، ونصها :

« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة — بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج — أقوالاً يعلم أنها غير صحيحة ، أو حرر أو قدم أوراقاً كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق » .

« ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه — كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج إذا عقده وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون » .

وبهذا بلغ المشرع ما أراد ، فكف الأولياء عن تزويج صغارهم خوفاً من ضياع حقوقهم ، وامتنع اللدلسون عن التدليس خوفاً من العقوبة .

من محرم التزويج يحهن

قدعنا أن الشريعة الإسلامية عنيت ببيان من يحرم التزويج بهن من النساء
وومن يحل ، وذكرنا في شروط الانعقاد أن من تزوج امرأة يعلم أنها محرمة
عليه كان زواجه باطلا ، وفي شروط الصحة أن من تزوج امرأة محرمة عليه
وهو لا يعلم كان زواجه فاسدا .

فكان لزاما أن نشرع - بعد الانتهاء من شروط الزواج - في بيان من
يحرم من النساء ومن يحل ، وحكمة تحريم بمضهن دون بعض ، فنقول :
حكمة التحريم (١) :

تصلح المرأة بأصل الفطرة للنسل من أى رجل ، قرب النسب بينهما
أو بعد ، وقرب العلاقة أو ضعف ، غير أن منزلة الإنسان في الوجود ،
وطموحه إلى الكمال ، وتطلعه إلى الحكمة - كل ذلك يقتضيه أن يجعل
الزواج - وهو أساس ارتباط الجماعة - وسيلة إلى النسل السليم ، وسبيكا إلى
الهدوء وراحة البال ، خالصا من شوائب البغض والقطيعة ، بعيدا عما يثير
الحقد والشحناء .

ولو أتيح للرجل أن يتزوج أبة امرأة شاء لبعد به ذلك عن مثله الأعلى
وغايته المرجوة ، لما في التزويج ببعضهن من مناهضة للفطرة ، وقطع للروابط ،
وإثارة للأحقاد والأضغان .

١ - فالفطرة الانسانية تأبى أن يتصل ذوو القرابة القريبة من الرجال
والنساء - كالإبناء مع الأمهات والبنات - اتصال شهوة ومتمعة جنسية ،
وترى هذا أشبه بتمتع الانسان بنفسه ، لما بينه وبين أقاربه الأقربين من قوة

(١) راجع ص ٩٨ ج ٢ : حجة الله البالغة ، وص ١٨٧ ج ٢ : تفسير الفخر الرازي .
(م ٦ - الزواج)

الارتباط ، وكثرة الامتزاج والاختلاط ، ولهذا كان أكثر المحرمات في الإسلام محرما في الجاهلية .

ولو لا نفوس فسدت أمزجتها ، وانحرفت فطرها — لم تسكن هناك حاجة إلى النص على تحريم مثل الأمهات والبنات ، والعمات والخالات .

على أن من البهائم المعجم ما لا تلتفت إلى أمها أو مرضعتها تلك الفتنة ، فما بالك بالإنسان الذي تمده القطرة للرقى والسكمال ؟

٢ — وصلات القرابة بين الناس قريبة قوية ، وبعيدة ضعيفة ، والصلة الزوجية بالإضافة إليهما أوثق من البعيدة ، وأضعف من القريبة ، ولا ينبغي لمشرع يعني بزيادة الروابط بين الناس وتوثيقها — أن يُنزل القرابة القريبة إلى مرتبة العلاقة الزوجية ، فيعرضها للضعف والقطيعة ، بل ينبغي أن يمنع الزواج بين الأقارب الأقربين ، ليعتصموا به إلى توثيق قرابة بعيدة ، أو إنشاء علاقة جديدة .

٣ — وقد يلحق بالقرابة القريبة ما يماثلها في قوة الاتصال والالتحام ، واستحقاق الاحترام ، والترفع عن المطامع الجنسية ، كقرابة الرضاع ، فإن اشتراك المرضع مع الأم في بناء بنية الرضيع ، وإطلاعها منه على مثل ما اطلمت — جعلها أما بعد الأم ، وجعل بنتها أختا بعد الأخت ، وأما جدة بعد الجدة ، وهكذا ، ولا شك في أن التمتع بهؤلاء كالتمتع بنظائرهن من القربيات الصليبيات : تنجبه القطر السليمة .

على أن هذه علاقة وثيقة مقررة ، ولها حرمة تقتضي البر والتراحم ، فلتسكن يالزواج علاقة جديدة ترداد بها الروابط ، ويتسع مجال التعاون في الحياة .

٤ — وأساس القرابة القريبة شفقة ومحبة برئة ، وعماها احترام ، ومودة

خالصة ، وأساس العلاقة الزوجية متممة تقتضى الابتذال والامتنان ، ويرتفع
مهما الوفاق والاحتشام ، وقد تؤدى إلى للتناضبة والتخاشنة ، فخصائص كل من
العلاقين تناقض خصائص الأخرى ، فكيف يجتمعان ؟ وإذا لم يكن فى الجمع
بينهما إلا فمهم عسرا الفضلى منهما — فما أولاهما بالفصل والتباعد ، وما أجدرهما
حينئذ بالبقاء !!

هذا إلى ما قرره علماء الحياة — وقد سبقت الإشارة إليه — من ضعف
النسب بين الأقارب الأقربين ، وقوته ونجاحه بين المتباعدين .

٥ — والإنسان مدنى بطبعة ، تدعوه ضرورة الحياة إلى الاجتماع والاختلاط ،
فلا غنى للزوجين عن معاشرة الأقارب الأقربين فى ألفة وامتزاج ، وبغير تحفظ
وتكلف ، ولا يبقى مع هذا صفاء ، ولا يدوم وفاق — إلا إذا ارتفع الحبل بين
هؤلاء الأقارب ، لأن بقاء يفتح باب الطمع والتطلع ، فتصبح البيوت مسارح
لتمثيل أدوار العشق والغرام ، والتنافس فى أسباب الحقد والحطام ، وبالحرمة
يفسد باب الطمع ، وتصبح الصلة بريئة نقية ، فتكون البيوت مباءة الطهر
والعفة ، ومستقر الأمن والسعادة (١) .

٦ — وقد تكون مضار الزواج للمرأة موقوته بوقت ، فتقيد الحرمة
بهذا الوقت ، تقديرا للحكم بقدر الحاجة إليه ، كاختلاط الأنساب فى الزوج
بامرأة الغير أو معتدته ، وإثارة الحقد وقطيعة الرحم فى تزوج المرأة على أخيها .
وبالاجمال — إنما حرم الله تعالى من النساء ما كان الزوج بهن مناقضا للقطرة
أو مضعفا للنسل ، مفسدا للمواطف النبيلة ، قاطعا للروابط الوثيقة ، أو مشتتلا
على مقاسد تربو على ما فيه من مصالح .

(١) . رجع ص ١٥٨ ج ١ : أصول الشريعة لبتلم .

الحـد الفاصل بين القـرايـن :

تبين مما سبق أن المصلحة تدعو إلى وضع حد فاصل بين القرايتين ،
القريبة والبعيدة ، وإن جازى الحد — أيما كان — متصلان ومشابهان ،
وليس إلحاق أحدهما بالحدى الناحيتين بأولى من إلحاقه بالأخرى ، ومن هنا
لزم التحكم في وضع الحدود ، وتعذر تمليلها ، شرعة كانت أم وضعية . ولهذا
كان من الحكمة أن تكون هذه الحدود من وضع العليم الخبير ، الذى خلق
الخلق ، وغرس العلبات ، وبث الفطر ، وهو اللطيف الخبير .

وقد ورد بيان المحرمات في عدد من آيات الكتاب الكريم وفى
بعض الأحاديث الشريفة التى تعد مبينة أو مكملة لما ورد فيه .

فأما ما ورد فى الكتاب الكريم فقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء إلا ما قد ساف . إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا . حرمت
عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات
الأخت . وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة . وأمهات نسائكم
وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن — فإن لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم — وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم . وأن
تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف . إن الله كان غفورا رحيما . والمحصنات
من النساء إلا ما ملكت أيما نيك ، كتاب الله عليكم . وأجل لكم ما وراء
ذلك » (١) .

وقوله تعالى : « ولا تنكحوا للمشركات حتى يؤمن ، ولأمة مؤمنة خير

(١) ٢٢ — ٢٤ : النساء ، ولإراد بالمحصنات فى الآية . الزوجات مطلقا ، وقد استنتت
الآية فمن من دخلت فى ملك مسلم بالسي من نساء غير المسلمين ، فإنما النكاح أن يستمتع بها
وأن يزوجه غيره ، لا نفاخ زواجها الأول بالسي ، ولا عال لتطبيق هذا الاستثناء فى أيماننا .

من مشركة ولو أعجبتكم . ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ، ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴿١﴾ .

وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ لِلْمُؤْمِنَاتِ مَسَاجِرُ فَاصْبِرْنَ إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ الْيَعَانِ » ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار . لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ﴿٢﴾ .

وقوله تعالى : « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً . إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيماً ﴾ (٣)

وأما السنة الشريفة فستكتفى بإيراد ماورد منها في موضعه من شرح هذه الآيات السكرية .

التحريم نوعان :

وإذا استعرضت هذه الآيات السكرية وما يتعلق بها من الأحاديث الشريفة ، وتنبهت إلى مناط التحريم فيها — وجدت التحريم نوعين :
 ١ . النوع الأول — التحريم — المؤبد ، وهو ما كان سببه أو مناط ثبوته صلة إنسانية فاجة ، لا تقبل الزوال ، كصلة الأمومة والبنوة والأخوة ونحو ذلك
 النوع الثاني — التحريم المؤقت ، وهو ما كان مناط ثبوته صفة قابلة للإنتفاء ، كالشرك في المشركة ، والزواج في ذات الزوج ، وقيام المدة في المعتدة ونحو ذلك مما يأتي بيانه في موضعه .

واليك الكلام في هذين النوعين :

(١) ٢٢١ : البقرة (٢) ١٥ : المتحنة .

(٣) ٥٣ : الأحزاب ، وفي منع نساء الرسول من الزواج بغيره بعده تكريم له ولهن حباً ، وعافاة على ما كان بينه وبينهن من أسرار الزوجية التي لا يليق إفساؤها لغيره ، ولا مجال لتطبيق هذه الآية بعد وفاة أمهات المؤمنين رضي الله عنهن .

١ — التحريم المؤبد

يؤخذ من الآيات الكريمة أن أسباب التحريم المؤبد ثلاثة :

- ١ — صلة النسب ، وهى الصلة الناشئة بسبب الولادة .
- ٢ — صلة الرضاع ، وهى الصلة الناشئة بسبب إرضاع المرأة غير ولدها .
- ٣ — صلة المصاهرة ، وهى الصلة الناشئة بسبب الزواج .

أولاً — ما يحرم بسبب النسب :

بين الله تعالى ما يحرم بسبب النسب بقوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » .

وخلاصة ذلك أن الحرمان بسبب النسب أربعة أصناف :

الصف الأول : الأصل وإن علا ، والمراد به الأم وأُمها وإن علت ، وأم الأب وأم الجد لأب أو لأم وإن علا ، وأم هاتين الجدتين كذلك .

ودخول الأم للباشرة فى الآية واضح ، أما دخول الجدات فن وجهين : الوجه الأول : إجماع العلماء على أن المراد بالأم فى الآية الأصل كما فى قوله تعالى : « منه آيات محكمات هن أم الكتاب »^(١) ، أى أصله ، وقوله تعالى : « وعنده أم الكتاب »^(٢) .

الوجه الثانى : دلالة النص أو قياس الأولى ، أو التماس الجلى ، وهى دلالة الكلام على مسكوت عنه هو أولى بالحكم من المنطوق به ، كدلالة قوله تعالى فى شأن الوالدين : « فلا تقل لهما أف »^(٣) على حرمة شتمهما أو ضربهما^(٤) ، وقد حرم الله العمات والخالات بالنص ، وهن أولاد الجدات ،

(١) ٧ : آل عمران . (٢) ٢٢٦ الرعد . (٣) ٢٣ : الإسراء .

(٤) راجع القياس ودلالة الدلالة فى كتابنا « أصول التفسير الإسلامى » .

فثبتت حرمة الجدات من باب أولى ، لأنهن أقرب .

المستف الثاني : الفرع وإن نزل ، وللرأى به البنت وتعلم تناسل منها ،
وبنت الابن وإن نزل وما تناسل منها .

ولا خفاء في دلالة الآية على حرمة البنت العليا ، أما غيرها من الفروع
فحرمتهن من وجهين أيضاً :

الوجه الأول : إجماع العلماء على أن المراد بالبنت كل فرع مؤنث .
الوجه الثاني : دلالة النص ، وذلك أن الله تعالى حرم بنات الأخ وبنات
الأخت ، ولا شك في أن بنات البنات وبنات الأبناء — وإن تزلن — أقوى
قربة من بنات الإخوة وبنات الأخوات .

وقد اختلف العلماء في حرمة بنت الزنا على أبيها :

فذهب الحنفية وأحمد ومالك فيما روى عنه ابن القاسم^(١) إلى حرمتها
عليه ، لأنها بنته حقيقة ، إذ هي مخلوقة من مائه ، والحقائق الواقعة لا ترفع ،
ولهذا حرم ابن الزنا على أمه باتفاق ، ثم هي بنته لغة أيضاً ، والخطاب في
الآية باللغة العربية^(٢) .

وذهب الشافعي إلى عدم حرمتها عليه ، لأن البنوة التي تبني عليها الأحكام
هي البنوة الشرعية ، لا الحقيقية ، وهي منتفية هنا ، لقوله صلى الله عليه وسلم :
« الولد للفرأش ، وللماهر الحجر » ، ولا خلاف في هذا ، ولذلك لا تحمل له
المخلوقة بها ، ولا ولاية له عليها ، ولا نفقة لها عليه ، ولا توارث بينهما^(٣) .

قالوا : وإذا تحققت أبوة رجل لبنته من الزنا ، بأن زنا بيكر ، ثم أمسكها
حتى ولدت بنتاً ، فالعمل بمذهب الحنفية أحوط وأتزه .

(١) وحكى عنه في الموطأ مثل قول الشافعي (من ٣٧ ج ٢ : بداية المجتهد) .

(٢) راجع من ٣٥٧ ج ٢ : فتح القدير .

(٣) راجع من ١٨٩ ج ٢ - تفسير النضر الرازي .

الصف الثالث : فرع الأبوين أو أحدهما وإن نزل .

وهو يشمل الأخوات شقيقات أو لأب أو لأم ، للعموم في « أخوانكم » ، ويشمل ما تناسل من هؤلاء ، من بنات وبنات أبناء ، للعموم ، في « بنات الأخت » ، كما يشمل ما تناسل من الإخوة أشقاء أو لأب أو لأم ، من بنات وبنات أبناء ، للعموم في « بنات الأخ » .

الصف الرابع : أول بطن فقط من فروع الجد وإن علا والمجدة وإن

علت ، والمراد به العمات والخاللات .

والنص عام يشمل عمات الرء شقيقات أو لأب أو لأم ، وخالاته كذلك وعمات أصوله وخالاتهم كذلك .

وكل ذكر يرجع نسبك إليه فأخته عمتك ، وكل أنثى يرجع نسبك إليها فأختها خالتك ، فقد تكون العمة من جهة الأم ، وقد تكون الخالة من جهة الأب (١) .

أما من عدا البطن الأول ، وهن بنات العمات والخاللات ، وبنات الأعمام والأخوال وفروعهن — فهن حلال ، لعدم ذكرهن في المحرمات ، ولندخولهن بسبب هذا في قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم » (٢) . ولقوله تعالى : « بأيها النى إنا أحلفنا لك أزواجك اللاتى آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالاتك وبنات خالاتك اللاتى هاجرن معك » (٣) وما يحل للرسول يكون حلالاً لأمتة ما لم يدل دليل على اختصاصه بالحل .

(١) راجع ص ١١ ج ٤ : زاد اللام ، وللوضع السابق في تفسير القشقر الرازى .

(٢) ٢٤ : النساء .

(٣) ٥٠ : الأحزاب .

ثانياً — ما يحرم بسبب الرضاع :

بعد أن بينت الآية الكريمة ما يحرم بسبب النسب — أتيت ذلك ببيان ما يحرم بالرضاع حيث قال تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » .

وروى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ لما أريد على ابنة عمه حمزة قال : « إنها لا تحمل لي ، إنها ابنة أخي من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت قد رضعت من امرأة أبي السقميس ، فجاء أخوه أفلح بعد نزول آية الحجاب يستأذن عليها ، فلم تأذن له ، وقالت : إنما أرضعتني امرأة أخيه فلا أذن له حتى استأذن رسول الله ﷺ . فلما ذكرت ذلك لرسول الله قال : « يذني له ؛ فإنه حرمك ، تربت يدك » (١) .

وقد اقتصرنا الآية على الموضع وبينها ، ولكنها سمت الأولى أما للرضيع ، وسمت الثانية اختاً له ، فدل هذا على أن الرضاع يصل الرضيع بمن أرضعته صلة الفرع بأصله ، وجاء الحديث الأول مقررًا لهذا للنبي ومؤكداً له .

ثم جاء الحديث الثاني مبيناً أن هذه الصلة تثبت كذلك بين الرضيع وزوج للرضع ، لأن زوجها لو لم يكن أبياً للرضيع لم يكن أخوه عمًا له ، وهذا ما قال به علي وابن عباس ، وذهب إليه الأئمة الأربعة والأوزاعي والثوري (٢) ، وبذلك يحرم بالرضاع أربعة الأنواع التي تحرم بالنسب ، وهي :

(١) ص ١٢٣ ج ٧ : نيل الأوطار .

(٢) وعن عائشة وابن الزبير وابن عمر وسعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار — أن الحرمة لا تثبت من جهة الزوج ، وهي المأه المروقة بلبن الفحل ، ويلاحظ أن عائشة أخت فيها بغير ما روت في حديث أفلح ، ولعل هذا تقدم رواية الراوي على فتواه كما هو معروف في الأصول .

١ — الأصل الرضاعى وإن علا ، وهو الأم التى أرضعت ، وأُمها نسباً أو رضاعاً وإن علت ، وأم الأب والمجد الرضاعيين نسباً أو رضاعاً كذلك .

٢ — الفرع الرضاعى وإن نزل ، وهو البنت التى رضعت لبناً دَرَّ من امرأتك لولدك الصلبى ، وبنتها نسباً أو رضاعاً وإن نزلت ، وبنت ابنها كذلك .

٣ — الفرع النسبى أو الرضاعى للأبوين الرضاعيين وإن نزل ، وهو الأخوات من الرضاع ، شقيقات أو لأب أو لأم ، وبناهن نسباً أو رضاعاً وإن نزلن ، وبناهن الإخوة الرضاعيين كذلك .

٤ — أول بطن نسبى أو رضاعى من فروع الجد والجدة الرضاعيين ، وأول بطن رضاعى من فروع الجد والجدة النسبيين ، وذلك هو المات والخلالات من الرضاع .

كيف تعرف قرابة الرضاع المحرمة ؟

تعرف قرابات الرضاع المحرمة كلها بأن يفرض انتزاع الرضيع من أسرته النسبية ، ويوضع فى أسرته الرضاعية ، باعتباره ابناً لمن أرضعته ولزوجها الذى در لبنها بسببه ، ثم يلحق به بعد ذلك كل فروعه ، فكل صلة تنقرره له أو لفروعه بهذا الرضع الجديد فى التى تجعل أسساً للتحريم أو التحليل بالرضاع ، لما صلة هذه الأسرة الرضاعية بأسرة الرضيع النسبية بسبب رضاعه فلا أثر لها فى تحريم أو تحليل ، ولهذا لا يثبت لأقاربه التحيين غير فروعه — مثل ما يثبت له هو وفروعه بهذا الرضاع .

وفهم هذه القاعدة يغنيك عن تعداد المستثنيات الكثيرة التى عدها ابن عابدين (١) .

(١) راجع ص ٤١٦ ج ٢ : ابن عابدين .

الرضاع المحرم :

الرضاع مع الرضيع اللبن من ثدى آدمية ، ومناط التحريم وصول اللبن إلى جوف الرضيع على وجه تقع به التغذية التي تُثبت اللحم وتُنشر العظام .
ولتحقق هذا المعنى شروط :

١ — تحقق انتقال لبن المرضع إلى الرضيع ، فلو كان مشكوكا فيه ، بأن أدخلت حلبة ثديها في فمه وشكت في رضاعه فلا حرمة .

٢ — أن يدخل اللبن إلى الجوف من الفم أو الأنف ، إذ بهذا يصل إلى المعدة فينضج الجسم ، فلو أقطر في الأذن أو في جرح في الجسم ، أو حقن به حَقْنًا شرجيا لم يثبت التحريم .

٣ — أن يحصل الارضاع في مدة الرضاع ، وقد اختلف فيها :

(١) فدعّب أبو حنيفة إلى أنها ثلاثون شهرا من حين ولادته ، وليس له وجه صحيح (١) .

(ب) وذهب الأئمة الثلاثة والصاحبان من الحنفية وجمهور أهل الظاهر إلى أن مدة الرضاع سنتان ، ولا أثر للقطام في حل أو حرمة ، فإذا حصل الرضاع بعد المدة — ولو قبل القطام فلا حرمة ، وإذا حصل قبل انتهائها — ولو بعد القطام — ثبت التحريم ، وقد استدلوا له :

أولا — بقوله سبحانه : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » ، قالوا : وليس بعد التمام شيء .

ثانياً : بما روى الدارقطني عن ابن عباس أنه « لارضاع بعد حولين » .

(ج) وذهب الزهري والحسن وقادة والأوزاعي إلى أن الرضاع يحرم مادام الصغير معتمداً عليه في غذائه ، فإذا فطم واستغنى بالطعام — قبل الحولين

(١) راجع ص ٥ ج ٣ : فتح القدير .

أو بعدها — فلا حرمة بالرضاع بعد ذلك ، لعدم تحقق مناط الحرمة ، وهو إنبات اللحم وإنشاز العظم ، وقد روى الترمذى عن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء . وكان قبل الفطام » ، وروى أبو داود عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم » .

مقدار الرضاع الحرم :

مضى تحققت تلك الشروط التى ذكرناها ثبتت الحرمة ، ولا فرق بين قليل الرضاع وكثيره ، لاطلاق النصوص التى أوردناها فيما تقدم ، وهو مذهب الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد ، وروى عن بعض الصحابة والتابعين .

وقيل : لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات مشبعات ، لما روى عن عائشة رضى الله عنها : « خمس رضعات مشبعات يحرم من » ، ولأن مناط التحريم — من إنبات اللحم وإنشاز العظم — لا يكون إلا بخمس رضعات هن رضعات يوم كامل ، وهو مذهب الشافعى وابن حزم والظاهر من مذهب أحمد ، وروى عن بعض الصحابة والتابعين كذلك ، واختاره ابن القيم .

ولعل مما يؤيد هذا رأى فى المعنى — وإن رد حديث عائشة (١) — أن آية التحريم بالرضاع نزلت والعرب يسترضعون أولادهم بارسالهم للإقامة مع للرضعات فى أحيائهن ، فيختلطون بأهلبن جميعاً ، وتمتعن الصلاة بينهم ، فيشعر الرضيع بأن للرضع أمه ، وأن زوجاً أبوه ، وأن أولادها إخوته ، وليس للرضعة ولا للرضعتين مثل هذا الأثر .

(١) من رد حديث عائشة رده لأن فيه « كان فيها قول من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من » ثم نسخ بخمس رضعات معلومات ، فتولى النبي صلى الله عليه وسلم وهن فيما قرأ من القرآن » ، فالراجح فى مثل هذا البيان أنه من وضع المحدثين بالصاق الشبه بالقرآن ، واتهام المسلمين بالتقصير فى حفظ كتابهم ، ولو كان الحديث صحيحاً لوجدنا النص على الرضعات الخمس فى القرآن الكريم كما ورد فى الحديث .

ما يثبت به الرضاع :

يثبت الرضاع بالإقرار أو بالشهادة :

فإذا أقر به الرجل بأن قال : هذه أختي ، أو هذه بنتي من الرضاع - ثبت ما أقر به إذا أصر على إقراره ، أما إذا رجع عنه فلا يعتد به ، لأن الرضاع مما يخفى ، فيستغفر فيه التناقض .

وإذا أقرت به المرأة وأصرت على إقرارها - عولمت به ، وحرمت عليها كل من يحرم به عليها ، إلا زوجها إذا كانت متزوجة ، فإنها لا تحرم عليه إلا إذا صدقها في إقرارها ، لأنها متهمة في حقه ، فقد تريد به التخلص منه ، فإذا صدقها انتفت هذه التهمة .

أما الشهادة فقد اختلف فيها :

ف قيل : تقبل شهادة امرأة واحدة معروفة بالمدالة ، وهو مروى عن عمار وابن عباس والزهرى والحسن وإسحاق والأوزاعى وأبى حنيفة وأحمد ، وروى عن مالك مع اشتراط أن يكون الرضاع فاشيا قبل هذه الشهادة .

وقيل : لا تقبل شهادة أقل من امرأتين ، وهو مذهب مطرف وابن الماجشون ، وبه قال جماعة من الصحابة ، وروى عن مالك وابن القاسم واشترطا فيه فشو الرضاع كذلك .

وقيل : لا يقبل أقل من شهادة أربع نسوة ، لتقوم كل اثنتين مقام رجل ، وهو مروى عن الشافعى وعطاء .

وإنما قبلت شهادة النساء وحدهن عند هؤلاء - لأن الرضاع مما لا يطلع

عليه غيرهن .

وذهب الحنفية إلى أن الرضاع لا يثبت بشهادة النساء وحدهن ، بل لا بد

فيه من شهادة رجلين عدلين، أو رجل وامرأتين عدول، لما في ثبوته من إبطال ملكية الزوج للنكاح. ولا يشترط فيه تقدم الدعوى، لأنه من حقوق الله تعالى التي يعتبر المدعى فيها شاهداً، والقول بأن الرضاع مما لا يطلع عليه الرجال مردود بأن المحارم منهم يطلعون عليه.

قالوا: وإذا شهد بالرضاع امرأة واحدة فالأولى أن يفارق امرأته احتياطاً. ومتى ثبت الرضاع ثبتت الحرمة، فلا يصح لمن حرمت عليه امرأة أن يتزوج بها، وإذا كانا زوجين وجب عليهما أن يفترقا لظهور فساد العقد، فإن لم يفعلا فرق القاضي بينهما.

ثالثاً — ما يحرم بالمصاهرة :

بعد أن انتهت الآية الكريمة من بيان المحرمات بالنسب. وأتبعها ببيان المحرمات بالرضاع ذكرت ثلاثة من المحرمات بالمصاهرة بقوله تعالى: «وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن — فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم — وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم» وهناك رابعة هي امرأة الأب، لم تذكر في هذا السياق، بل بدى بها بيان المحرمات لأن الزوج بها — على شناعته وقبحه — كان شائعاً بين العرب، ولهذا قال تعالى فيه: «إنه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً»، وبهذا تكون المحرمات بسبب المصاهرة أربعة أصناف أيضاً، كالمحرمات بالنسب:

الصف الأول — امرأة الأصل، والمراد بها امرأة الأب والجسد من جهة الأب أو من جهة الأم وإن علا.

والمراد بالنكاح في لغة القرآن الكريم الزواج الشرعي، ففهي الآية — لا تتزوجوا من تزوج آبائكم، وبمجرد عقد الأب عليها عقداً صحيحاً تصبح امرأته، فتحرم على فرعه وإن لم يدخل هو بها.

ولا خفاء في دلالة الآية على حرمة امرأة الأب المباشر ، ونحرم امرأة الجد
لاجماع العلماء على أن المراد بالأب كل أصل مذكر ، وقد أطلق الأب على
الجد في قوله تعالى : « واتبعت ملة آباءى إبراهيم وإسحاق ويعقوب » (١) ،
وقوله سبحانه : « يا بنى آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » (٢) .
ولا يدخل في التحريم أصول هذه المرأة ولا فروعها .

ولما حرمت امرأة الأب والجد لأن تزوج الفرع بها بعد أن تطالع أحدهما
إليها ورغب فيها وعقد زواجه بها — مما سمحه الطباع السليمة ، ولهذا قال الله
تعالى فيه : « إنه كان فاحشة ومقتنا وساء سبيلا » ، وفي انصراف الابن عنها
بعد أن رغب أصله فيها احترام له ، وبربه ، وقد تتوجه نفس الأصل إليها بعد
أن يطلقها ، فإذا تزوجها الفرع ، فعال بينه وبينها — وقع في نفس الأصل
من ذلك ما لا يقبى أن يكون بين أصل وفرعه .

الصنف الثانى — امرأة الفرع ، وللمراد بها امرأة الابن وابن الابن وابن
البنات وأب نزل ، وبمجرد العقد الصحيح عليها تصبح حليلته ، فتحرم على
أصله وإن لم يدخل هوها .

ووجه دلالة الآية على حرمة نساء هؤلاء الفروع جميعها — إجماع العلماء
على إطلاق الابن على كل فرع يذكر .

ولا يدخل في التحريم أصول هذه المرأة ولا فروعها .
ويقال في حكمة تحريم امرأة الفرع على الأصل مثل ما قيل في حكمة تحريم
امرأة الأصل على الفرع .

(١) ٣٨ : يوسف .

(٢) ٢٧ : الأعراف .

ولفظ: أبنائكم في قوله تعالى: « وحلائل أبنائكم » — عام ، يشمل أنواع الأبناء : صليبين ورضاعيين ومتبنين ، و « الذين من أصلابكم » — وصف قصر به العام على نوع واحد منها ، وهو الأبناء الصليبيون ، وبه خرج ماعداه من الأبناء الرضاعيين والأبناء للتبني ، فلا يدخل فيه شيء منهما إلا بدليل (١) ، وعلى هذا لا تحرم امرأة الابن الرضاعي ، ولا امرأة الابن المتبنى ، وقد مال القيم رحمه الله إلى هذا الرأي وأيده ، وهو بين (٢) .

وذهب فقهاء للذاهب الأربعة إلى أن وصف الأصلاب في الآية أريد به إسقاط حليلة الابن للمتبنى دون إخراج حليلة الابن الرضاعي . وهو قول لا يقوم على دليل ، وخاصة إذا لاحظنا أن المتبنى قد أسقط اعتباره حينما تزوج النبي ﷺ زينب بنت جحش بعد أن طلقها متبناه زيد بن حارثة وعاب عليه للشركون ذلك ، فأنزل الله تعالى : « وما جعل أدياءكم أبناءكم . ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . أذعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله » (٣) ، ولا حاجة بعد هذا إلى دليل خاص لاسقاط اعتبار المتبنى دون سواء .

الصف الثالث — أصول المرأة ، وهي أمها وأم أمها وأم أبيها وجدها
لأب أولأم وإن علت . ولا ينفق عليك وجه الاستدلال على حرمة أصول هؤلاء جميعا .

وبمجرد العقد الصحيح على المرأة تحرم أمها على زوجها عند جمهور الصنفين والفقهاء ، فلا يشترط في حرمتها دخوله على بنتها ، لأن قيد الدخول في الآية راجع إلى الربائب (المعطوف) دون أمهات النساء (للمعطوف عايه) ، فيبقى

(١) راجع قصر العام على بعض أفرادها في ص ٢٤٠ : أصول التفسير الاسلامي (ط٤)

(٢) راجع ص ١٤ ج ٤ : زاد المساد .

(٣) ٤ ، ٥ : الأحزاب .

النفس على حرمة أمهات النساء علما شاملا للدخول بها وغيرها (١). ويؤيده ما روى عمرو بن شبيب أن النبي ﷺ قال: «أما رجل نسكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا تحمل له أمها» (٢).

وذهب قوم إلى أن قيد الدخول في الآية يرجع إلى الموطوف والمطوف عليه معا، وعليه لا تحرم الأم على زوج بنتها إلا إذا دخل على البنت (٣).

الصنف الرابع - زروع الرأة . وم بنتها ، وبنت بنتها أو ابنها وإن تزالت .

ودلالة الآية على حرمة هؤلاء جميعا على زوج أمهم - مأخوذة من الإجماع على أن نية الرأى هي كل أنثى تناسلت من امراته ، لأنهم جميعا يحظون بما تحظى به بنته الصلبية عادة من عطف ورعاية .

ولاحفاء في دلالة الآية على اشتراط الدخول على المرأة لحرمة بنتها ، والحق الحنفية بالدخول مقدماته ، من الس والنظر إلى الفرج شهوة .

واشترط الفقهاء في الدخول أن يكون من مشتهى على مشتهاة ولو بحسب الماضي ، ويتحقق ذلك بالمرأقة .

(١) ذلك لأن قوله تعالى : «وربائكم» مطوف على «وأمهات نساكم» وقوله تعالى : «من نساكم بالأن دخلتم بهن» - «الربائب» فهو قيد له . وتقييد المطوف بحال أو وصف لا يوجب تقييد المطوف عليه به ، بل لوجئنا الحال هنا راجعة إلى المطوف والمطوف عليه لتسكون قيد فيهما - لأن تكون «من» الجارة مستعملة في معنيين مختلفين في إطلاق واحد : هما البيان بالاضافة لئلا نساكم في المطوف عليه ، والابتداء بالاضافة إلى الربائب ، وهو ما لا يجوز .

وكذلك يقال في وصف نساكم بالأن دخلتم بهن إذا اعتبرنا الصفة بمعنى الشرط فإن وصف نساكم في المطوف لا يستلزم رجوع الوصف أيضا إلى نساكم في المطوف عليه ، بل لوجئنا هنا وصفا لهما لكانا موصولين لمعنيين مختلفين في أن واحد ، الاضافة في الأول ، وفرض الجبر في الثاني ، وهو ما لا يجوز أيضا . (راجع ص ٣٥٨ - ٢ : فتح القدير) .

(٢) راجع ص ٣٦ - ٢ : بداية المجتهد .

(٣) ذكرنا لهذا الرأي وجها - أن الشرط والاستثناء إذا تعاقبا كانت منسوبة - انصرفا إلى العمل ، ثم ردوه بأنه - على فرض صحة هذه القاعدة - لا يشرطولا استثناء في الآية .

(٤ م - الزوج)

أما ذكر الحجور في الآية فليس قيذا للخراج عند جمهور الفقهاء ، بل ذكر تنبيها على ما تشترك فيه الريبة مع البنت الصلبية عادة ، من التردد على بيت أمها أو جدتها والإقامة فيه أحيانا ، مما يؤدي إلى الاختلاط والامتزاج الذي يحسن ارتفاع الحل معه ، فهو قيد شبيه بقيد الإملاق في قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم من إملاق » (١) . ولهذا اكتفى عند بيان الحل بنفي الدخول فقال تعالى : « فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم » ، ولم يقل : « فإن لم تكونوا دخلتم بهن أو لم يكن في حجوركم » .

ونسب إلى علي رضي الله عنه أن الريبة لا تحرم على زوج أمها أو زوج جدتها إلا إذا كانت تقيم معها ، فإذا لم تكن كذلك كان له أن يتزوجها إذا طلق أمها ، وهو مذهب الظاهرية .

تنبيه :

خلاصة باب الحرمة بالمصاهرة — أن الرجل إذا تزوج امرأة حرم عليها أصوله وفروعه بمجرد العقد عليها ، وحرم عليه أصولها بمجرد العقد وفروعها بالدخول عليها ، ولا تحرم أصوله ولا فروعه على أصولها ولا على فروعها . وقد اتفق الفقهاء على أن حرمة المصاهرة كما تثبت بالمقد الصحيح في ثلاثة أحوال ، وبالدخول بعده في حالة واحدة — تثبت بالوط بشبهة ، أو بعد عقد فاسد ، أو بملك الميمن ، واختلفوا في ثبوتها بالزنا :

(أ) فذهب الحنفية وأحمد إلى أن من زنا بامرأة حرم عليه أصولها وفروعها ، وحرم عليها أصوله وفروعه ، وألحقوا بالزنا مقدمات الوط من المس أو النظر إلى الفرج بشهوة ، إقامة للسبب مقام للسبب في موضع الاحتياط . واستدلوا بما ذهبوا إليه :

(١) الأنعام : ١٥١ ، وراجع الاحتجاج بمفهوم المخالفة في ص ٢٨٦ : أصول التفسير الإسلامي .

١ - بقوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء » .

ولما رأوا أن الاستدلال بهذه الآية على رأيهم لا يستقيم إلا على تفسير النكاح بالوطء ، وأن هذا يمنع الاستدلال بها على حرمة امرأة الأب عجرد عقده عليها - وهو مجمع عليه - قالوا : إن المراد بالنكاح - الآية ما يشمل العقد والوطء ، وإنه لا مانع من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، أو في - منفيه إذا كان مشتركاً - متى كان ذلك في سياق النفي كما هنا .^(١)

٢ - بما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا ينظر الله إلى من كشف قناع امرأة وابنتها » من غير تفصيل بين حلال وحرام^(٢) .
(ب) وذهب الشافعية إلى أن الزنا لا حرمة له^(٣) واستدلوا لهذا .

١ - بما روى الدارقطني من حديث الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل زنا بامرأة فأراد أن يتزوجها أو ابنتها فقال : « لا يحرم الحرام الحلال ، إنما يحرم ما كان بنكاح » .

٢ - بأن حرمة المصاهرة نعمة ، لأنها تلحق الأجانب بالأقارب ، والزنا محظور ، فلا يصلح سبباً للنعمة ، لعدم الملازمة بينهما ، ولهذا قال الشافعي في مناظرته لحمد بن الحسن من الحنفية : « وطء محدثه ، ووطء رجعت به ، فكيف يشتهان »^(٤)

٣ - بأن الحكمة في إثبات حرمة المصاهرة قطع الأطماع الجنسية لتوثيق الصلة بين الأصهار ، وتمكينهم من الاجتماع في غير ريبة ، ولا شك في أن

(١) راجع ٦٥ ج ٢ : روح المأز

(٢) بر ١١٥ ج ٥ : تفسير القرطبي .

(٣) وعن مالك روايتان كما تقدم في البنت من الزنا .

(٤) راجع من ١٩٤ ج ٣ : إعلام الموقعين .

الاتصال بالزواج مطلوب البقاء ، فيناسبه تقرير الحرمة ، أما الاتصال بالزنا فهو مطلوب القطع ؛ ولا وجه مع هذا لإثبات الحرمة .

٤ - بأن الزنا لا تلحقه أحكام النكاح الصحيح : من وجوب المهر والعدة ، وثبوت النسب والتوارث ، بل يجب به الحد ، فكيف تثبت به حرمة للمصاهرة .

(ج) ورد الحنفية أدلة الشافعية بأن الحديث الذي رويوه ضعيف ، وأن التحريم في ذاته تضييق ، ولا يكون ، نعمه إلا باعتبار ما يترتب عليه من المصاهرة التي تقتضي القواصل والبراحم ، ولا شيء من هذا في التحريم بالزنا ، لأن أقارب الزنى بها يكرهون الزانى ويماعدونه ، ولا يحبون الاتصال به . فالتحريم هنا أشبه بالمقوبة الزادة ، فلا مانع من ترتبه على الزنا كالحد . وهذا رد حسن غير أنه لا يوافق ما قرروه في هذا الباب ، من أنه لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كون الماس حامداً أو مكرهاً أو مخطئاً ، وهل يستحق المسكره أو المخطئ مثل هذه العقوبة (١)

والواقع أن الحديث الذي أورده الحنفية ضعيف كالذي أورده الشافعية ، وحينئذ يسقط الاستدلال بهما ، ولا يبقى إلا القياس والنظر ، وقد ذكرنا خلاصته ، ولا نرى المسألة تستحق من الاهتمام أكثر من هذا ، لعدم ذيوعتها بين الناس أو عرضها على القضاء والمجتهدين .

(١) راجع ص ٣٦٧ ج ٢ : فتح القدير .

أبحر من الرضاع ما يحرم من المصاهرة ؟

(١) اتفق الأئمة الأربعة على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة كما يحرم منه ما يحرم من النسب ، وإذا لم يكن هناك دليل صريح على هذا فالأدلة السابقة تستلزمه :

فقد ثبت بطلان الأدلة أن الرضاع ينشئ صلة أمومة وبنوة بين الرضيع والرضيع ، فتكون مرضعة المرأة أما لها كأمها بالنسبة ، وتكون بنت المرأة رضاعا كبناتها نسبا ، وبهذا يحرم على الرجل أصول امرأته وفروعها رضاعا ، كما يحرم ذلك عليه نسبا .

كذلك ثبت بطلان الأدلة أن الرضاع ينشئ صلة الأبوة والبنوة بين زوج للرضع والرضيع ، ومتى كان زوج الموضع أباً للرضيع حرم على كل منها امرأته الآخر ، كما تحرم عليه إذا كانت المعلقة بينهما نسية .

وبهذا يحرم بالرضاع ما يحرم بالمصاهرة كما يحرم به ما يحرم بالنسب .

والذي يحرم على الرجل بالرضاع من طريق المصاهرة على هذا هو أربعة الأصناف الآتية :

- ١ - أصول امرأته الرضاعيون ، أى أمها من الرضاع ، وجدتها من جهة الأم أو من جهة الأب وإن علون .
- ٢ - فروع امرأته الرضاعيون ، أى بنتها من الرضاع ، وبنت . وإن نزلت ، وبنت ابنها من الرضاع وإن نزل .
- ٣ - امرأة أحد أصوله الرضاعيين ، أى امرأة أبيه الرضاعي وامرأة جده وإن علا .
- ٤ - امرأة أحد فروع الرضاعيين ، أى امرأة ابنه الرضاعي ، وامرأة ابن ابنه أو ابن بنته وإن نزل .

(ب) وذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى أن الرضاع لا يحرم به ما يحرم بالمصاهرة ، لأن الكتاب الكريم اقتصر عند بيان المحرمات بالرضاع على الإشارة إلى إلقاء الرضاع بالنسب بجعله المرضع أمًا للرضيع ، وبنتها أختًا له واقتصرت السنة - وهى المبينة للكتاب - على التصريح بهذا الإلقاء ، فقال صلى الله عليه وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، ولم يذكر للمصاهرة ، والسكوت فى موضع البيان بيان .

وقد يؤيد هذا أن الله تعالى ذكر المحرمات بالنسب فى آية المحرمات فقال : « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت » ، ثم أتبعهن بذكر المحرمات بالرضاع فقال سبحانه : « وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » ، ثم ذكر المحرمات بالمصاهرة بعد ذلك فقال : « وأمهات نسختكم وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن » دون أن يشير بملء فيه إلى الرضاعة ، بل نص على أن حليلة الآن التى تحرم بالمصاهرة هى حليلة الابن الصلى دون سواء حيث قال تعالى : « وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم » ، فأخرج حليلة الابن الرضاعى كما أخرج حليلة الابن اللبنى ، وقد سبق بيان ذلك (١) .

٢ - التحريم المؤقت

قدمنا أن التحريم المؤقت ما كان سببه طارئا محتملا للروال ، فيبقى التحريم
بمقائه ، ويزول بزواله ، وذلك عدة أمور

١ - تعلق حق النكير بالمرأة :

و يتعلق حق النكير بها بسبب نكاح صحيح قائم ، أو بسبب عدة من وفاة
أو طلاق ، أو دخول في نكاح فاسد ، أو وطء بشبهة .

فأما حرمة ذات الزواج القائم فلقوله تعالى في آيات المحرمات : « والمحصنات
من النساء إلا ما ملكت أيما نكح » ، والمراد بالمحصنة هنا المتزوجة (١) ، والمحصنات
لفظ عام يشمل المتزوجة في أى ملة ، والقيد فيه من النساء - مؤكدا لهذا
العموم ، والمراد بما ملكت الأيمان ما دخل في ملك المسلمين بالسبي من نساء
الخصم في حرب مشروعة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك (٢)

وأما حرمة المعتدة من وفاة فلقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يرصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » ، أى لا يتصرفن في أنفسهن
بالزواج في هذه المدة ، وقوله تعالى بعد إباحة خطبة المعتدة من وفاة تمرضا :
« ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » (٣) ، أى لا تبرموا عقد
النكاح إلا بعد انتهاء ما كتب وفرض من الأجل .

وأما المعتدة من طلاق رجعى أو بائن فلقوله تعالى : « والمطلقات يرصدن
بأنفسهن ثلاثة قروء » (٤) ، أى يمتنعن عن تزويج أنفسهن .

والحكمة في هذا التحريم منع اختلاط الأنساب ، ورعاية م. الزوج من

(١) تطلق المحصنة في اللغة على المتزوجة ، والخبيثة ، والحرمة ، والمقام بين المراد .

(٢) راجع ما قبل في هذا الموضوع في ص ١٢٠ . من تفسير القرطبي .

(٣) ٧٢٤ و ٧٣٥ : البقرة . (٤) ٢٢٨ : البقرة .

حق على امرأته حال قيام الزوجية أو المدة، وسيأتي تفصيل ذلك في باب المدة.
وقد ألحقت بمدة الطلاق — عدة الدخول في النكاح الفاسد، وعدة الوطء —
بشبهة، لأن النسل في كل منها محترم ثابت النسب .

تزوج المتعدة :

لأمانع من تزوج الرجل بمعدته ، لانقضاء سبب التحريم .
أما معتدة غيره فلا خلاف بين الفقهاء في فساد المقد عليها .
وإذا عقد عليها ثم دخل بها قبل انتهاء المدة — فقد اختلف في الآثار
المرتبة على ذلك :

روى أن عمر رضي الله عنه بانه أن رجلا من تقيف تزوج امرأة من قريش
في عدتها . فأرسل إليها ففرق بينهما وعاقبها وقال : لا يتكهنأ أبداً ، وجعل
صداقها في بيت المال . وفشا ذلك بين الناس ، فبلغ عليا كرم الله وجهه فقال :
رحم الله أمير المؤمنين : ما بال الصداق وبيت المال ، إنها جهلا ، فينبئني
للإمام أن يردّها إلى السنة . قيل : فما تقول أنت فيها ؟ قال : لها الصداق بما استحل
من فرجها ، ويفرق بينهما ، ولا جلد عليها ، وتكمل عدتها من الأول ، ثم تكل
المدة من الآخر ، ثم يكون خاطبا .

وبلغ ذلك عمر فقال : أيها الناس ، ردوا الجهالات إلى السنة (١) .
فذهب أبو حنيفة وأصحابه والشافعي إلى وجوب التفريق بينهما ، وحلها له
بمقد جديد بعد انتهاء عدتها ، عملا بما اتفق عليه عمر . وعلى رضي الله عنه ،
ولأن دخوله بها — وإن كان حراما — لا ينبئ أن يكون سببا إلى حرمتها عليه
أبدا من غير دليل ، وبخاصة إذا كان تصرفه عن جهل كما يؤخذ من كلام علي
رضي الله عنه .

(١) راجع ص ٢٠٤ ، ج ١ : أحكام القرآن للرجاس ، ص ١٩٤ و ١٩٥ تفسير القرطبي .

وذهب مالك والأوزاعي والليث بن سعد إلى وجوب التفريق بينها
وأنها لأجل له بعد ذلك أبداً ، أخذوا من عمل عمر رضى الله عنه ، وكأنه لم يبلغهم
أو لم يثبت عندهم رجوعه إلى رأى على رضى الله عنه .

تزوج المزني بها :

أما من زنى بها فله أن يتزوجها ويدخل بها ولو ظهر بها الحبل عند أبي
حنيفة والشافعي ، لعدم الدليل على التحريم ، ولأن ماء الزنا لا حرمة له .

ورأى مالك رضى الله عنه أنه ليس له أن يتزوجها حتى يستبرئها من مائه
لئلا يفسد ، لأن النكاح له حرمة ، ومن حرمة الأب يصب ماؤه على ماء السفاح ،
فيغتسل بالخلل بالحرام ، ويمتزج ماء المهانة بماء العزة .

وأما غير الزاني بها - فقبل ظهور الحبل له أن يتزوجها ويدخل بها عند
أبي حنيفة ، وقال محمد : لأحب له أن يطأها ما لم يستبرئها بميضة ، لاحتمال أن
تسكون قد حملت من الزاني .

وبعد ظهور الحمل - له أن يعقد عليها عند أبي حنيفة ومحمد والشافعي ،
لعدم ذكرها في المحرمات ، ودخولها بهذا في قوله تعالى : « وأحل لكم
ما وراء ذلك » ، ولأن الزاني ليست له حرمة فوجب المحافظة على ثمرة جريمة
غير أن الزوج يجب عليه الامتناع عن قربانها حتى تضع حملها ، لما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن
يسقى مائه زرع غيره » .

وذهب مالك وأحمد وأبو يوسف وزفر إلى أنه لا يصح العقد عليها ، لا
احتراماً للزاني ، بل احتراماً للعمل الذي لم يرتكب جريمة يستحق العقوبة
عليها ، ولهذا لا يجوز إسقاطه باتفاق (١) .

(١) راجع ص ٣٨١ ج ٢ فتح القدير ص ٩٠٥ ج ٤ : زاد المعاد ، ٧٨٣ ج ٦ : نيل

الأوطار ، وراجع تفسير الآية ٣ من سورة النور في الفهر المراتبي والفردى والأولى .

٢ - عدم الدين الساوى :

وهو الدين الذى بعث الله به رسولا أنزل عليه كتابا .

قال تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ، ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم . ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا . ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم . أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه » (١) .

فلا يحل لمسلم أن يتزوج مشركة ، ولا لمسلمة أن تتزوج مشركا .
والمشرك من لا يؤمن بكتاب ولا رسول ، فينكر وجود الخالق ، أو يعبد غير الله ، ومن هؤلاء - الوثنيون عبدة الأصنام ، والمجوس عبدة النار ، الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا آكلى ذنائهم » .

وقد نهت الآية على علة التحريم بقوله تعالى : « أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه » ، فبينهم وبين المؤمنين غاية التناقض والتنافر فكيف يتألف من الفريقين بيت دعائمه السودة والمحبة ، وغايته الهدوء والاطمئنان والاستقرار ؟ وكيف يأمنها الزوج على نفسه وولده وماله ولاعاصم لها من دين ، ولا يدع لها من إيمان باق ، أو اعتراف ببعث أو حساب ؟ .

والصائبون - رأى الصاحبان أنهم قوم يهدون الكواكب ، فجعلهم مشركين لا يحل الزواج بنسائهم ، ورأى أبو حنيفة أنهم يؤمنون بربور داود عليه السلام ، ولا يهدون الكواكب بل يعظمونها كما يعظم المسلمون البعثة بالتوجه إليها ، فجعلهم ؟ هل الكتاب .

ولعلمهم فريقان مختلفان ، فالحكم كل إمام على الفريق الذى عرفه (١)
والردة - وهى خروج المسلم أو للسلمة من دين الاسلام - فى معنى
الشرك ، لأن الرد لا يُفسر على الملة التى انتقل إليها ، فلا يكون ذا دين ، ولهذا
لا يجوز تزوجه بمسلمة ولا بمرتدة ولا بغيرهما ، وكذلك المرتدة (٢) .
أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى - فيجعل الزوج بنسائهم ، لقوله
تعالى : « اليوم أحل لكم الطيبات ... والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من
قبلكم » (٣) . والمراد بالمحصنات هنا المصيفات ، وليست العفة شرطاً فى إباحة
الزوج بالكتائيات ، وإنما ذكرن بهذا الوصف حصاً للمسلمين على احتياطهما هو
الأصلح منهن .

وأما أبيع الزوج بالكتائية لا بينها وبين المسلمين من الملاءمة باعترافها
بالله ، وإيمانها بالرسول إجمالاً ، وباليوم الآخر وما فيه من حساب ، فمثلها
يؤتمن على النفس والمال ، ويرجى أن تقودها عشرة الزوج المسلم إلى الهداية ،

(١) راجع من ١٨٥ ج ٦ : من تفسير القرآن الحكيم للشيخ وشيد وصا .

(٢) يعتبر المرتد بحدته عارياً مغلطاً للمسلمين ، لأنه مطلق على شئوهم ، ويمكن أن
يكون معواناً خبيراً لأعدائهم ، ولهذا يستتاب وتزال شبهته ، ويستحب أن يتكرر ذلك ثلاث
مرات فى ثلاثة أيام يمهس فيها ، فإن تاب وإلا قتل ، وهذا مالا يفعل بأهل الذمة وهم ضم
مسلمين إذ لا يجهنمهم ما يخفى منه - أما المرتدة فلا تعدل بمعاربة ، لأنها امرأة ، فتستتاب
وتعزق فقط ولا تقتل إلا إذا كان طارئ يستعين به أهل الحرب على إلقاء المسلمين .
ومن هنا تعلم أن قتل المرتد أو المرتدة إما يكون دفع أخاه .

وليس يجيب أن يطالب المرتد بهذه العقوبة ، فإن وحدة العقوبة تقوم فى الإسلام مقام
الجنسية أو الوطنية ، والردة خروج على هذه الجنسية ومعاربة لها ، فمطالبة المرتد فى الإسلام
أشبه بمطالبة التهم بالجنسية للنظمى فى الدول الحديثة مع فارق مهم هو ما يجاز به العقوبة
الإسلامية من الرفق ، ففتح باب التوبة للمرتد ثلاثة أيام ، وعدم قتل المرتدة إلا إذا كان
لها رأى ينتفع به الأعداء .

وإن تعجب فالحجب من ينكرون هذا التشريع على الإسلام وهم يذبون ويقولون
مخسومهم ليجرد خلاف فى رأى يحمل الصحة والاطلاق .

(٣) : المائدة ٥

دولن يؤذيها المسلم في دينها ، لأنه يؤمن بالنبي الذي تؤمن به .

غير أنه يكره الزواج ، بالكتابية إذا كانت حربية بالاجماع ؛ لاحتمال أن يؤذى التعلق بها إلى المقام معها في دار الحرب ، فينشأ الولد منها متعلقاً بأخلاق غير المسلمين خاضعاً لأحكامهم ، وذلك شر عظيم .

ويرى الكمال بن الهملم أن الأولى عدم الزواج بالكتابية مطلقاً إلا للضرورة^(١) ، لأن المحبة الصادقة ، والتعاون الوثيق ، والأمن على دين الولد . لانتم إلا بأئحاد الزوجين في الدين ، وخاصة في هذا الزمن الذي قوى فيه سلطان النساء على الرجال ، ولأن يمول المسلم بماله مسلمة خير من أن يمول غيرها . ولا يحل تزوج الكتابي بمسلمة ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن ، فأن علمتموهن مؤمنات فلا ترجموهن إلى الكفار لانهن حل لهم ولا هم يحلون لهن »^(٢) .

فقد بيئت الآية حرمة المؤمنات على أزواجهن الكافرين ، ومنعهن من الرجوع إليهم ماداموا كافرين ، والكفر يشمل كل من لا يدين بالاسلام ، فقد ذكر الله الذين كفروا ، ثم بينهم بأهل الكتاب والمشركين في قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين مفكرين حتى تأتيهم البينة »^(٣) . وإذا كان الأزواج في حوادث النزول مشركين فالعبرة في الاستنباط للعموم القفظ ، لا بخصوص السبب^(٤) .

وقد أجمع المسلمون على هذا ، لتكيدا لتعاشر السلمة ذا سلطان عليها من مخالفتها في الدين ، ولا يؤمن برسولها ، وقد يتمرض له بما يؤذيها ، أو يخضعها لسلطانها حتى تألف دينه وينشرح صدرها له ، فيضيع إيمانها .

(١) راجع ص ٣٧٧ - ٣٧٨ : فتح القدير . (٢) ١٠ : المتحنة .

(٣) أول سورة البينة . (٤) راجع ص ٢٣٧ : أصول الفهم الإسلامي .

٣ - التطليق ثلاثاً :

قال تعالى : «الطلاق مرتان فامسك بمرهف أو تسريح . باخسان
فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » (١) .

فن طلق امرأته طلاقاً ثلاثاً لا يحل له أن يتزوجها ، لا في المدة ولا بعدها .
حتى تنزوج زوجاً آخر زوجاً صحيحاً نافذاً ، ثم يطلقها أو يموت عنها .
وتنتهي عدتها .

وقد يبدت السنة أن زواج الثاني لا يحلها للأول إلا إذا دخل بها دخولاً
حقيقياً ، فقد روى الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن عائشة رضي
الله عنها أنها قالت : جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت : إني كنت عند رفاعة ، فطلقني فبت طلاقاً ، فتزوجني عبد الرحمن
ابن الزبير وما معه إلا مثل هدبة الثوب ، فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم وقال :
« أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى تفوق عسلتك ويذوق عسلتك »
والعسلية كناية عن أقل ما يكون من غشيان الرجل المرأة (٢)

والحكمة في هذا التحريم أن تطليق الرجل امرأته مرة ثالثة بعد مرتين
سابقتين يدل على استحكام الخلاف بينهما ، وحاجتهما إلى علاج أجمع من
 مجرد الطلاق والرجعة ، فليمنع الزوج من مراجعتها حتى يجرب غيره من الرجال .
فأما أن توفي إلى زوج يلائمها ، ويبحث هو عن امرأة تلائمها ، وإما أن يطلقها
الثاني فيستردها الأول بزواج جديد بعد أن يكون قد عرف قدرها وعرفت
فضله ، وبهذا تهدد بيوت أضعافا الشقاق وتمسك منها الخلل ، وحرمت أسباب
السعادة ، وتقام على أوضاعها بيوت بدعائم جديدة من المحبة والوفاء والوثام .

(١) ٢٢٩ ، ٢٣٠ : البقرة .

(٢) رزق ص ١٤ ج ٢ : نيل الاوطار ، وص ٩٧ : من كتابنا : القرعة بين الزوجين -

ولعل في هذا التشريع الحكيم ما يجعل الزوجين بعد الطلقة الثانية على إحسان المشرة والتحرز من المصير إلى طلقة ثالثة لها كل هذه الآثار التي لا يرضى باستمادة المرأة بعدها كثير من ذوي الألفة .

وتستطيع بعد هذا أن تفهم سر قوله ﷺ : ألا أخبركم بالتيس المستمار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « هو الحلل ، لمن الله الحلل والحلل له » (١) .

٤ - - الجمع بين محرمين :

قال تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم ... وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف » ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة أختها ؛ فإن كنتم ذلك قطعتم أرحامكم » فلا يحل الجميع بين أختين نسبا أو رضاعا كيفما كانت الأخوة ، ولا بين امرأة وعمتها ، أو امرأة وخالتها كذلك ، ولا بين امرأة وبنتها من باب أولى ..

ويصور الجميع بين المرأة وبنتها بأن يعقد عليهما معاً عقد واحد ، أو يعقد على الأم وقبل الدخول بها يعقد على بنتها .

وقد بين الحديث حكمة التحريم ، فأشار إلى ما هو معروف من تحاسد الضرتين وتباغضهما ، وانتقال العداء منهما إلى أقرب الناس إليهما ومن يهمنه أمرهما ، وفي هذا من الفساد ما فيه بوقد كره جماعة من السلف الجمع بين ابنتي هم مبالغة في التوق من هذه المناسد .

وقد استنبط الفقهاء من النصين قاعدة لتحريم الجمع :

فقد وجدوا بين الأختين من القرابة القريبة ما يجب وصله ويحرم قطعه ،

(١) راجع ص ٧ ج ٤ : زاد اللساد ، ٢٧٥ - ٢٨٠ : نيل الاوطار ، وراجع ص ١٩٠

ج ٢ : إعلام للرواقين ، ففيه كلام في الموضوع نفيس .

وأشارت الآية إلى هذا بذكرها بعنوان الأخوة ، ثم جاء الحديث مقررًا لهذا بتحريره ، الجمع بين من تجمعهما مثل هذه القرابة ، من البنت وعمتها أو خالتها .

كما وجدوا أن كل اثنتين ورد النص بحرمة الجمع بينهما — لا يحل لأية واحدة منهما لو فرضت ذكرا أن تتزوج الأخرى ، فالأختان إذا فرضت أيتهما ذكرا كان أخا للأخرى وحرّم عليه التزوج بهما ، والمرأة مع عمتها — إذا فرضت للمرأة ذكرا كان ابن أخ لعمته وحرّم عليه التزوج بها ، وإذا فرضت العمّة ذكرا كان عمًا لابنة أخيه ، وحرّم عليه التزوج بها ، وكذلك المرأة مع خالتها .

فلهذا قالوا : يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما فرضت ذكرا حرمت عليه الأخرى ، وعليه الأئمة الأربعة .

فإذا لم تكن الحرمة إلا بفرض واحدة معينة منهما ذكرا دون الأخرى حل الجمع ، كما لو أبان خالد امرأته أو توفي عنها ، فأراد رجل أن يجتمع بينهما وبين أم خالد ، فإن أم خالد لو فرضت ذكرا لم تحل له امرأة خالد ، لأنها امرأة ابنه ، ولكن امرأة خالد لو فرضت ذكرا لحل له التزوج بأم خالد ، لعدم الصلة المحرمة .

وكذلك لو أراد رجل أن يجتمع بين أم خالد وبنته ، فإن البنت لو فرضت ذكرا لم تحل له امرأة خالد ؛ لأنها امرأة أبيه ، ولكن امرأة خالد لو فرضت ذكرا لحل له التزوج ببنت خالد ، لعدم الصلة المحرمة .

ويرى زفر أن الحرمة متى ثبتت بأحد الفرضين حرم الجمع .
ولكن حل السلف يؤيد رأى الأئمة ، فقد جمع عبدالله بن جعفر بين امرأة علي رضي الله عنه وبنته ، ولم ينكر عليه أحد (١) .

• — الجمع بين أكثر من أربع :

كان في العرب من تكون القيمة في حجره ، فلا يبقى الله في ماله ، وإذا
رغب في التزوج بها لم يخش لومة لائم في هضم حقها ، فلا يعطيها من المهر مثل
ما يعطى أمثالها ، ولا يمدل بينها وبين غيرها من أزواجه .

وكان فيهم من يكثر من تزوج النساء ولا يفف في الجمع بينهما عند حد ،
ثم لا يمدل بينهما ، وإذا أعياه أمر الاتفاق عليهن مال على أموال من في حجره .
من اليتامى ، فأفق عليهن منه .

وكان من المسلمين الذين أصلح الله قلوبهم بالاسلام ، ووجههم به إلى الحق
والخير — من ساءت هذه الحالة العامة ، وتخرج من مغالطة اليتامى ومؤاكلتهم
والتزوج بهن .

فكان لابد لهذا الفساد الاجتماعي الواقع بين العرب — والذي يمكن
وقوعه بين غيرهم — من علاج وإصلاح لنواحيه المختلفة ، ولهذا نزل قوله
تعالى : « وَأَتُوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالغيب . لَأَنَّهُمْ كَلُوا أموالهم
إلى أموالكم . إنه كان حوبا كبيرا . وإن خفتم ألا تستطوا في اليتامى فانكحوا
ما طاب لکم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو
ما ملكت أيمانكم . ذلك أدنى ألا تعدلوا » (١)

وهذا أوجب الله تعالى أن يُبنى أمر اليتامى مع أوليائهم على الحق والمعدل
فلا يُعتمد عليهم في نفس ولا مال ، ومن لم يأمن من نفسه الحرص على أداء
هذا الواجب فله عن التزوج باليتيمات منلوحه وسعة بزواج ما طاب له من النساء
دون الوقوف عند واحدة .

على أن هذه السمة — وقد كانت مبعثا للعدوان على حقوق اليتامى والنساء

عامة - يجب أن تقف عند حد محدود ، تتحقق به المصالح الشخصية والاجتماعية وتندريء به المضار ، وهذا هو المقصود الأول من سوق الآية (١) .

فإذا خيف الجور من التعدد وجب الاختصار على الواحدة أو على ما ماكنت الأيمان .

ووجه دلالة الآية على حرمة الجمع بين أكثر من أربع - اقتصارها في مقام بيان حد التعدد على ذكر هذا العدد . وما تدل عليه صيغة متنى وثلاث ورباع من التكرار - روى فيه تعدد المخاطبين . وعطف هذه الصيغ بالواو التي تفيد الجمع - للدلالة على أن المخاطبين لا يجب عليهم أن يختاروا حالة واحدة للجمع توضع كقانون للدولة ، وأن كل واحد منهم لا يجب عليه أن يلتزم طريقة واحدة في التعدد مدى حياته . فيصح أن يكون المتزوجون بعدد من النساء في الدولة الاسلامية طوائف : بعضها متزوج متنى ، وبعضها متزوج ثلاث ، وبعضها متزوج رباع . كما يصح للرجل الواحد أن يكون متزوجا اثنتين ، ثم يجعلهما ثلاثا ، ثم أربعاً ، ثم يعود إلى اثنتين ، وهكذا . ولولا التعبير بالواو ما استفيدت كل هذه المعاني .

وقد أبدت السنة ما دلت عليه الآية الكريمة من وجوب الاختصار على الأربع ، فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنه أن غيلان الثقفي أسلم وتحتة عشر سوة في الجاهلية فأسلمن معه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً ، وعن قيس بن الحارث أنه أسلم وعنده ثمان نسوة ، فقال له صلى الله عليه وسلم : « اختر منهن أربعاً » ، وعن نوفل بن معاوية أنه أسلم وتحتة

(١) فالمقصود الأول من سوق الآية - وضع حد للتعدد الذي كان ناشئاً حتى لحق ضرره باليتامى ، وهو من باب دلالة النص ، أما إباحة التعدد فهي مقصود تبعاً لتقرير ما كان وإنما بينهم ، فهي من باب دلالة الظاهر ، وكلاهما من باب دلالة العبارة (راجع ص ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٢ : أصول التفسير الإسلامى ط ٤) .

خمس نسوة ، فقال له صلى الله عليه وسلم : « أمسك أربعا وفارق الأخرى » (١) .
وبهذا يسقط استدلال بعضهم بالآية على إباحة التعدد من غير حد باجرأها
مجرى قولك : خذ من البحر ماشئت ، قربتين وثلاثا وأربعا .

كما يسقط استدلال بعضهم على إباحة الجمع بين أكثر من أربع بتعدد
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الآية الكريمة مع الوقائع الرواية - تدلان
على أن إباحة الزيادة على الأربع كانت خاصة به صلى الله عليه وسلم .

والحكمة في اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالزيادة على أربع - أنه كان
في مبدأ تأليف أمة ، وإنشاء دولة ، ونشر دين جديد : لسكل من الرجال والنساء
فيه حقوق وواجبات وآداب . وكثرة نسائه - كما تجمع حوله قلوب أسر كثيرة -
تيسر نشر أحواله الدينية وآدابه الداخلية ، وخاصة ما يتعلق منها بالنساء مما لا
يطلع عليه غيرهن . وقد تعلمن الكثير في بيته ، ونشرن ما تعلمن بين الناس ، امتثالا
لقوله تعالى : « واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة » ، وقال
صلى الله عليه وسلم في إحداهن : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحيرة » (٢) .

حكمة إباحة التعدد :

إذا لم يقف بعض الناس في تعدد الأزواج عند حد ، ومنع بعضهم التعدد
منها باتنا ، فإن أحدا من الفريقين لم يكن له سند من شريعة إلهية ، بل تبع كل
هواه ، ومارآه محققا للمصلحة في زعمه ، متأثرا بالبيئة التي يعيش فيها . . .

(١) راجع ص ٢٨٨ و ٣٠٢ - ٥٦ نيل الاوطار .

(٢) إن كل من يعرف حقة الرسول صلى الله عليه وسلم وتزواته وثبل مقصده وسنة
حين تعددت نسائه ، ويطلع على الأسباب التي دعت إلى زواجه بكل واحدة تزوج بها
حينئذ - يعلم أنه ما كان يبتغي إمتاع النفس ، بل كان يضيف إلى أعبائه أعباء لا يقوى غيره
على حملها ، لسمو عاطفته ، وكرم وفاته ، وقوة ثقته بربه (راجع كتب السيرة ص ٣٧
- ٤ : فتح المنار) .

فقد كان العرب في بيئة ذاع فيها التفاخر بالأنساب ، والاعتزاز بكثرة الأبناء ، وإعمال شأن المرأة وهضم حقوقها ، فلم يقفوا في تعدد الأزواج عند حد .

والأوربيون يسمعون التعدد زاعمين أنهم يرفعون من شأن المرأة وإن أدى بهم ذلك إلى انحاذ الخليلات ، وعدم الاهتمام بأمر النسل ، مع أن تعدد النساء ورد صراحة في العهد القديم من الكتاب المقدس (١) ، وتحريم التعدد عندهم لم يكن إلا بقرار من الباباوات بعد نحو ٨٠٠ سنة من ميلاد المسيح عليه السلام (٢) .

أما الاسلام فهو دين القطرة ، لا يضع التشريع المستقر الدائم لبيئة دون أخرى ، ولا يحارى الفطر الموحجة ، بل يسائر الفطر المستقيمة ، ويقوم الموحجة ، لأنه تشريع عام لجميع الأجيال في كل بقاع الأرض .

وإذا كان الانطلاق في تعدد الأزواج ضاراً بجميع أفراد الأسرة - فلا شك في أن تفاوت الطبائع الانسانية ، وتنوع أحوال المعاش ، واختلاف البيئات - كل ذلك يقتضى أن يكون الناس في حل من التقيد بامرأة واحدة عند ما تدعو الحاجة إلى التعدد ، ويؤمن الوقوع في الظلم والجور .

ومن أجل هذا سلك الاسلام طريقاً وسطاً هو إباحة التعدد إلى حد محدود ، لما في هذا من منافع لا ينبغي لمشرع أن يفض الطرف عنها ، ومنها :

١ - أن طبيعة الرجل الجنسية قد تقوى ، فلا يقنع بامرأة واحدة ، فإذا سدنا عليه باب التعدد فتح لنفسه باب الزنا والمخالة الداعرة ، فتتهلك الأعراس . ونضع الأنساب ، وذلك شر عظيم ، وفي فتح باب التعدد تمهيد لكثرة النسل الذي تعز به الأمة .

(١) اقرأ الفقرات ١٥ - ١٧ من الأصحاح ٢٢ : من سفر التثنية ، والفقرات ٢٩ - ٣١ : من الأصحاح ٨ من سفر القضاة (ص ٣١٢ و ٣٩٤ : من الكتاب للقدس) .
(٢) راجع ص ٢٥٦ - ٢٥٨ (ط ١) من كتاب « الهدى إلى دين الصلوة »
للسيد محمد جواد البلاغي النجفي .

وإن ديننا يحرم الزنا ويعاقب عليه أقسى العقوبات - جدير به أن يفتح باب التمدد ، إشباعا للفريضة ، ودفعاً للشر ، ورغبة في كثرة النسل الحلال .

٢ - وقد تكون المرأة عقيمًا لآلها ، أو تصاب بما يمنعهما من مزاولة الحياة الجنسية ، ويرى الزوج من الوفاء لها ألا يتخطى عنها في محبتها ، وألا يمنعهما عطفه وأنسه ورعايته ، أفليس من الحكمة أن نمكفه من هذا الوفاء باباحة الزوج عليها حتى لا نلجأ إلى سلوك طريق آخر ؟

٣ - ولما كان الرجال أكثر من النساء تعرضاً لأسباب الفناء - كان عددهم أقل عادة من عددهن ، وخاصة في أعقاب الحروب ، فإذا لم ينبح لرجل أن يعمل بالزواج أكثر من واحدة - كان النساء عرضة للفاقة ، والاتجار بالأعراض ، والعمل للتخلص من النسل ، فقتل الأيدي العاملة .

وليس بمجيب أن يكون عدد النساء في العالم أكثر من عدد الرجال ، وأن يباح للرجل أن يتزوج أكثر من امرأة ضماناً لبقاء النوع - فقد جرت عادة الخالق سبحانه أن يخلق من بذور النبات وبويضات الحيوان ملايين للبذور والبويضات ضماناً لبقاء أنواعها ، ويسكون استئثار المرأة بالرجل حينئذ أثرةً معقولة ضارة بالجماعة ^(١) .

حكمة الوقوف عند الأربع :

علمت أن الحكمة تقضى باباحة التمدد مع الوقوف عند حد محدود .
والمعقول في وضع هذا الحد أن يكون تحقيق العدل معه في تناول القوة البشرية المعتدلة ، وأقرب ما يكون إلى ذلك هو عدد الأربع : يمنع الرجل

(١) راجع مطالبة بعض الأوروبيات بتمدد الأزواج للرجل الواحدة في ص ٢٦٠ ج ٤ :
تفسير النار ، وراجع كلاماً حسناً للمرحوم الشيخ أحمد شاكر في من يريد منع التمدد في ص ٩٠٢
- ١٠٩ ج ٣ : عمدة السيرة عن ابن كثير .

من مضاعفة أعبائه للضئفة ، وبحمل مدة انقطاع الزوج عن امرأته لا تتجاوز ثلاثة أرباع الزمن الذى تكون فيه الوأانة ، فيقل من وحشة المرأة .

وإذا قيل : لم كم يكن المدد ثلاثاً أو خسا ، وكلاهما يحقق المصاحبة كالأربع — فلنا : هذا سؤال دورى ، مردود بماقد منا من ضرورة التحكم فى وضع الحدود .

تنبيه .

إذا طلق الرجل امرأته لم يحل له أختها حتى تنهى عدة من طلقها ، وإذا طلق إحدى نساته الأربع لم يحل له التزوج بخابسة حتى تنهى عدة من طلقها ، فكما يحرم الجمع حال قيام الزوجية يحرم فى أثناء العدة ، ولا فرق فى الحالين بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعياً عند الحنفية ، لبقاء بعض أحكام الفكاك فى العدة ، من النفقة وثبوت النسب وغيرها .

ووافق الشافعى الحنفية فى عدة الطلاق الرجعى ، أما فى عدة البائن ، فقد أباح الجمع ، لا تقطاع الزوجية على وجه لا يستقل الزوج فيه بالمراجعة .
والعمل برأى الحنفية أحوط .

الكفائية بين الزوجين

قدمنا في الكلام على عقد الزواج وشروطه — أن حصل المرأة للرجل شرطاً انعقاد أو شرط صحة ، وأن التكافؤ بينهما قد يكون شرط صحة أو شرط نفاذ أو شرط لزوم .

وإذا انتهينا من بيان من يحرم ومن لا يحرم من النساء — لزم أن نهين معنى الكفاءة والصفات التي تعتبر فيها ، وما يتعلق بها من أحكام .
فالكفاءة في اللغة — المساواة والمائة ، يقال : كافأ فلان فلانا — إذا سواه وعادله ، وكان نظيراً ومماثلاً له .

ويقصد بها عند الفقهاء — مساواة الزوج امرأته ، بحيث لا تُعسرُ هي ولا أولياؤها به ، أو مساواتها له بأن تصلح في العرف امرأة مثله .
و قد اختلف الفقهاء في الاعتداد بها :

فروى عن سفيان الثوري ، وعن الكرخي من أئمة الحنفية — هدمُ الاعتداد بها ، قوله ﷺ . « الناس سواسية كأسنان المشط » ، ليس لعربي فضل على عجمي إلا بالقوى » .

وجهور العلماء يعتدون بها ، لما فيها من التقريب بين الزوجين ، ودفع العار عن المرأة وعن أوليائها ، وتوثيق الصلة ونفي أسباب النزاع بين الأسرتين ، وبنيها لا تنظم مصالح الزواج ، فإن الزوج إذا لم يكن كفئاً لامرأته — يكون مكروهاً مزدري منها أو من أوليائها ، فلا تتم للزوجين سعادة ولا يكون بين الأسرتين تعاون .

وقد اختلفوا في المائى التى تعتبر فيها ^(١) :

١ - فنُقِلَ عن عُمَرَ وابن مسعود وغيرهما - وهو الظاهر من مذهب مالك - الاعتداد بها في الدين فقط ، لقوله تعالى . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ » ^(٢) ، ولما روى عنه عليه السلام أنه قال : « إِذَا أَتَاكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَأَنْكَحُوهُ » ، قالوا : يارسول الله ، وإن كان فيه ؟ قال : « إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَأَنْكَحُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفُسَادٌ كَبِيرٌ » .

قال ابن القيم رحمه الله : « الَّذِي يَقْتَضِيهِ حُكْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتِبَارُ الدِّينِ فِي الْكَفَاءَةِ أَصْلًا وَكَلَامًا ، فَلَا تَزُوجُ مَسَلَةً بِكَافِرٍ ، وَلَا عَقِيَةً بِفَاجِرٍ ، وَلَمْ يَمْتَسَّبِرِ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ فِي الْكَفَاءَةِ أَمْرًا وَرَاءَ ذَلِكَ » .

٢ - وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ اعْتِبَارَهَا فِي الدِّينِ وَالْحَرِيَّةِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ الْعِيُوبِ .
٣ - وَنُقِلَ الشُّوْكَانِيُّ عَنْ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ يَعْتَدُونَ بِهَا فِي أَرْبَعَةِ أُمُورَ : الدِّينِ وَالْحَرِيَّةِ وَالنَّسَبِ وَالصَّنَاعَةِ .

٤ - وَالْحَفْظِيَّةُ - لَمَّا أَبَاحُوا لِلْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ أَنْ تَعْقِدَ زَوْجَهَا بِفَرِغِ إِذْنِ وَلِيِّهَا - احتاطوا للأولياء ، وتوسعوا في المائى التى تعتبر فيها الكفاءة ، فاعتبروها في ستة أمور ، جميعها بمقتضى قوله :

إِنَّ الْكَفَاءَةَ فِي النِّكَاحِ تَكُونُ فِي سِتِّ لَهَا يَتْبَعُهَا قَدْ مَبْتَلُ
نَسَبٌ وَإِسْلَامٌ كَذَلِكَ حُرْفَةٌ حَرِيَّةٌ وَدِيَانَةٌ مَالٌ قَطُّ

فالنسب يعتبر في العرب وحدهم ، والإسلام والحرية في غيرهم ، والديانة والمال والحرفة في كل الناس .^(١) الكلام فيها :

(١) راجع ص ٤٣١ : ٦٦٠ - ٦٦١ : ٤١٢ : الدوبة .
(٢) ١٣ : المجرات .

١ — النسب : وهو صلة الزوج والمرأة بمن ينتمون إليه من الآباء والأجداد. واعتبار الكفاة بالنسب خاص بالعرب ، قالوا : لأنهم الذين حفظوا أنسابهم ، وعدوها من مفاخرهم ، وهم متفاوتون ، وأرفعهم قريش ، فالقرشية لا يكافئها إلا قرشي ، والقرشي كفاء لكل عربية ، والعربية غير القرشية لا يكافئها إلا عري ، والاعجمي ليس كفتشاً للعربية إلا إذا كان عالماً ، لأن شرف العلم فوق شرف النسب ، قال تعالى : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » (١) ؟ وقال سبحانه : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » (٢) .

وقصر الكفاة في النسب على العرب غير مقبول ، فإن الكفاة مبنية على العرف ، وما دام في المعجم أشراف يمتازون بأنسابهم ، ويُمَيَّزُونَ بمصاهرة مَنْ دُوْهُمْ ، والشريعة الإسلامية عامة تدفع الأذى وتجلب النفع لكل من يندسوى تحت لوائها في كل البقاع والأجيال — لا يكون هناك وجه لقصر الكفاة في النسب على العرب ، وهذا ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه رضي الله عنهم .

٢ — الإسلام : وهو معتبر في حق غير العرب ، لأن العرب إنما يتفاخرون بأنسابهم . رُوي أن جماعة من الصحابة فيهم سلمان الفارسي جلسوا يتفاخرون بأنسابهم ، فقالوا سلمان : ابنُ مَنْ أَنْتَ ؟ فقال رضي الله عنه : « ابن الإسلام » ، وبلغ ذلك حُمَرَ رضي الله عنه ، فبكى وقال : « وحر ابن الإسلام » .

والمراد بالإسلام هنا إسلام الأب والجد عند الطرفين ، لأن إسلام الزوج شرط لانهقاد الزوج بالمسلمة كما تقدم ، وبالجذ الأول يتم التعريف ، فلا يمتد بما بعده ، فَعَرَّبِي مُسلم بنفسه كفاء لأعجمية لها آباء في الإسلام ، وأعجمي

مسلم بنفسه ليس كفتشاً لأعجمية لها أب مسلم ، ومن له أب مسلم ليس كفتشاً لأعجمية لها أبوان ، ومن له أبوان مسلمان كفء لمن لها آباء .

وأبو يوسف يكتفى في التعريف بالأب ، فلا يمتد بإسلام الجد .

٣ — الحرية — ضد الرق — والكفاءة فيها كالكفاءة في الإسلام ، خاصة بالمعجم ، لأن العرب لا يُسترقون ، إذ لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل ، فالأعجمي الرقيق ليس كفتشاً للحرية ، والحر بنفسه ليس كفتشاً لمن لها أب نشأ في الحرية ، ومن له أب لم يسترق ليس كفتشاً لمن لها أبوان ، ومن له أبوان كفء لمن لها آباء .

وروى عن أبي يوسف أن من أسلم بنفسه أو أعتق — إذا أحرز من الفضائل ما يعادل به نسب الآخر كان كفتشاً له .

٤ — الحرفة : وقد روى عن أبي حنيفة عدم الاعتداد بها ، لاحتمال التحول من الحرفة الخسيسة إلى الحرفة النفيسة ، وروى عن أبي يوسف أنه لا يعتد بها إلا أن تفحش ، كاللحجامة .

وللمول عليه في المذهب الاعتداد بها في ذوى الحرف مطلقاً ، وهو رأى محمد وروى عن الشيخين أيضاً ، لأن الناس يتفاخرون بشرف الحرفة ، وُبَسَّيرُون بدناءتها ، وقد يتحول المرء من حرفة دينية إلى حرفة شريفة فيبقى عار الأولى لاصقاً به ، ومرجع رِفْعة الحرفة وخسستها العرف .

٥ — الديانة : وللرأى بها الصلاح والتقوى . وقد اختلفت الرواية فيها عن الأئمة : فروى الاعتدادُ بها عن أبي حنيفة ، وعن أبي يوسف ، وعن محمد ، لأن الانتفاء الصالحين بِسَيْرُون بمصاهرة الفساق ، والصلاح والتقوى من أسمى ما يفخر به الإنسان .

وروى عنهم أيضاً عدم الاعتداد بها ، لأن الصلاح والتقوى من أمور

الآخرة ، والكفائة من الأمور التي ترجع إلى مواضعات الناس الدنيوية ،
ومن القساق من يفتخر الناس بالانتماء إليه ، لعل منزلته بينهم ، والفسق مع هذا
وصف غير لازم ، فهو من الأمور التي يرجى زوالها .

ومن اعتد بها منهم مَنْ اسْتَشْنَى ما إذا كان الفاسق ذا شوكة ومُزلة
بين الناس تُدَارَى عار فسقه .

وممن لم يعتد بها مَنْ اسْتَشْنَى ما إذا كان الفاسق بحيث يُخْرِج بين الناس
محاربا بفسقه ، أو كان مِمَّنْ يُسَخَّر منه وَيُصَفَّع .

وعلى القول بالاعتداد بها — لا يكون الفاسق كفتا لصاحبة بنت
صالح ، فإذا كان أبوها فاسقا أو كان صالحا وهي فاسقة — كان الفاسق كفتا
لها باتفاق .

٦ - المال : والمراد بالكافؤ فيه — على رأى أبي يوسف الملقى به —
أن يكون الزوج قادرا على دفع مقدم الصداق ، وعلى الاغناق على المرأة (١) ،
ومتى كان كذلك كان كفتا لها ولو كانت ثروتها أو ثروة أبيها أضغاف ماله ،
لأن المال زاد ورائع ، والنفق لا ثبات له .

وقال الطرفان : إنما تتحقق الكفائة في المال بدم التفاوت البين بينهما
في الثروة ، لأن الناس يُمَيِّزُونَ بفقير الصهر ، ويفتخرون ببناه .

تنبيه :

بالمائلة في هذه الأمور الستة تتحقق الكفائة ، ولا عبرة بما عداها من السن
والجمال والثقافة والوطن عندهم . والتقارب بين الزوجين على كل حال أنفى
للشقاق ، وأحفظ للمودة ، وأدعى إلى الوفاق والوثام .

(١) اختلف في المدة التي تحجر مقياسا للقدرة على النفقة ، فليل ستة أشهر ، وليل أشهر ،
وقيل يكفي أن يكون قادرا بكسبه من غير نظر إلى مدة .

وقال أستاذنا الشيخ أحمد إبراهيم رحمه الله : « ما دام القصد من اعتبار الكفاءة صيانة المرأة وأوليائها من عار الزوج ، ومنع الفتنة الناشئة من ذلك — ومناطق ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس الاجتماعية — ينبغى ترك الأمور التي تعتبر فيها الكفاءة لعرف الناس في كل زمان ومكان ، وأمل هذا هو الصواب إن شاء الله تعالى » .

من تعتبر الكفاءة من جهته ومدى اعتبارها :

قدما في باب الشروط أن الكفاءة في تزويج فاقد الأهلية تعتبر في جانب المرأة كما تعتبر في جانب الرجل ، لأن الولاية على فاقد الأهلية يقصد بها النظر في مصلحته ، ولا مصلحة لواحد منهما في تزوج غير الكفء ، ولهذا كانت الكفاءة هنا شرط صحة ، لا يسقط إلا عند أبي حنيفة إذا كان الزوج أصلا أو فرعا غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار، فإن الراجح حينئذ أنه لا يزوج مولي به غير كفء إلا إذا وجد في ذلك مصلحة راجعة ، من كمال خلق، وحسن عشرة ، وسعة نفقة ، ونحو ذلك .

وفي تزويج البالغة العاقلة نفسها تعتبر الكفاءة في جانب الزوج ، بمعنى أن يكون فيه من الصفات المعتبرة في الكفاءة ما يجعله مساويا أو أعلى من أسرة المرأة ، حتى لا يميزون به ، فقد جرت عادة كرام الناس أن يترفعوا عن مصاهرة الوضع ، ويأنفوا من استفراشه لنسأهم .

وقد تقدم أن الحنفية يحملون الكفاءة هنا شرط صحة ، أو شرط نفاذ ، أو شرط لزوم، وأن القول الأخير هو ظاهر المذهب، وعليه الشافعي رضي الله عنه إذ قال : « ليس نكاح غير الأكفاء حراما فأرد به النكاح، وإنما هو تنصير بالمرأة والأولياء ، فإذا رضوا صح ، ويكون حقا لهم تركه ، ولو رضوا إلا واحدا فله فسخة » (١) .

أما إذا زوج البالغ العاقل نفسه فلا يعتد بكفافة المرأة له باتفاق، لأن الرجل لا يُعَيَّر هو ولا أولياؤه بتزوج من تقل عنه، إذ المرأة تابعة للرجل، ولا عيب في أن يتبع الوضع الشريف، أو يتبع الفقير الفتي.

ويستثنى من هذا ما إذا وكل الرجل غيره ليزوجه وكالة مطلقة، فعلى المفتى به لا ينفذ العقد على الموكل إلا إذا كانت المرأة مكافئة له. وعلى هذا لا تعتبر الكفافة في جانب المرأة إلا في حالتين:

١ — إذا كان الزوج لفاقد الأهلية غير أصله وفرعه، أو كان من أصله أو فرعه المعروفين قبل العقد بسوء الاختيار، والكفافة هنا شرط صحة.

٢ — إذا وكل الرجل من يزوجه وكالة مطلقة، والكفافة هنا شرط نفاذ على رأى الصاحبين المفتى به كما سيأتى.

وقت اعتبار الكفافة:

تعتبر الكفافة عند العقد فقط، ففى كانت متحققة عنده لم يكن لأحد أن يعترض على الزواج بسببها.

ذلك لأن أمور الناس لا تستمر على حالة واحدة من الفقر والغنى، والتقلب فى المناصب والحرف تبعاً لتقلب الأحوال، فلو اعتبرت الكفافة فى البقاء كما اعتبرت فى الابتداء — لا نقطعت روابط يجب وصلها، وضاع أولاد يجب رعايتهم، وماتت عواطف الوفاء فى الشدة والرخاء، وذلك من أسوأ الصفات الإنسانية الكريمة.

صاحب الحق فى الكفافة:

الذين اعتدوا بالكفافة فى الدين فقط قالوا: إنها حق لله تعالى يأثم تاركه، وكذلك الكفافة المشروطة فى تزويج فاقد الأهلية، غير أن الكساح هنا يفسد

بعدمها، وليس لأحد أن يتنازل عنها إلا ما استثناه أَوْ حليفة من سقوط اعتبارها إذا كان الزوج لفاقد الأهلية أصلاً أو فرعاً غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار .

وكفأة المرأة للزوج عند تزويج الوكيل إياه حق للزوج وحده .

أما كفأة الزوج للمرأة إذا زوجت البالغة العاقلة نفسها، أو زوجها وليها—فهي حق لها والأقرب فالأقرب من أوليائها، فإذا استوفوا في الدرجة فهي حق لهم جميعاً.

وإذا تنازلت عن حقها بقي حقهم ، وإذا تنازل واحد منهم قبل العقد — أو بعده على ظاهر الرواية — سقط حقهم جميعاً ، وبقي حقها .

والفرق بين تنازلها وتنازل واحد منهم — أنها متهمة في تنازلها ، لسرعة تأثيرها بغير نواحي الشرف وحماية الأسرة من العار، أما تنازل بعضهم فالأكثر ألا يكون إلا بعد اقتناعه بأن ما في الزوج من المزايا يفوق ما ليس فيه من المعاني الممترة في الكفأة .

ويرى أبو يوسف والشافعي أن حق المساوين في الدرجة من الأولياء لا يسقط برضا واحد منهم ، كما لا يسقط برضا المرأة ، لأن الحقوق المشتركة لا تسقط برضا بعض المستحقين .

سقوط حق الكفأة بالتقصير :

إذا زوجت المرأة نفسها رجلاً لم تعرف من أمر كفأته شيئاً ، ولم تشترط عليه أن يكون كفئاً ، ثم تبين أنه ليس بكفء — لم يكن لها أن تطلب فسخ النكاح بعدم كفأته ، لسقوط حقها بتقصيرها في السؤال عنه والاشتراط عليه ، وكذلك إذا زوجها الأولياء برضاها ولم يبحثوا ولم يشترطوا ، إلا إذا كان الزوج قد أخبرها بكفأته ، فتبين كذبه ، فإن حقهم في الفسخ لا يسقط .

الولاية

تكلفنا عن عقد الزواج وشروطه، وعماداً إليه من بيان العلاقة التي تقتضى الحرمه أو الحلل بين الرجل والمرأة، والصفات التي تقتضى كفائة أحدهما للآخر أو عدم كفائه .

ونتكلم بعد هذا فيمن له حق إنشاء عقد الزواج ، وهو موضوع الولاية .
ويقال في اللغة ، ولى الشيء كرضى ولّيا — إذا دنا منه أو اتصل به .
وولى فلاناً ولاية — بفتح الواو وكسرها — إذا نصره وأعانه . ومنه قوله تعالى . « هنالك الولاية لله الحق » (١) — بفتح الواو وكسرها ، وقد فسرت الولاية بالفتح بالنصرة ، وفسرت بالكسر بالقنصرة والسلطان ، وكلاهما ثابت لله تعالى .

والولاية عند الفقهاء — سلطة تمكن صاحبها من مباشرة عقود أو تصرفات تترتب عليها آثارها دون توقف على رضا غيره .

ويشترط في الولى (٢) :

١ — أن يكون بالغاً عاقلاً ، لأن الولاية إنما تثبت لمن يعرف مصلحة نفسه ، أو مصلحة من هو ولى عليه ، ليتمكن من تحقيقها ، وكل من الصغير . والمجنون ليس له من سلامة التفكير وحة النظر ما يدبر به أمر نفسه أو غيره .

٢ — أن يكون مسلماً في الولاية على مسلم أو مسلمة ، لقوله تعالى :

(١) ٤٤ : الكهف .

(٢) راجع ما يشترط في الولى عند المالكية في ص ٢٣٦ ج ٢ : حاشية السوقى على التمرح الكبير .

« لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (١) ، ولأن غير المسلم لا يؤمن على مصالح المسلم ، لما بينهما من خلاف ديني .
وثبت الولاية لتبعية المسلم على نفسه وعلى مثله ، لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِمَعْثِرِهِمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ » (٢) .

كما ثبت للأمام ونوابه على المسلمين وغيرهم ، لأنه صاحب الولاية العامة التي لا تتعق مصالح الكفاية إلا بها .

والولاية نوعان :

١ — ولاية على المال ، وهي سلطة التصرف فيه ، وهي نوعان :

قاصرة ، وهي سلطة تصرف المرد في مال نفسه .

ومتعدية ، وهي سلطة تصرفه في مال غيره .

ولسنا بصدد الكلام فيها قاصرة كانت أو متعدية .

٢ — ولاية على النفس ، وهي سلطة إنشاء عقد الزواج ، وهي

موضوع بحثنا .

الولاية على النفس

والولاية على النفس نوعان كذلك :

١ — قاصرة : وهي سلطة تزويج الانسان نفسه

٢ — متعمدية : وهي سلطة تزويج الإنسان غيره .

الولاية القاصرة على النفس :

لا خلاف في ثبوت الولاية القاصرة على النفس للرجل البالغ العاقل ، فله أن يزوج نفسه من يشاء ، وليس لأحد أن يعترض عليه .

أما البالغة العاقلة فقد اختلفت في ثبوت هذه الولاية لها :

(أ) فذهب مالك والشافعي إلى منعها من مباشرة عقد زواجها (١) وعليه كثير من الصحابة رضوان الله عليهم ، بل قال ابن المنذر : إنه لا يعرف عن أحد منهم خلاف ذلك ، وقد استدلوا له :

١ — بالأحاديث الكثيرة ، ومنها ما روت عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا نكاح إلا بولي ، وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل » ، وفي رواية : « أنكحت نفسها ... الخ » .

وما روى أبو هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » .

٢ — بأن النكاح بمقد لأغراض لا تتحقق مع كل زوج ، وأنتفاء الأزواج يحتاج إلى خبرة بأحوال الناس ، والرجال أخبر بذلك من النساء ، لكثرة اختلاطهم ، وممارستهم لشئون الحياة .

(١) وروى عن مالك اشتراط الولي في الرزمة دون الوضبة ، وعن الظاهرية اشتراطه في البكر دون الثيب (٩، ٢ ج٦ : نيل الأوطار) .

أما النساء فقليلات الاختبار ، سريعات التأثر والانخداع ، يفرهن الثناء
وزخرف القول ، ويفلهن الهوى والرغبة في التمتع العاجلة ، فيخضعن لحكم
الماطفة ، ولا يمتد نظرهن إلى المستقبل .

(ب) وذهب الحنفية إلى إثبات هذا الحق لها ، واستدلوا له :

١ - بالأحاديث الكثيرة ، ومنها ما روى ابن عباس أن النبي ﷺ
قال : « التيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها
صمامها » وفي رواية : « والبكر يستأذن أبوها » ، فقد جعل الأمر إليها
بكرًا كانت أو ثيبًا ، بقيمة أو غير بقيمة .

٢ - بأن تزويجها نفسها تصرف في حق خالص لها ، وهي من أهل
التصرف ، لأنها بالغة عاقلة ، ولهذا تصرف في مالها باتفاق ، ولها حق اختيار
زوجها ، وحق أولى في دفع العار عن نفسه قد تداركتها بائتراف الكفاءة ومهر
المثل ، وإنما يطلب وليها بمباشرة المقتد استحبابًا ، لكيلا تنسب إلى الوقاحة
بمحضوها مجالس الرجال .

٣ - قالوا : وما استدلل به المخالفون من المنقول والمقول - وإن
دل على بطلان عبارتها إذا تزوجت بغير إذن وليها - لا يدل على بطلانها إذا
تزوجت باذنه ، فهو قاصر عن إفادة دعواهم ، وما استدلوا به من الحديث
معارض بما استدللنا به منه ، وما استدللنا به أقوى سنداً (١) .

وحديث أبي هريرة قال فيه ابن كثير : الصحيح وقفه على أبي هريرة (٢)
وبمضد هذا - أراد الدارقطني له بلفظ : « كما نقول : التي تزوج نفسها هي

(١) راجع ص ٣٩٣ ج ٢ : فتح القدير

(٢) الحديث المرفوع مروي فيه قول الصحابي أو فعله أو تقريره غير منسوب إلى النبي صلى
الله عليه وسلم ويسمى أمراً .

الزانية » ، أى أنهم كانوا يستقبحون من المرأة - بحكم العادة والعرف - أن تزوج نفسها .

ونقول : إن الذى يؤخذ من الأحاديث التى استدلت بها الحنفية أن الولي يستأذن المرأة في زواجها ، ولا يستبد به ، والذى يؤخذ من الأحاديث التى استدلت بها الشافعية ومن معهم أن للمرأة ليس لها أن تستبد بأمر زواجها لأنها لا تبأثر المقد بنفسها . وحديث عائشة بفسر آخره أوله ، بل روى أوله هند البيهقي مرفوعاً : « لانكاح إلا بإذن ولي » ، وقد علمت ما قيل في حديث أبى هريرة .

فالتى أراه متفقاً مع النصوص وللعقول ، وموافقاً للمصلحة - أن عقد الزواج لا بد فيه من رضا البالغة العاقلة ووليها بكرراً كانت أو ثيباً ؛ وعليه ابن حزم الظاهري ، وهو مذهب إليه المالكية والشافعية في تزويج الثيب الكبيرة ، وسموه ولاية اختيار أو ولاية شركة .

ذلك لأن الزواج لا يربط بين زوجين فقط ، بل بين أسرتين يربط من الألفة والوودة ، ويضم إلى أسرة المرأة عضواً جديداً يختلط بها ، ويطلع على ماخفي من أمورها ، والإسلام يهتم بالروابط الأسرية ، ويصل لتوثيقها . فلا يصح في عقد هذا شأنه أن يهمل فيه رأى الولي ، أو يكون عند إنشائه مقترناً بما ينافي طبيعته من أسباب النزاع والشقاق ، وبهذا يجمع بين النصوص بالعمل بها جميعاً ، وتنظم علاقات الأسر ، وينقطع سبب من أسباب الشقاق فيها .

ويؤيد هذا المعنى ما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أمروا النساء ببنائهن» ، أى استشيروهن ، استرضاهن ، وتطيبوا لهنفسهن ، وما روى عن عكرمة بن خالد - أن الطريق جمعت ركبا ، فصطلت امرأة . ثيب أمرها

بد رجل غير ولى ، فأنكحها ، فيبلغ ذلّ عمر ، فجلد الناكح والمكح ،
ورد نكاحها .

وقول الخنفية : إن المرأة حين تزوج نفسها تنصرف في حق خالص لها متى
تحققت الكفاءة ومهر المثل — لا يسلم لهم ، لأن مجرد الكفاءة ومهر المثل
لا يفي التناقص والرضا بين الأُسرتين . وليس التنصرف في نفسها — وهو مرتبط
بشرف الأسرة وكرامتها — كالتنصرف في جزء من مالها .

ومتى تحقق رضا المرأة ووليها فأيهما قام بالعقد صح الزواج ، وقد نقل عن
محمد بن الحسن أن المرأة لا تزوج نفسها إلا بإذن وليها ، فإذا عقدت بغير إذنه
فأجاز صح ، وبهذا قال أبو ثور من مجتهدي الشافعية ، فقد نقل عنه أن المرأة
إذا عقدت بأمر الولي صح عقدها .

وبؤيد هذا المعنى أن الكتاب الكريم — كما أسند الفتح إلى الأولياء
من الرجال في مثل قوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء » ، وقوله :
سبعائه : « وأنكحوا الأيامى منكم »^(١) — أسنده إلى النساء في مثل قوله تعالى :
« فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » ، وقوله سبعائه : « وإذا
طلقت النساء فبلغن أجاهن فلا تنصِلوهن أن ينكحن أزواجهن »^(٢) .

ولا دليل للشافعية ومن معهم على بطلان عبارة المرأة في الزواج ، فانها .
في الاسلام تنصرف كما يتصرف الرجل ، والأنوثة لم تمنع في الشرع مبطلة
للعقود ، غير أنه يستحب أن يقوم وليها بعقد زواجها ، صيانة لها عن الابتذال ،
وحفظاً لحياتها واحتشامها .

وقد دلت الأحاديث على أن حقاً في الزواج أوكد من حق وليها ، فإذا
وجد الخاطب الكف ولم ترض به — فليس للولي أن يجبرها عليه ، لأن

(١) : النساء ، ٣٢ . التور (٢) ٢٣٠ ، ٢٣٢ : البقرة .

الأمر أمرها ، بكر كانت أو ثيبا ، وإذا امتنع الولي عن تزويجها أو الاذن لها
بغير حق فلها — بعد اليأس من استرضائه بالحسن — أن تلجأ إلى القاضي
ليزوجها أو يأذن لها في الزواج ، لأن رفع الظلم إلية ، ولهذا ورد في الحديث :
« فإن اشتجره فالسلطان ولي من لا ولي له » ؛ يكف الظالم عن ظلمه ، ويرد
الحق إلى نصابه^(١)

الولاية للمتدعية على النفس :

هي سلطة تزويج الإنسان غيره جبرا عنه كما قدمنا^(٢) .

والكلام فيها ينتظم بحثين : من تثبت عليه ، ومن تثبت له .

من تثبت عليه :

اختلف الفقهاء في مناط ثبوت هذه الولاية في من تثبت عليه :

١ — فذهب ابن شبرمة وأبو بكر الأصم^(٣) — إلى أن مناط ثبوتها
الحاجة إلى الزواج مع العجز عن اختيار من يتحقق معه المقصود من الزواج ،
فتثبت على المجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ، لحاجتهم إلى الزواج ،
ولا تثبت على الصغير والصغيرة لعدم حاجتهما إليه ، فإن الحاجة إليه لا تكون
إلا بعد البلوغ ، وفي تزويجهما قبله إضرار بهما ، إذ يبلغ الواحد منهما فيجد نفسه
مربوطا بمقد دأب لم يكن له رأى في إنشائه .

٢ — وذهب ابن حزم إلى عدم ثبوتها على أحد من هؤلاء الصغار ومن
في حكمهم ، لعدم حاجتهم إلى الزواج في نظره ، ولكنه استثنى الصغيرة ،

(١) راجع من ٢٥٠ — ٢٥٦ ج ١ : نيل الأوطار .

(٢) يقسم الحنفية الولاية المتدعية قسمين : ولاية إجبار ، وولاية تدب واستعجاب ، والحق
أن الثانية صورية لأنها لا ينطبق عليها تعريف الولاية المتدعية ، وهو بين .

(٣) ابن شبرمة كان قاضيا بالكوفة في عهد الخليفة المنصور ، وأبو بكر الأصم من كبار
شيوخ المعتزلة البصريين في صدر الدولة العباسية (راجع من ١٩٣ ج ٢ : تاريخ بغداد) .

ولعله استند إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة صغيرة .
وإذا سلم قوله في حق الصغير — فإنه لا يسلم في حق المجانين والمعتات ،
لأن الزواج قد يكون علاجاً لهم .

وهذه الآراء التي تمنع تزويج الصغار هي التي استأنس بها واضعو قانون
تحديد سن الزواج استئناساً فقط ، لأنهم اكتفوا بمنع سماع دعوى الزواج إذا
لم يبلغ أحد الزوجين السن المقدرة ، ولو أنهم عملوا بها لحكوا على تزويج
الصغار بالفساد .

٣ — وذهب جمهور الفقهاء إلى ثبوت الولاية على كل من يحتاج إلى
الزواج وبمجرد عن اختيار الزوج الملائم ذكرًا كان أو أنثى .
واتفقوا على أن مناط ثبوتها في الذكر — الصغر وما في معناه ، لأن الصغار
والمجانين والمعتات هم المأجزون عن اختيار الزوج الملائم ، فإذا بلغ الصغير
أو أفاق المجنون أو الممتوه فلا ولاية لأحد على نفسه باتفاق ، لأنه أدرى
بمصالحه نفسه .

أما الأنثى فقد اختلف في مناط ثبوت الولاية عليها :

١ — فذهب المالكية إلى أن مناط ثبوتها — الصغر أو البكارة وما في
معناها . لأنها في الحالتين جاهلة بأمر الزواج لعدم الممارسة والتجربة ، فتكون
عاجزة عن اختيار الزوج الملائم^(١) . فتثبت ولاية الأجير عندهم على الصغيرة
بكرًا كانت أو ثيبًا ، وتثبت على البكر الكبيرة ، إلا أن تكون عانسًا ،
فإنها موضع خلاف بينهم ، كما تثبت على المجنونة والممتوهة .
ولا تثبت على الثيب الكبيرة ، بل تكون شريكة لوليها في الرأي ،
ثم يقوم هو بإجراء العقد .

(١) راجع ولاية الأجير في الزواج عند المالكية في ص ٢٢١ ج ٢ : حاشية السوسني
على المرح الكبير .

٢ - وذهب الشافعي وأحمد في رواية عنه - إلى أن مناط ثبوتها البكارة ، لأن البكر صغيرة كانت أو كبيرة جاهلة بأمر الزواج محتاجة إلى من يختار لها الزوج الملائم ، ومثلها الجنونة والمعتوهة .
وقولهم في الثيب الكبيرة كقول المالكية .

وقد لزم على قولهم في الصغيرة أنها إذا زُوِّجَتْ ، ثم طُلقت أو مات عنها زوجها قبل أن تبلغ - امتنع تزويجها حتى تبلغ وتسفّار في نفسها . ولعل هذا - مع غرابته - خير من تكرار تجربة يحتمل أن يقع فيها مثل ما وقع في سابقها من إخفاق .

٣ - وذهب الحنفية إلى أن مناط ثبوتها الصغر وما في معناه من جنون وحمية ، وهو الراجع من مذهب أحمد ، ويؤيده الفقل والعقل .

أما الفقل - فنه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج أمامة بنت حمه حمزة من ابن أبي سلسة وهي صغيرة ، وأن أبا بكر زوج ابنته عائشة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة ، وابن عمر زوج بنتالة صغيرة من عروة بن الزبير .

ومنه ما رَوَى ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنه الأحاديث الكثيرة المصرحة بوجوب استئذان البكر ، ولا شك .
ق أن إنبات ولاية الإيجاب عليها إلغاء لهذه الأحاديث .

وأما العقل فإن الصغيرة بكرا كانت أو ثيبا عاجزة عن اختيار زوجها ، محتاجة إلى من يحقق لها مصلحتها ، وخاصة عند الخوف من فوات السكف .

أما البالغة المأقولة فإن لها من سنّها وفهمها للحياة ما يجعل لها رأيا في زواجها وإن كانت بكرا .

وللمقصود من الزواج أن يأنس كل من الزوجين بالآخر ، وأن يحصل النسل ويتربى بينهما تربية صالحة ، ولا يتحقق هذا المقصود مع كراهة وتنافر بينهما . ومن المتفق عليه أن الولي ليس له أن يتصرف في مال البكر البالغة إلا بإذنها ، ولا شك في أن ضياع مالها أهون عليها من تزويجها قسراً بمن تكرهه ، فمنع الولي من التصرف في نفسها بغير إذنها أحق وأولى .
وعلى هذا تزوّج الصغيرة بغير رضاها بكراً كانت أو ثيباً ، ولا تزوج البالغة العاقلة إلا برضاها بكراً كانت أو ثيباً .

البكر والثيب

البكر هي التي لم توطأ ، سواء أنزجت وفارقت الزوج قبل الوطء ، أم لم تزوج ، وسواء أقيمت عذرتها أم زالت بغير الوطء ، كوثبة أو مرض أو نعنيس ، أم لم تكن لها عذرة بأصل الخلقة (وهذا نادر) .

والثيب من زالت بكارتها بوطء في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة .
أما من زالت بكارتها بالزنا فهي ثيب عند الشافعي والصاحبين ، وقال أبو حنيفة : هي ثيب إن تكرّر منها الزنا أو أقبح عليها الحد ، فإن لم يتكرّر ولم تحد فانها بكر حكماً ، لأنها لا يزال فيها حياء الأبكار ، فتزوّج كما يزوّجن سرا عليها .

دليل الرضا :

الثيب لا تستعي أن تجاهر برغبتها في الزواج ، فلا تعد راضية به إلا إذا صرحت بالرضا أو بما يقتضيه ، كلن تقول لوليها عند استئذانها : لا مانع ، أو ما تراه ؛ أو تقول عند استجازتها : رضيت ، أو تطلب للهر أو النفقة ؛ أو تعقبil التهنئة .

أما البكر فإنها تستعي عادة من التصريح بالرغبة في الزواج ، فإذا استأذنها أو استجازها وليها الذي له حتى تزويجها ، أو وكيله ، أو رسولها ،

أو أخبرها بالزواج فضولى عدل ، وبَيَّنَ لها الزوج والمهر — فإنه يسكنى في الدلالة على رضاها أن تسكت مختارة ، أو يقع منها ما تصرفه قرآن الأحوال إلى الرضا ، كأن تبسّم ، أو تبكى بغير صوت .

أما إذا استأذنها أو استجازها أو أخبرها غير من ذكرنا — فلا يدل على رضاها إلا التصريح كذا في الثيب ، لأنها لا تستحي من البميد الذي ليس بيده عقدة النكاح كما تستحي من القريب ، وربما كان سكوتها عن قوله لمدم الاعتداده (١) .

من تثبت له الولاية المتعدية على النفس :

اختلف فيمن تثبت له هذه الولاية :

١ — فذهب ابن شيرمة وأبو بكر الأصب إلى أنها لا تثبت على الصغير والصغيرة لأحد كما تقدم لأن ثبوتها للعاجة ، ولا حاجة إلى تزويج الصغار ، لعدم الشهوة ، وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة صغيرة — خصوصية من خصوصياته .

ولن تثبت الولاية على المجانين والمأثية عندهما ؟ فليبحث .

٢ — وذهب مالك وأحمد وابن حزم إلى ثبوتها للأب فقط ، لأنه لا حاجة إلى ثبوتها لعدم الشهوة ، غير أن حديث تزوجه صلى الله عليه وسلم عائشة نص في ثبوتها للأب على خلاف القياس ، فيقتصر على مورد النص ، ولا دليل على الخصوصية .

ويقوم مقام الأب عند مالك وأحمد وكيله في الحياة ، ووصيه بالتزويج بعد الوفاة .

وأشترط أحمد لصحة الوصية بالزواج أن يعين الأب الزوج ، أو يملك

الوصى جبر المولى عليها ، صراحة أو ضمنا ، كأن يقول له : اجبرها ، أو زوجم قبل البلوغ أو بعده ، وليس للوصى أن يزوجه بأقل من مهر المثل عنده .

وليس للمولى أن يجبر موليته على الزواج من عنين أو خصى أو أبرص أو أجدم ، أو مجنون يُغشى عليها منه ، وإن كان له أن يزوجه من غير كف . وبأقل من مهر المثل إذا كان أبا .

٣ - وذهب الشافعى إلى إثباتها للأب والجد فقط ، لأن ثبوتها للأب بالنص معقول يقاس عليه ، إذ الأنثى فى حاجة إلى من يحقق مصلحتها ، ويتولى عقد زواجها ، والجد كالأب فى توفر الشفقة ، أما غيرها فلا تثبت له هذه الولاية ، لبعد القرابة ، وقصور الشفقة ، ولأنه لا تثبت له الولاية على المال ، فعدم ثبوتها على النفس - وهى أعز وأغلى - أحق وأولى .

٤ - وذهب الحنفية إلى إثباتها للأب والجد وغيرهما من المصبات ، لما روى أن النبى ﷺ زوج بنت عمه حزة وهى صغيرة ، ولم يكن هذا إلا بالمعصوبة ، إذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه زوج أحدا بولاية اقتضتها النبوة ، ولو كان ذلك ما تزوج أحد إلا على يديه ، ولما روى عن على رضى الله عنه موقوفا ومرفوفا : « النكاح إلى المصبات » (١) .

وقصور الشفقة فى غير الأصل والفرع مجبور بثبوت إختيار للمولى عليه . عبد البلوغ أو الأفاقة ، وبهذا يمكن تدارك النقص فى الولاية على النفس ، أما الولاية على المال فالنصر فيه يفيد للكل غالباً ، ومتى تداولته الأيدي امتنع رده ، فتعذر التدارك : ولهذا لا تكون الولاية فيه إلا للأب أو الجد أو الوصى ثم القاضى .

وقد اختلفوا فى ترتيب المصبات فى الولاية على النفس :

(١) راجع ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ ج ٢ : فتح القدير .

فقال محمد : يقدم الأب على الابن ، لأنه أعلم بمصالح الزواج ، وأقدر على تحقيقها .

وقال الشيخان : يقدم أولام باليراث . فيقدم الابن فابنه وإن نزل . ثم الأب فالجد وإن علا . ثم الاخوة . ثم أبناءهم . ثم الأعمام ، ثم أبنائهم ، ثم مولى العتاقة ، ثم عصبته على ما هو معروف في اليراث . والأبمد محبوب بالأقرب ، والأقوى قرابة مقدم على الأضعف عند انحلال الرتبة . والفتوى على قولهما .

وكذلك اختلفوا فيمن تنتقل إليه الولاية بعد المصبات .

فقال صاحبان : تنتقل إلى الإمام ، إذ لم يرد في إثباتها إلا ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم : « النكاح إلى المصبات » ، وقوله : « السلطان ولى من لا ولى له » ، فتنقل من المصبات إلى السلطان .

وقال أبو حنيفة . تنتقل بعد المصبات إلى غيرهم من الورثة أصحاب السهام وذوى الأرحام ، ثم لمولى الموالاة ، ثم للإمام (١) ، ولأن الولاية إنما شرعت للنظر في مصالح المولى عليه ، وتفويض النظر في مصلحته إلى هؤلاء الأقارب — وإن بعدوا — أولى من تفويضه إلى الإمام ، لأنه مشغول بمصالح العامة دونهم ، وهم يفضلونه بالقرابة ، وهى مهملتها بعيدة باعثة على الشفقة الداعية إلى اختيار الكف . وعليه الفتوى عند الحنفية .

تنبيه :

ليس للوصى عند الحنفية أن يزوجه من هو وصى عليه من فاقدى الأهلية وإن أوصى إليه بذلك ، لأن ولاية الوصى على المال لا على النفس ، إلا إذا كان

(١) وروى أن أبا حنيفة مع الصحابين وأنه لا خلاف في المسألة ، كما روى أن أبا يوسف مع أبي حنيفة لا مع محمد (راجع ص ٤١٢ ج ٢ : فتح القدير) .

ذا صفة تجعله وليا على النفس . بأن كان عما وليس هناك ولي أقرب منه .
وقد تقدم لك أن الوصي بالزواج تثبت له ولاية التزويج عند مالك وأحمد ،
وهو رواية عن أبي حنيفة (١) .

تعدد الولي :

إذا اجتمع وليان في مرتبة واحدة فأيهما تولى العقد بشروطه جاز وإن لم
يُميزه الآخر ، لأن الولاية تثبت لكل منهما كاملة .
وإذا اختلفت الرتبة فلا ولاية للأبعد مع وجود الأقرب الذي تحققت
فيه شروط الولي ، فإذا قُصد الأقرب شرطا من شروط الولاية انتقلت إلى
من يليه .

وإذا كان الأقرب غائبا - بحيث لا يَنفَظِر الزوج الكفاءة حضوره -
انتقلت الولاية إلى من يليه أيضا ، وقيل : بل تثبت له معه ، فأيهما عقد
صح العقد .

عضل الولي :

وإذا كان الولي القريب حاضرا وامتنع عن التزويج بنحو حق كان عاضلا ،
والعضل ظلم ، فلا تنتقل الولاية إلى من يليه ، بل إلى القاضي ، ليزوج نائبا
عنه ، لأن رفع الظلم إليه .

وإذا رَوَّجَ القاضي لرفع ظلم الولي الماضل --- كان لتزويجه حكم تزويج
ذلك الولي ، فيكون نافذا لازما إذا كان الماضل أصلا أو فرعاً ، وناقصا غير
لازم إذا كان الماضل غيرهما .

وإذا رَوَّجَ القاضي فاقدر الأهلية لمدم وجود من يتقدم عليه من الأولياء -
كان الزواج صحيحا نافذا غير لازم .

(١) راجع من ٤١٤ - ٢٠ فتح البدر .

تزويج فاقد الأهلية :

يرجع أئمة الحنفية في الحكم على تزويج فاقد الأهلية إلى أمرين :

١ — أن اعتبار السكفاءة ومهر المثل عند تزويج فاقد الأهلية مصلحة ظاهرة منضبطة ، واعتبار ما وراء ذلك من جهال الخلق وحسن العشرة وسمة الذفقة وغيرها — مصلحة خفية غير منضبطة ، وقرب القرابة بين الولي وفاقد الأهلية باعث على التمسك بها ، فيكون دليلا عليها .

٢ — أن أبا يوسف لا يمتد هنا إلا بالمصلحة الظاهرة المنضبطة ، فحق تحقق صح الزواج نافذا لازما ، ومتى لم تتحقق فسد الزواج .

ومحمد يمتد بالمصلحتين ، فإذا لم تتحقق المصلحة الظاهرة فسد الزواج ، وإذا تحققت ، ثم وجد معها دليل المصلحة الخفية وهو قرب القرابة — بأن يكون الولي أصلا أو فرعاً — كان الزواج صحيحا نافذا لازما ، وإذا لم يوجد دليل المصلحة الخفية كان تحقها محتملا فقط ، فيكون الزواج صحيحا نافذا غير لازم ، ليستطيع المولى عليه أن يتدارك بالقسخ ما يحتمل من ضرر .

وأبو حنيفة يمتد بالمصلحتين كمحمد ، غير أنه يرفع مقام المصلحة الخفية إذا قوى دليلها — بأن يكون الولي القريب غير معروف بسوء الاختيار — وحينئذ لا يمتد بالمصلحة الظاهرة .

وبناء على هذا :

(أ) إذا كان الزوج لفاقد الأهلية أصلا أو فرعاً —

فإن زَوْجَ بكف وبمهر المثل كان الزواج صحيحا نافذا لازما باتفاق ، لتتحقق المصلحة الظاهرة ، وقيام الدليل على اعتبار المصلحة الخفية .

وإن زَوْجَ بغير كف ، أو بفن فاحش في المهر — كان الزواج فاسدا عند الصاحبين لانتفاء المصلحة الظاهرة .

أما عند أبي حنيفة فالزواج فاسد إذا كان الولي معروفا قبل العقد بسوء الاختيار ، وصحيح نافذ لازم إذا لم يكن الولي كذلك ، لأن الظاهر حينئذ أنه لم يفتزل عن الكفاءة ومهر المثل إلا لتحقيق المصالح الأخرى ، وهي أم من الكفاءة ومهر المثل في نظر العقلاء ، وعليه الفتوى .

(ب) وإذا كان المَرْزُوجُ غَيْرَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ —

فإن زوج بغير كفء ، أو بغير فاحش في المهر — كان الزواج فاسدا باتفاق ، لاتقاء المصلحة الظاهرة ، وانتفاء سبب المصلحة الباطنة ، وهو قرب القرابة .

وإن زوج بكفء وبمهر المثل — كان الزواج صحيحا نافذا لازما عند أبي يوسف ، لتحقيق المصلحة الظاهرة ، وصحيحا نافذا غير لازم عند الطرفين ، لاتقاء سبب المصلحة الباطنة ، وإن كانت المصلحة الظاهرة متحققة ، ولما رَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا زَوَّجَ أَمَامَةَ بِنْتِ عَمِّهِ حَمْرَةَ قَالَ : «لَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ» ، فَلَمَوْلَى عَلَيْهِ حِينَئِذٍ فَنَسَخَ الْعَقْدَ إِذَا بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ ، دَرَرًا لِمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ لَحِقَهُ مِنْ ضَرَرٍ ، وَهُوَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ .

خيار البلوغ :

هو أن يختار الصغير أو الصغيرة عند بلوغه فسخ زواجه أو إتمامه ، ومثله خيار الإفاقة لكل من المجنون والمجنونة والمتوه والمتوهة ، وقد علت سبب ثبوت هذا الحق عند الطرفين . ووقت الاختيار — ساعة البلوغ أو الإفاقة إذا كان العقد مملوما قبلها ، ووقت العلم به إذا لم يُعْلَمْ إلا بعدها .

ولما كان هذا الحق موضع خلاف بين الفقهاء ، والقول به مبنى على سبب خفي — لم يكن مجرد الاختيار كافيا لفسخ الزواج ، بل لابد من رفع الأمر إلى القاضي ليتولى النسخ بنفسه ، وما علم القاضي لم يفسخ فالزوجية قائمة بكل آثارها ، حتى لو مات أحد الزوجين ورثه الآخر .

سقوط حق الخيار :

يسقط حق الخيار بما يدل على الرضا بالزواج من قول ، كرضيت ، وأجزت ، وقوله : ادخل في طاعتي ، وقولها : ادفع اللهر ، أو فعل ، كدفع اللهر ، وقبضه ، والانتقال إلى بيت الزوج ، والمعاشرة الزوجية .

أما السكوت فلا يعد رضا ، لا في حق الغلام ، ولا في حق الثيب ، بل يبق حق كل منهما حتى يقع منه ما يدل على رضاه أو رفضه .

وبعد رضا بالزواج في حق البكر ، لأنها تستحي من إظهار الرغبة فيه ، هذا هو الظاهر من شأنها ، فإذا اعتزمت الفسخ وجب عليها أن تشهد عليه فور بلوغها أو عليها بالعقد ، ولا حرج عليها بعد إذا تأخرت في رفع الأمر إلى القاضي ، وإذا بلغت في وقت لا تستطيع الأشهاد فيه — قيل يجب عليها أن تقرر في نفسها نقض العقد ، ثم تشهد على ذلك في أول وقت تتمكن فيه من الأشهاد ، فتقول للشهود : إني بلغت الآن واخترت نفسي . وقيل : ينبغي أن يقبل قولها بيمينها حتى لا تكلف مالا تستطيع ولا تضطر إلى الكذب ، وهو مقول مقبول .

وإذا سكنت من غير عذر بطل خيارها ، ولا يمد من الأعذار جهلها بمقتها أو بوقته خلافا للإمامية . ونقل الموكاني عن ابن المنذر أنه : « يستحب إعلام البكر بأن سكوتها إذن ، لكن لو قالت بعد العقد : ما علمت أن صمى إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية » (١) .

ولاية الإجبار في القانون :

قدّمنا أن قانون تحديد سن الزواج في مصر لم يبطل ولاية الأولياء على من هم في ولايتهم ، ولكنه احتال لمنهم من استعمال حقهم الشرعي في التزويج رعاية للمصلحة ، فتركوا استعماله مع ثبوته لهم خوفا من ضياع حقوق من يزوجون من الصغار ، ولو فعلوا لكان تزويجهم صحيحا شرعا ، ولا عقوبة عليه قانونا .

أما في السودان فالعمول به الآن في هذا الباب — هو النشر الشرعي رقم ٥٤ الصادر في ٣ ذي الحجة ١٣٧٩ هـ — الموافق ٢٨ مايو ١٩٦٠ م .
ويقضى هذا للنشر إلغاء ولاية الإجبار في الزواج :

فلا تزوج القاصرة — غير البالغة — إلا إذا بلغت عشر سنين ، وخيف فسادها ، وأذن القاضي بزواجها ، وكان الزوج كفوًّا والمهر مهر المثل ، ورضيت هي بالزواج .

ولا تزوج البالغة إلا برضاها بالزواج والمهر بكرًا كانت أو ثيبًا ، وإذا زوجها الولي قبل أن يستأذنها كان العقد موقوفًا على رضاها ، ولا يكون رضاها حينئذ إلا بأقول الصريح ولو كانت بكرًا .

ولم يضر القانون ولا النشورات الشرعية لتزويج غير الصغار من باقدي الأهلية ، وهم البناين والعمانيه ، فبقيت الولاية عليهم كما كانت شرعا وعملا .

التوكيل بالزواج

التوكيل أن يُقيمَ الإنسان غيره مقامه في تصرف جائز له . ويشترط في الوكيل لصحة الوكالة — أن يكون مميزا ، ليكون صحيح العبارة . ويكون التوكيل بالعبارة أو بالكتابة ، ولا يشترط الأشهاد عليه ، بل يحسن دفعا للبحرود عند النزاع .

والقاعدة العامة في الوكالة — أن من ملك تصرفا كان له أن يوكل به غيره ، إلا الوكيل فليس له أن يوكل غيره بما ملكه بالوكالة إلا باذن صريح أو تفويض من الموكل ، كأن يقول له : وكلتك بكذا ولك أن توكل به غيرك ، أو يقول : فوضت هذا الأمر إلى رأيك .

وسلطة الوكيل مستمدة من الموكل ، فلا يملك إلا ما ملكه ، ويكون فضوليا فيما عداه .

حكم الوكالة بالزواج :

كل من الرجل والمرأة — متى كانا عاقلين كان له أن يزوج نفسه كما تقدم ، فيملك أن يوكل غيره بزواجه توكيلا مقيدا أو مطلقا ، ومثلها الولي في الولاية القعدية .

الوكالة المقيدة :

إذا كانت الوكالة مقيدة بزواج أو بمقدار من المهر — لم يكن للوكيل أن يخالف ما قيد به إلا إلى ما هو خسير منه . سواء أكان الموكل الزوج أم المرأة أم الولي .

فإذا قال الزوج لشخص : وكلتك بأن تزوجني فلانة . أو تزوجني بمهر

مقداره كذا - كان عقد الوكيل نافذا عليه متى زوجه بمن ذكرها وبالمهر الذي عينه أو بأقل منه ، فإذا زوجه بغيرها ، أو بأكثر من المهر الذي عينه - كان فضوليا ، وتوقف عقده على إجازة الموكل . وإذا زوجه بأكثر من المهر الذي قدره ، فدخل بها وهو لا يعلم بالزيادة - لا يسقط خياره ، بل يكون له حق الفسخ ، وللرأة حينئذ الأقل من المسمى ومهر المثل ، وليس للوكيل أن يلزم الموكل بالمقد ويتعهد بدفع الزيادة ، لأن المرء لا يجبر على قبول التبرع من غيره .

وإذا قالت المرأة لشخص : وكلتك بزويحي فلانا ، أو بزويحي بمهر مقداره كذا - كان العقد نافذا عليها متى زوجها بمن عينته ، وبالمهر الذي قدره أو بأكثر منه ، أما إذا زوجها بغيره أو بمهر أقل - فإنه يكون فضوليا ويتوقف عقده على إجازتها .

الوكالة المطلقة :

إذا وكل الزوج من يزوجه وكالة مطلقة كان للوكيل - عند أبي حنيفة - أن يزوجه أية امرأة ، تكافته أولا تكافته ، وبأى مهر قل أو أكثر ، لأن الإطلاق دليل على أن الموكل ليس له غرض خاص ، إذ لو كان له غرض خاص لقيد الوكيل به ، غير أن الوكيل إذا زوج موكله زوجا متهما فيه - يكون عقده موقوفا على إجازته كما إذا زوجه بنته ، أو صفيته في ولايته أو كان الوكيل امرأة فزوجته نفسها . وعند الصحابين يتقيد الوكيل بالمعرف ، فقد جرت العادة أن يوكل الإنسان غيره ليستعين به على الوصول إلى غرض يصعب عليه أن يصل إليه بنفسه ، وليس من الميسر على المرء أن يزوجه امرأة ما وبأى مهر ، فإذا زوجه امرأة تكافته ، وبمهر لا غبن فيه - كان الزواج نافذا عليه ، ولا توقف على إجازته ، وهو المول عليه .

وإذا وكلت المرأة من يزوجه وكالة مطلقة - فإن زوجها بكفه وبمهر (م - ١٠ : الزواج)

المثل أو أكثر - كان المقد نافذا عليها ، وإن زوجها بغير كفه كان الزواج فائدا إذا كان لها ولي عاصب لم يرض قبل المقد بغير الكف ، وموقفا على إجازتها إن لم يكن لها ذلك الولي .

وإذا زوجها بأقل من مهر المثل توقف الزواج على إجازتها ، وإذا كان لها ولي عاصب كان له حق فسخه إلا أن يرضى الزوج بحكمه .

وكذلك يتوقف تزويجه إياها على إجازتها إذا كان متها فيه ، كإن يزوجه نفسه أو أحد أصوله أو فروعه .

ونرى أنه لا مانع من التوكيل بالزواج وكالة مقيدة بالزوج الذى يراد الاقتران به ، لأن ظروف الناس قد تدعو إلى ذلك ، ولا مانع من التقيد أو الإطلاق في المهر ، ويرجع عند الخلاف فيه إلى مهر المثل .

أما أن تكون الوكالة بالزواج غير مقيدة بزواج فذلك لا نرى له وجها في مثل هذا المقد الخطير ، الذى لا يبقى بالقرض منه إلا إذا كان كل من الزوجين عالما بالآخر ، راضيا به ، ولا تدعو إلى مثل هذا التوكيل في زمنا حاجة ، وليست المرأة سيارة من مصنع معروف تميم بأوصافها ، أو دابة يتسامح في اقتنائها مادامت تؤدى القرض منها على وجه ما .

تنبيهان :

١ - الوكيل بالزواج سفير ومعبّر ، فحقوق المقد ترجع إلى الموكل لآليه . فإذا كان وكيلًا عن الزوج لم يطالب بالمهر ولا بالنفقة بمقتضى الوكالة ، وإنما يطالب بهما الزوج ، ويطالب الوكيل إذا كان ضامنا . وإذا كان وكيلًا عن المرأة لم يطالب بتسليمها .

٢ - من يتولى عقد زواج غيره بغير ولاية ولا وكالة يكون فضوليا ، وقد قدمنا حكمه وخلاف الشافى فيه في شروط النفاذ ، فارجع إليه .

حِكْمَةُ الْوَلَدِ

حكم الزواج

ذكرنا فيها تقدم ما يكون به الزواج الشرعى ، وما لا بد منه لصحته ، وفأذه ولزومه ، وما يتعلق بذلك من الحل والحرمه ، والتكافؤ وعدمه بين الزوجين ومن تولى العقد بولاية أو وكالة . ويجدر بنا بعد ذلك أن نتكلم فى حكم الزواج . والحكم الشرعى نوعان (١) :

١ - حكم تكليفى ، وهو الحكم الذى يتضمن وصف الشارع لعمل الانسان بالوجوب أو الحرمة أو الاباحة أو غير ذلك . وقد بينا حكم الزواج بهذا المعنى فى مقدمة كتابنا هذا .

٢ - حكم وضى ، وهو أن يحمل الشارع شيئاً ما شرطاً لصعيق شئ . آخر ، أو مانعاً منه ، أو سبباً له .

ومن النوع الأول فى الزواج أنه جعل مطابقة القبول للإيجاب شرطاً لانقاده ، وحضور الشهود شرطاً لصحته .

ومن النوع الثانى أنه جعل الرضاع مانعاً من تزوج الرضيع بأخيه رضاعاً وجعل اعتداد المرأة من طلاق أو وفاة مانعاً من التزوج بها . وقد بينا هذين النوعين فى الكلام عن الشروط والحرمات .

والنوع الثالث من الحكم الرضى - جعل الشارع العقود أسمايات تعلق بها . الآثار الشرعية المترتبة عليها ، ومن هذا فى الزواج ترتب حل استمتاع الرجل بالمرأة على عقد الزواج الصحيح .

وهذا النوع هو موضوع كلامنا هنا ، وسنذكر الآثار التى ترتبها الشارع على عقد الزواج إجمالاً ، ثم تبين منها بالتفصيل ما يحتاج إلى بيان ، فنقول وبالله التوفيق :

حكم الزواج غير الصحيح :

يدخل في الزواج غير الصحيح - الباطل والفاسد .
وقد قدمنا أن المقد إذا فقد شرطاً من شروط انعقاده كان باطلاً ، وإذا
فقد شرطاً من شروط صحته كان فاسداً .

والأصل في العقود الباطلة أن تمتير كأن لم تكن ، فلا يترتب عليها شيء .
من آثار العقود الصحيحة في حال من الأحوال ، بخلاف العقود الفاسدة ، فقد
يترتب عليها بعض الآثار .

أما هنا فلا فرق بين باطل النكاح وفاسده قبل الدخول ، فكل منهما
لا يحمل المرأة للرجل ، ولا يترتب عليه أثر من الآثار ، بل يجب إلغاؤه ، وتقرير
الإعراض عنه (١) .

أما بعد الدخول فقد اختلفت كلمة الفقهاء في التفرقة بينهما ، فاختار كثير
منهم عدم التفرقة ، ولهذا ورد التمييز عن غير الصحيح مرة بالباطل وأخرى
بالفاسد من غير قصد إلى اختلاف الأحكام (٢) .

ووجد ابن عابدين من صور النكاح غير الصحيح ما يجب بالدخول فيه
العدة ويثبت النسب ، وما لا يجب فيه العدة ولا يثبت النسب ، فاستنبط من
ذلك التفرقة بينهما وقال : « والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة ، أما
فيها فالفرق ثابت » (٣) ، ولعله سكت عن ثبوت النسب لارتباطه بالعدة .
وهناك ناحية أخرى بحثها الفقهاء في باب الحدود ، وهي - هل يعد

(١) راجع ص ٣٦١ ج ٢ : ابن عابدين ، وراجع متى يفسخ النكاح الفاسد عند المالكية في
ص ٢٣٦ ج ٢ : حاشية الفسوفي على المرح الكبير ، وص ٤٦ ، ٤٧ : من هذا الكتاب .
(٢) غير صاحب الهداية في حكم مسألة بالفاسد ، وعبر في حكم أخرى بالطلاق ، فعلق صاحب
الفتح على الثانية بقوله : « وذكر الفاسد فيما تقدمه ، ولا فرق بينهما في النكاح بخلاف البيع »
(ص ٢٨٣ ج ٢ : فتح القدير) . (٣) راجع ص ٣٦٠ ج ٢ : ابن عابدين .

الدخول بالمرأة في نكاح باطل أو فاسد جريمة يستحق فاعلها العقوبة المقررة للزنا ؟ أم أن هناك ما يدرأ عنه الحد المقرر ويوجب معاقبته بعقوبة تعزيرية أخف منه ؟ أم أنه لا يستحق عقوبة ؟ .

قال أستاذنا الجليل الشيخ أحمد إبراهيم رحمه الله : « وقد حاول الصلابة ابن عابدين التماس ضابط لصور النكاح الباطل والفاقد ، وحاولنا نحن ذلك فأبته علينا الفروع المختلفة ، والآراء المتقابلة والنقول المضطربة ، وقصرت بنا عن الوصول إلى النجاة التي أردنا ، فاكتملنا بإيراد الصور الجزئية ، والأحكام التي اخترناها لها من مختلف الروايات . . . إلخ » .

ونحن نذكر ما استخلصناه في هذا الموضوع من النصوص التي أوردوها ، ليتبين لك الفرق بين الباطل والفاقد في هذا الباب .

١ — إذا قعد العقد شرطاً من شروط انعقاده — بأن كان التيهول مخالفاً للإيجاب أو لم يكن في مجلس واحد ، أو كان أحد العاقدين فاقداً الأهلية — لم يكن للعقد وجود شرعي ، فيكون الدخول بعمه زناً صريحاً موجباً للعقد ، ولا يترتب على الفقرة بعمه عدة ، ولا يثبت به نسب .

٢ — إذا تم العقد بغير شهود ، ثم دخل بها فإنه يكون دخولا بعمه عقد فاسد ، وعلى القاضي أن يفرق بينهما إن لم يفتقراً ، وتجب العدة ويثبت النسب ، ولا حد فيه ، لأن العقد أورث شبهة نسقطة من حيث إن بعض الفقهاء لم يشترط الأَشْهاد لصحة العقد .

٣ — إذا عقد رجل زواجه بامرأة محرمة عليه ثم دخل بها — (١) فإن كان عالماً بالحُرمة كان زواجه باطلاً ، وعلى القاضي أن يفرق بينهما إن لم يفتقراً .

وفد ذهب الصحابان والأئمة الثلاثة إلى أن الدخول في هذه الحالة زناً ،

لا يجب بالفرقة بعده ولا يثبت نسب ، سواء أكانت الحرمة مؤبدة كتزويج خالته أو أخته من الرضاع ، أم كانت مؤقتة كتزويج معتدة غيره ، وتزوج المسلمة بغير المسلم . أما حد الزنا - ففي الحرمة المؤبدة ليست هناك شبهة تدركه عنه ، فيبعد ، لأن المرأة - وإن كانت محلا للزواج في الجملة - ليست محلا للزواج من هذا الرجل أصلا . وفي الحرمة المؤقتة تسكون المرأة محلا للزواج من هذا الرجل في الجملة ، فيكون المقد مورثا شبهة تسقط الحد ، ولكنه يعاقب أشد عقوبة وأثماها .

وذهب أبو حنيفة إلى أن العقد يورث شبهة تسقط الحد ، سواء أكانت الحرمة مؤبدة أم كانت مؤقتة ، لأن المرأة في الحالتين محل للنكاح في الجملة ولكنه يعاقب أشد عقوبة .

واختلف الفقهاء في العدة وثبوت النسب على قوله ، فقليل بشبوتها ، وهو ملائم لسقوط الحد ، وقيل بنفيها ، وهو غير متناقض له .

(ب) وإن دخل بها جاهلا بحرمتها عليه - فإن المقد يكون فاسدا ، ولا حد فيه باتفاق ، ثم يبحث عن علمه بسبب التحريم :

١ - فإن كان عالما بالسبب - كأن كان يعلم أنها أخته رضاعا ، أو أنها معتدة من وفاة مثلا ، ولكنه لا يعلم أن شيئا من هذا يحرمها عليه - عوقب بما يليق به ، لأنه جهل من أمر دينه ما لا ينبغي أن يحمله ، وتجب العدة ويثبت النسب في الحرمة المؤقتة باتفاق ، لقوة الشبهة ، وفي الحرمة المؤبدة قولان .

٢ - وإن كان جاهلا بسبب التحريم - فالنكاح فاسد ولا شيء عليه ، وتجب العدة ويثبت النسب (١) .

هذا ما يتعلق بالعدة والنسب ووجوب الحد أو سقوطه .

(١) راجع ص ١٤٧ - ١٤٩ : فتح القدير ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٦٢٢ ، ٦٢٤ .
٢ ج ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٣ : ابن عابدين .

أما المهر — فقد صرحوا بأن الوطاء في دار الإسلام لا يخلو من عقر أو عقر، أى لا يخلو من حد أو مهر، فحيث يسقط الحد يجب للمهر^(١)، واستثنوا من ذلك مسائل: منها ما إذا تزوج للراهن بغير إذن وليه كبيرة، ودخل بها برضاها، فَرَدَّ الولي نكاحه، فإنه لا حد فيه ولا مهر^(٢).

ولا يترتب على الدخول في النكاح غير الصحيح ما عدا ذلك من أحكام الزواج: من نفقة، وحل استمتاع، وتوارث، وغيرها.

وعلى هذا تتلخص أحكام الدخول في الزواج الباطل في أمرين:

١ — حرمة المصاهرة عند الحنفية، وقد بينا الخلاف في ذلك قبل.

٢ — وجوب المقر إذا لم يكن حد.

ويضاف إليهما في الدخول بعد عقد فاسد أمران آخران:

١ — العدة كمدة الطلاق من وقت الافتراق.

٢ — ثبوت النسب صونا للولد من الضياع.

حكم الزواج الموقوف:

الزواج الموقوف ما قُصدَ شرطاً من شروط النفاذ السابقة، فكان محتاجاً إلى إجازة من له حق الإجازة. وهو كالزواج الفاسد^(٣). لا يترتب عليه قبل الدخول حكم، فإذا وقع الدخول قبل الإجازة كان له حكم الدخول في الزواج الفاسد، ولا فرق بينهما إلا أن وجوب التاركة في الفاسد لا يُنقَضُ، لأن ما وقع من النكاح فاسداً لا ينقلب صحيحاً، أما وجوب التاركة في الموقوف فإنه يسقط بإجازة من له حق الإجازة.

(١) المقر — بفتح الميم — الحد، وضما هو مهر مثل المرأة في الجبال فقط، وهو الذى يجب لها بالوطء بضبة، أو بالدخول في نكاح غير صحيح، وهو أشبه بصيرى يدفع جزاء المدون ومخالفة أمر الشارع، ولا يباح به الاستمتاع.

(٢) راجع ص ٣٧٨ ج ٢: ابن عابدين. (٣) راجع ص ٣٥٩ ج ٢: ابن عابدين.

حكم الزواج الصحيح النافذ :

إذا استوفى عقد الزواج شروط الانعقاد والصحة والنفاد - ترتبت عليه أحكام الصحة بمجرد العقد ، لازماً كان أو غير لازم ، فمقدم الزوم لا ينافي ترتب الأحكام ، بل كل ما يفيد - فوق ترتب الأحكام - جواز الفسخ من له حق الفسخ .

وأحكام الزواج الصحيح - منها حقوق للمرأة ، ومنها حقوق للزوج ، ومنها حقوق مشتركة بينهما ، ومنها آثار شرعية هي حقوق لله تعالى وليس لأحد أن يتنازل عنها .

فحقوق المرأة - المهر ، والنفقة .

وحقوق الزوج - الطاعة ، والقرار في البيت ، وولاية التأديب .
والحقوق المشتركة -- حل الاستمتاع ، وحسن العشرة .

والآثار الشرعية - التي هي حقوق لله وليس لأحد ما أن يتنازل عنها -
حرمة المصاهرة ، والتوارث ، وثبوت النسب ، والعدة عند الافتراق .
وإليك الكلام في ذلك :

حقوق المرأة

١ - المهر

هو ما يجب على الرجل لامرأته في مقابل استمتاعه بها استمتاعا حلالا (١) وله أسماء كثيرة جمعها بعضهم في قوله :

صَدَاقٌ وَمَهْرٌ نَحْلَةٌ وفريضة حِسَاءٌ وَأَجْرٌ ثُمَّ عُقْرٌ عِلَاقٌ (٢)

حكاه :

هو واجب لقوله تعالى : «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً» (٣)، وقوله تعالى : «فَإِ اسْتَمْتَحَمَ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً» (٤)، وقوله تعالى : «قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ» (٥).

والوجوب لا يستلزم تسمية للمهر عند العقد ، لقوله تعالى : «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً» (٦) ، فقد أباح الطلاق قبل فرض المهر ، والطلاق لا يكون إلا من زواج صحيح ، فدل هذا على صحة العقد من غير تسمية مهر .

هذا إلى أن للمهر أثر من آثار العقد ، وليس ركنا من أركانه ، ولا ضرر في السكوت عنه عند العقد ؛ لسهولة الاحتكام حينئذ إلى مهر للثل ، بل إن مهر للثل هو الموجب الأصلي ، لأنه التقدر الملائم ، والمسعى يقوم مقامه بالتراضى .

(١) هذا تعريف بالمهر الواجب في النكاح الصحيح الذى يحل به الاستمتاع .

(٢) المهر — يضم العين — هو للمهر الذى يجب بالوطء في غير النكاح الصحيح وقد تقدم .
والملاق جمع علاقة كعناية ، وهو ما يطلق به على الزوج من المهر أى ما يسك بالمطالبة به .
(٣) النساء : ٤ (٤) النساء : ٢٤ (٥) النساء : ٥٠ (٦) الأحزاب : (٦) ٢٣٦ البقرة .

حكمة وجوب المهر على الرجل :

تدخل المرأة بعقد الزواج في طاعة الزوج ، وتخضع لرياسته ، وتنتقل من البيت الذي ألفت به إلى بيته ، وبهذا تملكه من أمرها ما لم يكن له ، فكان عليه هو أن يقدم لها ما يرضيها بطاعته ، ويُطِيبُ نفسها برياسته .

وقد اقتضت سنة الله في الكون أن تكون المرأة سكناً للرجل ، وحرثاً للنسل . يأوى إليها فسرى همومه ، وتخفف متاعبه ، وتُغْنِي بيته ، وترى أولاده ، وهي تتطلع لقاء ما أعدت له من ذلك - إلى أن تجسد من يتكفل بالأعباء المالية للحياة الزوجية ، فيكفيها مؤنة السعي لكسب القوت ، ويُعِيدها من المال بما يسد حاجتها ، ويمكّنها من التفرغ لأداء وظيفتها ، فكان وجوب المهر لها على الزوج لإشعارها بأنها موضع بره وعطفه ورعايته ، وأنه الكفيل بحاجتها ، والعين لها على أداء وظيفتها ، فلذلك كان المهر واجبا عليه لا عليها .

وإيمانه عليها قلب للأوضاع الفطرية ، وصبره للزواجات في الزواج عما خلقن من أجله ، وزججهن إلى مهابى الفساد والسقوط (١) .

والمهر نوعان :

الأول المسمى ، وهو ما اتفق عليه عند العقد ، أو فرض بمده بالتراضى .
الثاني مهر مثل المرأة ، وهو مهر امرأة من قوم أبيها ، كأختها وعمتها ، تماثلها فيما يُعتدُّ به من صفات النساء : من السن ، والجمال ، والمال ، والدين ، والأدب ، والعقل ، والعلم ، والبكارة أو الثبوتية ، والولادة أو العقم ، وما إلى

(١) علل فقهاء الحنفية وجوب المهر على الرجل بإظهار شرف أهل وخطره ، وهم الذين وضوا للمهر حداً أدنى عشرة دراهم تحقيقاً لهذه الحكمة ، فيالبت شبرى إما هذا البهر العظيم وذلك المهر الجسيم الذى يقدر بشرة دراهم ، وهى لا ترضى خمسينة نل ، فضلاً عن هريكة في الحياة من نبات الإنسان .

ذلك . ويراعى مع هذا حال الزوج ، فإن ذا الفضل يُرَغَّب فيه ، فيُتَسَامَح معه في المهر .

ما يصلح مهراً :

يصلح مهراً كل مال متقوم معلوم ، نقداً كان أو عقاراً أو منقولاً ، قيمياً أو مثلياً ، وكل منفعة تقابل بمال .

والمال كل ما يُحَرَزُ ويقتنى ، والمتقوم هو ما يباح الانتفاع به في البعثة .

فلا يصلح مهراً ما ليس بمال : كقطرة ماء ، وحبيرة .

ولا ما كان مالا غير متقوم : كغصن وخزير .

ولا ما كان مجهولاً جهالة فاحشة تفضى إلى النزاع : كمشرين إردباء ودابة .

فإذا كانت الجهالة يسيرة ، كمشرين إردباء من القمح ، وناقاة - صحت

التسمية ، لأن المال ليس مقصود أصلياً في الزواج ، فيتسامح فيه في الزواج ما لا يتسامح فيه في عقود المعاوضات المالية .

ولو سُمي لها منفعة أرض أو دار مدة معلومة ، أو عملاً معلوماً يقوم به من

غير امتحان له : كالأشرف على استثمار أرضها أو استغلال عقارها مدة معلومة - صحت التسمية في كل ذلك .

ولو سُمي لها أن يخدمها بنفسه كانت التسمية فاسدة عند الشيخين ، لحُرمة

استخدام المرأة زوجها ، لما فيه من امتحان له ، ويكون الواجب مهر المثل .

وذهب محمد إلى صحة التسمية ، لأن المسمى منفعة لها قيمة ، غير أن القيام

بها معتذر للحُرمة ، فتقوم القيمة مقامها .

زواج الشغار :

هو زواج رجلين بامراتين تجمل فيه كل من المرأتين مهراً للأخرى ، كأن

يقول رجل الآخر : زوجنى بنتك على أن أزوجهك اختي - مثلاً - فيقبل . وسمى .

شِفَاراً خلّوه من المهر ، فان كلا من المرأتين لا تملك بهذا الزواج شيئاً ،
إذ الحر لا يملك .

وقد كان هذا النوع من الزواج معروفاً في الجاهلية فسبى عنه النبی صلی
الله علیه وسلم ، ولهذا قال بطلانه كثير من الفقهاء .
وروى عن مالك أنه يفسخ قبل الدخول لا بعده .

وذهب الحنفية إلى أن النہی عنه لوصف غير لازم هو أن كلا من المرأتين
مُجملت مهراً للأخرى ، فصحوه مجرداً من هذا الوصف ، قالوا بفساد التسمية ،
وأوجبوا مهر المثل لكل من المرأتين . وجعله بعضهم عقداً بشرط فاسد ، فيصح
ويأنقو الشرط كما تقدم في العقد المقترن بشرط ، ويجب لكل منهما مهر مثلاً .

والعالم بما يقع في مثل هذا الزواج يرجع فساد العقد ، فان ما ذهب إليه
الحنفية من تصحيحه مع إيجاب مهر المثل - بناء على فساد التسمية أو إفاء الشرط
الفاقد - لا يفي من نفوس المتزوجين ارتباط أحد المقدين بالآخر ارتباطاً
يتأثر فيه كل من البيتين بما يقع في الآخر من نزاع وشقاق . ولهذا أدخل بعض
المعلاء في الزواج المنہی عنه هنا ما إذا كان زواج كل منهما شرطاً في زواج
الأخر مع تسمية مهر لكل منهما (١) ، ونص المالكية في هذا على أنه يفسخ
قبل البناء ، ويثبت بعده بالأكثر من المسمى ومهر المثل .

أكثر المهر وأقله :

أما أكثره فلا حد له باتفاق الفقهاء ، غير أن النبي صلی الله علیه وسلم
حث على عدم الغفلة في المهور في قوله : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة »
وقوله : « إن من يمن المرأة تيسير خطبتها ، وتيسير صداقتها » .

ولا يخفى ما في الغفلة في المهور من سد باب الزواج على الراغبين فيه .

(١) راجع ص ٢٧٧ ج ٤ نيل الأوطار .

وقدم عمر أن يضع للمهور حداً يُلزم الناس بالوقوف عنده حينما رأى مفعلاً سُمِّمَ فيها ، وخاف مقبة ذلك ، فسَمَّى أن يزدق الصداق على أربعمائة درهم ، ولكنه رجع عن ذلك - روى أنه قال وهو على المنبر : لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية (يبنى من الفضة) ، فمن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت المال ، ثم نزل ، فقالت له امرأة من قريش : ليس ذلك إليك يا عمر . فقال : ولم ؟ قالت : لأن الله تعالى يقول : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً » ، فقال عمر : اللهم عفواً ، كل الناس أقره عن عمر . ثم رجع إلى المنبر وقال : « إني كنت نهيتكم أن تزيدوا في صدقات النساء على أربعمائة درهم ، فمن شاء فليعط من ماله ما أحب » (١) .

وأما أقل المهر فقد اختلف فيه :

١ - فمن مالك رضى الله عنه - أقله ربع دينار .

٢ - وعن سعيد بن جبير - أقله خمسون درهما .

٣ - وعن إبراهيم النخعي - أقله أربعون درهما .

٤ - وعن ابن شبرمة - أقله خمسة دراهم .

ولا دليل لقول من هذه الأقوال على أن المهر لا يصبح بأقل منه ، ولا يكفي في الدلالة على ذلك موافقتها لوقائع حصلت في زمن النبوة كالأخفى .

(١) قد يقال - إن عمر لا يخفى عليه أن ذكر التنطابق الآية يراد به المبالغة في النهي عن الرجوع في المهور قليلة كانت أو كثيرة ، وهذا لا ينال من الناس من المغالاة فيها إذا أدت إلى مفسدة : فكيف يرجع عمر عن قوله حتى قيل إن امرأة خاضت عمر فقصته .

فلقول : إن عمر رضى الله عنه لو أنه أراد أن يرشد الناس إلى ما هو أحب من غير الإلزام لكان قوله موافقاً لما حث عليه الرسول وما كان له حيث أنه أن يرجع عنه ، ولكن الواقع أنه أراد أن يرمي الناس إلى إلزامهم بالاندفاع الحاجة إلى الإلزام به ، لأن ضرر المغالاة لم يبلغ في زمنه مبلغ المضار العامة التي تتطلب العلاج بالإلزام .

• — وعند الحنفية — أقله عشرة دراهم .

واستدلوا به بما أخرجه الدارقطني من حديث جابر : « لا مهر أقل من عشرة دراهم » : وهي تساوي ربع جنيه مصرى ، أو ربع دينار .

٦ — وعن عمر وابن عباس والحسن البصرى وابن السيب والأوزاعى والثوري والشافعى وأحمد — أن أقله كل ما يصلح ثمنا أو أجرة .
واستدلوا به بالنقل والعقل :

(١) أما النقل فمنه قوله تعالى : « وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محسنين غير مسافحين » ، فقد ذكر المهور بلفظ الأموال من غير قيد ، فتناولت القليل والكثير ، والحقير والخطير .

ومنه الأحاديث الكثيرة المصروفة بجواز النكاح بالقليل من المهر كالأثر روى جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا ملء يديه طعاما كانت له حلالا » ، والذي روى عامر بن ربيعة أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نملين ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أرضيت من نفسك ومالك بنملين ؟ » قالت : نعم . فأجازه ، وما روى عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إنى قد وهبت نفسى لك ، فقامت قياما طويلا ، فقال رجل : يا رسول الله ، زوجيتها إن لم يكن لك بها حاجة . فقال صلى الله عليه وسلم : « هل عندك من شيء . تصدقها بإياه ؟ » فقال : ما عندى إلا إزارى هذا . فقال ﷺ : « إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك ، فالتمس شيئا » ، فقال : ما أجد شيئا ، فقال صلى الله عليه وسلم : « التمس ولو خاتما من حديد » ، فالتمس فلم يجد شيئا ، فقال صلى الله عليه وسلم : « هل مملك من القرآن شيء ؟ » قال : نعم ، سورة كذا وسورة كذا — وسعى سورا — فقال صلى الله عليه وسلم : « ملكتكم !

بما مملك من القرآن » ، وفي بعض طرق الحديث الصحيحة : « زوجتكها » ،
وفي بعضها : « فعلها من القرآن » .

(ب) وأما العقل فإن عقد الزواج من عقود المعاوضات ، وشأنها في الشريعة
أن : يوكل أمر البذل فيها إلى تقدير المتعاقدين ورضاهما ، وذلك ملائم لما ورد
في الكتاب والسنة الصحيحة ، فلا وجه للمدول عنه ^(١) .

(ج) وما استدلل به الحنفية مردود عند المحدثين ^(٢) ، ولو صح لكان
معارضاً بما هو أقوى منه من الأحاديث الكثيرة التي ذكرنا بعضها ^(٣) .

الحقوق المتعلقة بالمهر :

يتعلق بالمهر في الابتداء — أى عند وجوبه — ثلاثة حقوق :

الأول — حق الله تعالى ، وهو أن يكون عشرة دراهم على الأقل عند
الحنفية ، وأن يكون مالا متقوما عند جمهور العلماء .

الثاني — حق الولي ، وهو ألا يقل عن مهر المثل إذا كان المرأة ولي عاصب

الثالث — حق المرأة ، وهو كحق الولي .

وينبغي على هذا ثلاثة أمور :

١ — أن المتعاقدين لا يملكان جعل الزواج من غير مهر ، ولا بمهر أقل
من المقدّر لأقله . ومتى وقع العقد صحيحاً انعقد موجبا للمهر ، سواء أسمى تسمية .

(١) راجع ص ٤١٠ - ٢ : أعلام الموقعين

(٢) قال عنه ابن القيم : « أنه غير صحيح ، بل هو من وضع حزام بن عتيان ومبشر
ابن عبيد الحبس ، وقد صح عن جابر — الذي روي عنه — أنه أتى بخلافه ، فأجاز
النكاح بالقليل والكثير (ص ٥٢ - ٣ ، أعلام الموقعين) .

(٣) راجع ٣٠٩ — ٣١٠ - ٦ . نيل الأوطار

(م — ١١ الزواج)

صحيحة أو غير صحيحة ، أم سكنت عنه ، أم نفى ، لأن عقد الزواج عقد انضمام وازدواج ، يقصد به التمتع والتفاسل ، فليس المهر جزءاً من نهومه ، ولا غرضاً من أغراضه ، بل هو حكم من أحكامه ، ولا يشترط في العقود ذكر أحكامها فيها ، وشرط نفيه شرط فاسد ، يصح معه العقد ويلغو الشرط كما سبق (١) .

٢ — أن البالغة المأقولة إذا تزوجت نفسها بأقل من مهر المثل كان لوابها الماصب أن يعترض ، لأن رخصتها يسقط حقها دون حق .

٣ — أن الولي إذا زوج البالغة المأقولة بأقل من مهر المثل كان لها أن تعترض ، لأن رضاه يسقط حقها دون حقها ، وإذا زوج فاقده الأهلية بأقل من مهر المثل وكان أصلاً أو فرعاً معروفاً قبل العقد بسوء الاختيار ، أو غير أصل وفرع — كان الزواج فاسداً كما تقدم .

ويكون المهر في الانتهاء — أى بعد وجوبه في ذمسة الزوج — حقا خالصا للمرأة ، قليلا كان أو كثيرا ، فلها أن تطالب به ، وأن تقبازل عنه كلا أو بعضا ، وليس لأحد أن يعترض عليها .

(١) يترتب على انعقاد الزواج صحبا — وجوب للمهر وإن لم يسم — فيكون المهر من مقتضيات العقد ، فإذا سمي كان لابد من مطابقة القبول للإيجاب فيه ولو ضمنا ولا يطل العقد كما سبق في شروط الانعقاد . وإذا سكنت عنه فإن هذا لا ينافي مقتضى العقد ، بل يمد رضا بالأحكام إلى مهر المثل الذى هو الموجب الأسلى عرفا ، وهذا مقبول .

أما الاتفاق على نفيه فهو مخالف ومصادرة لمقتضى العقد ، والقول بصحته وإنهاء المهر يجرى العقد عند إنشائه مقترنا بما يثير النزاع في التمثل ، ويتضمن تفريرا بالرجل ، فإنه يقبل العقد على النفي ، ثم يكون للمرأة التى وافقته على النفي أن تطالب به مهر المثل الذى لم يرس به ، وتجاوب إلى طلبها ، فلا قيل : إن العقد يقصد بذلك كما يعطل بمخالفة القبول للإيجاب في المهر — لكان له وجه من الفتوى ، وهو ما ذهب إليه المالكية ، قاله المسوقى في حاشيته (ص ٢٩٤ ج ٢) عن المهر : « ومعنى كونه ركا أنه لا يصح اشتراط إسقاطه ، لأنه يشترط تسميته عند العقد ، فلا يرد أنه يصح نكاح التفويض ولم تقع فيه تسمية » . وحكمه عند عدم وجوب النسخ قبل الدخول ، أما بعده فيثبت بمهر المثل (راجع ص ٣٠٣ ج ٢ : حاشية المسوقى على الفرح الكبير) .

ما يجب به المهر :

يختلف مناهج وجوب المهر عند الفقهاء باختلاف حكم العقد :

فمنها : وجوبه في الزواج غير الصحيح هو الدخول الحقيقي ، وبدونه لا يجب شيء كما تقدم ، وبه يجب المهر وجوباً مؤكداً لا يحتمل السقوط بالأداء أو الإبراء . ومثله في ذلك - الوطء بشبهة .

ومناهج وجوبه في الزواج الصحيح عندم - هو العقد ، فمتى وقع صحيحاً وجب المهر ، غير أنه يجب محتملاً للسقوط . كلا أو بعضاً حتى يوجد ما يؤكده ، فإذا وجد ما يؤكده امتنع سقوطه إلا بالأداء أو الإبراء .

ويؤكد وجوب المهر في النكاح الصحيح أحد أمور ثلاثة :

الأول - الدخول الحقيقي ، وهو الوطء ، لقوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة » ، ولأن الوطء استيفاء المقصود بالعقد من التمتع الموصلة إلى النسل عادة ، وباستيفاء المقصود عليه يتقرر البذل ، فيتقرر وجوب المهر .
الثاني - الخلوة الصحيحة^(١) ، والمراد بها أن يجتمع الزوجان بعد العقد الصحيح آمنين من اطلاع أحد عليهما بغير إذنهما ، وليس هناك مانع - طبعي أو شرعي أو حسي - يمنع الزوج من التمتع الكامل بامرأته .

فإذا اختل بها وكان العقد فاسداً ، أو كان صحيحاً ولم يأمن دخول ثالث عليهما ، أو كان هناك مانع من الجماع طبعي كصغر أو مرض . لا يستطاع معه الجماع ، أو شرعي كحيض ونفاس أو صوم فرض ، أو حسي كرتق أو قرن - كانت الخلوة فاسدة^(٢) .

وإنما كانت الخلوة الصحيحة مؤكدة لوجوب المهر عند الحنفية :

(١) راجع ص ٣٤٧ - ٣٤٨ ابن عابدين .
(٢) العنة لا تمنع من صحة الخلوة باتفاق ، لأن الأصل في الجيلة الإنسانية السلامة ، والوقوف على حقيقة العنة متعسر ، والجب كذاك عند الإمام حون الصاحبين .

١ - لقول: تعال بعد النهي عن الرجوع في المهر : « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض »^(١) ، قالوا: إن الإفشاء إليها معناه الاختلاء بها ، مأخوذ من الدخول في الفضاء وهو الخلاء ، وقد روى السكبي عن ابن عباس أن الإفشاء هو الحصول معها في لحاف واحد جامعها أولم يجامعها ، واختاره الفراء .
٢ - ولأن المرأة بالاختلاء بالرجل تكون قد فلتت كل ما في مقدورها لتسكينه من استيفاء حقه ، فيقرر حقها في المهر ، وتقصر الزوج في استيفاء حقه لا تؤاخذ هي به .

وقد يؤيد هذا ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المرأة التي تزوجها من بني غفار حين أبصر بكشفها بياضا ، فأعماز من الفراش وقال لها : « خذي عديك ثيابك ، والحقى بأهلك » ، وفيه أنه ﷺ لم يأخذ مما آتاها شيئا^(٢)

وإذا ما بها فامتعت فسدت الخلوة بالثيب دون البكر . وقد قالوا في الفرق بينهما : إر حياء البكر يحملها على اللانعة طبعها ، فلا تجامع إلا بشيء من القهر ، بخلاف الثيب ، فإن امتناعها يدل على اختيارها لعدم تأكيد المهر^(٣) .

والشافعي يرى أن الخلوة لا تؤكد وجوب المهر ، لأن التوكيد إنما يكون بتسليم المعقود عليه ، ولا تسليم له إلا بالوطء . أما الإفشاء في الآية فقد روى عن ابن عباس ومجاهد والسدي أنه كناية عن الجماع ، ويرجح أن العرب إنما تسكني عما يستعجب من ذكره ، والخلوة ليست منه ، وأن تعدية الفعل إلى تدل على معنى الوصول ، وهو أنسب بالجماع^(٤) .

وتوسط مالك رضي الله عنه فقال: إن أطال المسكث معها واستمتع بما دون الوقاع - كان لها المهر كاملا ، وإلا كان لها نصف المهر^(٥) .

(١) ٢١ : النساء . (٢) راجع التفريق لميب في كتابتنا : « الفقرة بين الزوجين » .

(٣) من ٣٥٢ ج ٢ : ابن عابدين . (٤) من ٥٣ ج ٢ : روح المعاني .

(٥) من ٢٢ ج ٥ : للذوية .

ونرى أن الفقهاء لو قالوا : إن مناط وجوب المهر في النكاح الصحيح هو الاستمتاع بالمرأة بعد عقد صحيح - لكان كلامهم مطابقاً لقوله تعالى : «فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة»، ولكان المقدر هو جزء المضاف لا كله^(١)، والاستمتاع يشمل الوطء - وهو الدخول - ويشمل مادونه - وهو الخلوة على نحو ما فسرهما الإمام مالك رضي الله عنه ، وهو المناسب لتفسير ابن عباس للأفضاء في قوله تعالى : «وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض» بأنه الدخول معها في لحاف واحد . فإن هذا الوضع لا يغفل عن استمتاع على وجه ما ، وبهذا يرد قول الشافعي : إن تسليم المقود عليه لا يكون إلا بالوطء ، لم لا يكون بمحصول الاستمتاع على أي وجه ؟ ، وقد عُدَّ الإمام أحمد من استيفاء المقود عليه هنا التقبيل واللمس بشهوة ولو في غير خلوة ، وهو ملائم لإطلاق الاستمتاع في الآية .

تفسيه:

تبين لك أن الخلوة متى كانت صحيحة - كانت كالدخول الحقيقي في تأكيد وجوب المهر عند الحنفية والمالكية مع ملاحظة الاختلاف في تفسير الخلوة الصحيحة وهي مثله أيضاً في إيجاب المدة وما يترتب عليها إذا طلقت المرأة بعدها غير أن الطلاق بعدها يكون بائناً لا رجعيًا ولو كان بلفظ صريح .

(١) المهر وانفة زوجية - كلاماً حق مالي لا يجب لأحد عقد صحيح ، وقد كمال الفقهاء في الندة : إن مناط وجوبها الإحساس بالترتب على عقد صحيح ، وقياساً على هذا يكون مناط وجوب المهر الاستمتاع المترتب على عقد صحيح ، وقد عرف المالكية المهر بأنه ما يبطل للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها (ص ٢٩٣ - ٢٩٤ : حاشية المسوقي على الشرح الكبير) ، وما يدفع عند العقد من المال على أنه من المهر يدفع في الواقع كمرتزق لحساب ما يتقرر وخوبه بعد ذلك ، من مهر بالدخول وما في منافع ، أو منة بالفرقة قبل ذلك ، فإذا كان الدفع أول من المبتدئ طوبى الزوج بالباطل . وبهذا الاعتبار قد يكون لقائل أن يقول : ليس للمرأة أن تنزل من زوج عن حقها في المهر إلا بعد تحسام وجوبه بالاستمتاع ، ولا أن تنزل عن حقها في النعمة إلا بعد تمام وجوبها بالطلاق أو بموت الزوج .

وتخالف الخلوَّة الصحيحة الدخول الحقيقي في أنها لا تحل الطائفة ثلاثاً
زواجها الأول ، ولا تحرم بها بنت المرأة المختلف بها ، ولا يصير المراءى منها مراجعاً
ولا محصناً .

ولا أثر للخلوة الفاسدة إذا وقعت بعد عقد صحيح ، ثم وقع الطلاق بعدها
إلا أنها ترجب العدة احتياطاً . واختار القُدوري التفصيل فقال : « إن كان
الفساد لمانع شرعى كالصوم وجبت ، وإن كان لمانع حسي كالرتق لا تجب » ،
يعنى لإمكان الوصول في الحالة الأولى دون الثانية (١) .

الثالث من مؤكدات وجوب المهر في النكاح الصحيح عند الحنفية - موت
أحد الزوجين ولو بفعله . وهو مؤكد لوجوب المهر وإن لم يسم ، قالوا : لأنه
وجب بالقد وجوباً محتملاً للسقوط كلاً أو بعضاً ، فإذا حصل الموت استحال
وقوع ما يسقطه ، فتقرر الوجوب ، والموت لم يسه في الشرع مسقطاً للحقوق
الواجبة .

موت الزوج :

والاختلف بين العلماء في أن المرأة إذا مات عنها زوجها بعد أن سمى لها
المهر وقيل أن يدخل بها - تستحق المسمى كاملاً .

واختلفوا فيما إذا مات قبل الدخول وقبل التسمية :

فذهب الحنفية إلى أنها تستحق مهر المثل كاملاً ، لما روى عن عبد الله
ابن مسعود - أنه سئل في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض
لها صداقاً ، قال - بعد زمن - أرى لها مثل مهر نساها لا وكس ولا شطط ،
ولها الميراث وعليها الندة ، وشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ
قضى في بروع بنت واشق الأشجعية مثل ما قضى به ابن مسعود ، وشهد بذلك

(١) راجع ص ٦١٥ ٦٢ : ابن عابدين .

ناس من أشجع ، ففرح ابن مسعود بذلك فرحاً لم يفرح مثله في الإسلام . وهو حديث صحيح بين فيما ذهب إليه الحنفية ، وبه قال أحمد بن حنبل وابن أبي ليلى وغيرهما (١) .

ويكون للمسي في الحالة الأولى ، ومهر للثل في الحالة الثانية - أو ما بقي منهما على الزوج - ديناً في تركته ، يقدم أدائه على تقسيمها بين الورثة .

وروى عن علي وابن عباس وابن عمر - أن العقد إذا خلا من التسمية لا يجب للمرأة بالموت بعده شيء ، لعدم الدليل على الوجوب ، وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي ، وإليه عدل الشافعي أخيراً ، وقال : إنه لا يحفظ حديث ابن مسعود في بروج بنت واشق من وجه يثبت مثله ، وإنه لو ثبت عنده لقال به .

ونحن مع الحنفية والحنابلة في وجوب المهر المسمى أو مهر المثل كاملاً للتوفي عنها قبل الدخول ولو لم يثبت حديث بروج ، لأن المهر لم يجب هنا في مقابل الاستمتاع الحلال كما هو الشأن في المهور ، إذ لا استمتاع ، وإنما وجب تنميماً للمرأة ، وتحقيقاً للوعة الحزن والأسى بموت الزوج ، ومناط وجوبه هو موت الزوج بعد عقد صحيح وبدون دخول ، ولا وجه حينئذ للفرقة بين من سمى لها ومن لم يسم لها (٢) . فيثبت مهر المثل الثانية قياساً على ثبوت المسمى للأولى . هذا هو ما يتعلق بموت الزوج قبل الدخول .

ومثل موته عند الحنفية ما لو قتل نفسه ، أو قتله غيره ولو كان القاتل المرأة ، لأن مناط وجوب المهر عندهم هو العقد الصحيح وحده وقد تحقق . وخالفهم زفر والأئمة الثلاثة فيما إذا كانت هي التي قتلته ، فقالوا : إنها لا تستحق شيئاً من المهر ، بل يسقط حقها فيه كما يسقط حقها في الميراث ، وهو بين .

(١) راجع ص ٣١٨ - ٦٠ : قبل الأوطار .

(٢) راجع باب المنة في كتابنا « الفرقة بين الزوجين » ، ص ٦٠ : من كتابنا « أصول التشريع الإسلامي » (ط ٤) .

موت المرأة :

أما موت المرأة بعد العقد الصحيح وقبل الدخول - فهو مؤكد لوجوب المسمى باتفاق ، ومؤكد لوجوب مهر النسل أيضاً عند الخفية ولو كانت المرأة هي التي قتلت نفسها ، فيؤخذ المهر من الزوج ، ويضم إلى تركتها ليأخذ كل وارث نصيبه منه .

وخالفهم زفر والشافعي فيما إذا قتلت نفسها ، فقالا بسقوط حقها في المهر ، لأنها فوتت على الزوج حقه في الاستمتاع بها ، فيسقط ما يقابله ، وتكون كالتي ارتدت قبل الدخول ، أو فعلت مع أصل الزوج أو فرعه ما يوجب حرمة المصاهرة وهو وجيه^(١) .

ما يجب من المهر :

أولاً - عندما يسمى المهر تسمية صحيحة :

إذا سمي المهر تسمية صحيحة فقد يكون هذا في عقد صحيح أو في عقد فاسد :
١ - فإذا كانت التسمية صحيحة في عقد صحيح وجب المسمى وجوباً محتملاً للسقوط كلاً أو بعضاً حتى يقع أحد المؤكدات الثلاثة ، فحينئذ يقرر وجوبه ولا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

وإذا وقعت الفرقة قبل وقوع أحد المؤكدات - فإن كانت بسبب اختيار أحدهما نفسه بالبلوغ أو الإفاقة سقط المهر كله ، فلا يكون للمرأة أن تطالب الزوج بشيء - وكذلك إذا كانت بسبب من قبلها ، كزناها ، وفعلها مع أحد

(١) وقد يقال : إن التي ماتت قبل الاستمتاع بها تكون كالتي قتلت نفسها : لاشيء لها : لا مهر لعدم الاستمتاع . ولا مئة لأن المنة إنما يجب لتمتعها هي لا لتمتع ورقتها ، وقد ذكرنا قبل أن العقد وحده ليس منوطاً كاملاً لوجوب المهر ولا لوجوب المنة ، بل منوط لوجوب المهر الاستمتاع بعد عقد صحيح ، ومنوط لوجوب المنة موت الزوج بعد عقد صحيح أيضاً ، أما موت المرأة فلا يثبت به حق لها قبل الزوج ، إذ لا دليل على ذلك من كتاب أو سنة فيه لفظ .

أصول الزوج أو فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة ، وكالتفريق بسبب عدم الكفاءة أو الذنب في المهر ، أو بسبب جنونها أو مرضها بتعوى برص أو جذام . وإذا وقعت الفرقة بسبب من قبل الزوج — غير اختياريه نفسه بالبلوغ أو الإفاقة — كأن طلقها ، أو فرق القاضي بينهما بسبب جنونه أو مرضه بنحو برص أو جذام — سقط نصف المسمى ، لقوله تعالى : « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » (١) .

وقد قالوا : إن هذا هو المقول هنا مراعاة لوجهتين من النظر متعارضتين : أولاها — أن الزوج هو الذي أوقع الفرقة مختاراً — أو كان السبب في إيقاعها — فقوت على نفسه الاستمتاع بدون تدخل من المرأة ، وهذا يقتضى وجوب المهر كله ،

ثانيهما — أن الموقوف عليه بقى سالماً لم يمس ، وهذا يقتضى عدم وجوب شيء منه .

فتخفيفاً عن الزوج من جهة وتطييباً لخاطر المرأة من جهة أخرى — أوجب الشارع نصف المهر .

وقولهم : إن الموقوف عليه بقى سالماً لم يمس ، وإن هذا يقتضى عدم وجوب شيء من المهر قول صحيح في نظرنا ، لأن مناط وجوب المهر هو الاستمتاع بعد عقد صحيح ، وهو لم يتحقق ، فلا يجب مهر ، وإنما تستحق المرأة ما يعادل نصف المهر المسمى تطييباً لخاطرها كما قالوا ، وتخفيفاً للوعة الحزن والأسى التي أصابتها بسبب من قبل الزوج . وهذا هو سبيل وجوب المهر لا التمسك به ، وتقدير المهر ينسب من المهر لا يقتضى أن يكون المدفوع مهرأ ، لأن المبرة في التصرفات الشرعية للمعاني لا للإلفاظ (٢) .

(١) ٢٣٧ : البقرة .

(٢) راجع باب التمسك في كتابنا « الفرقة بين الزوجين » .

تنبيه :

قد تكون التسمية صحيحة وفي عقد صحيح ولا يجب للسئ ، وذلك فيما إذا زوجت الرشيدة نفسها بكفء وأقل من مهر المثل ولها ولي عاصم لم يرض بالأقل ، فإن الزوج يطالب بتكميل مهر المثل أو يفسخ العقد ، فالواجب هنا هو مهر المثل وإن كانت التسمية صحيحة وفي عقد صحيح .

التسمية الصحيحة بعد العقد :

قد يقع العقد الصحيح خاليا من التسمية ، ثم تكون بعده تسمية صحيحة بالتراضي أو بحكم القاضي بناء على طالب المفوضة (١) ، وحينئذ تأخذ التسمية حكم التسمية المفترقة بالمقد .

فإذا حصل أحد المؤكيدات فقرر السئ كله ولا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء باتفاق .

وإذا لم يحصل أحد المؤكيدات ووقعت الفرقة بخيار البلوغ أو بسبب من قبل المرأة سقط للمهر كله باتفاق أيضا .

وإذا وقعت بسبب من قبل الزوج كان الواجب موضع خلاف :

ذهب المالكية والشافعية إلى أن الواجب هو نصف ذلك الذي سمي بعد العقد ، وأنه لا فرق بين تسمية تقرن بالعقد وتسمية تكون بعده ، لأن معنى قوله تعالى : « فنصف ماقرضتم » فنصف ماقرضتم ، وهو مطلق يشمل ما قدر عند العقد وما قدر بعده ، وهو ظاهر .

(١) المفوضة - بالواو المقعدة مكسورة مفتوحة هي التي خلا عقد زواجها من تسمية المهر ، سميت بذلك لأنها فوضت أمر المهر إلى الزوج أو إلى الولي إذا كانت كبيرة ، أو نوس وليها أمر مهرها إلى زوجها إذا كانت صغيرة .
والمفوضة أن تطالب زوجها بعد المقبول الدخول بأن يرضيها مهر إرضيها ، فإن قبل والا رفضت أمرها إلى القاضي ليأمره بأن يرضيها ما ترضى به ، فإن امتنع قام مقامه وقرض لها مهر المثل (راجع حديث ابن مسعود في القول عنها قبل الدخول وقبل القرض) .

وذهب الحنفية إلى أن الواجب في هذه الحالة هو اللثمة ، قالوا : لأن المفروض الذي يقبل التنصيف بحكم قوله تعالى : « فنصف ما فرضتم » - لا ينصرف في العرف إلا إلى ما فرض عند العقد ، ومتى خلا العقد من التسمية كان حكم اللثمة في قوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتوهن » ، فيكون الواجب هو اللثمة . (١)

وهو غير مقبول ، إذ ليس هناك عرف يؤيده كما زعموا ، ولا يخفى أن الموجب الأصلي للعقد هو مهر اللثل ، وإنما حل للمفروض محل مهر اللثل لرضا العاقدين بما فرضا ، ولا فرق بين رضاها بفرض عند العقد ورضاها بفرض بعده ، بدليل عدم الفرق في حق تأكد المهر كله ، وسقوطه كله .

ونحن نرى أن الواجب هو نصف المسمى كما قال المالكية والشافعية ولكنه يجب متعة لا مهراً كما قدمنا .

٢ - وإذا كانت التسمية صحيحة في عقد فاسد - لم يجب بالعقد شيء . كما تقدم في حكم العقد الفاسد ، فإذا دخل بها دخولا حقيقياً وجب لها مهر المثل إلا أن يكون المسمى أقل منه ، فيجب لها المسمى ، فالواجب هنا دائماً هو الأقل من المسمى ومهر المثل .

ثانياً - عند عدم التسمية الصحيحة :

تشمل هذه الحالة التسمية الفاسدة ، والسكوت عن المهر ، ونفيه .

فإذا كان العقد في أية صورة من هذه الصور صحيحاً - وجب به مهر اللثل وجوباً محتملاً للسقوط كما سبق ، فإذا حصل أحد اللوكدات تقرّر مهر المثل ، فلا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، ونحن معهم في هذا ، غير أننا نرى أن ما يجب

(١) وبأحد حكم المفروض بعد العقد عند الحنفية - كل زيادة زهدت في المهر بعده ، أما الخط منه - أي الاتفاق على نفس شيء منه - فيلتحق بالأصل عند صاحبه دون الامتصاص ، فينصف الباقي بعد الخط عندهما والكل عنده .

بالدخول أو الخلوة مهر ، سبب وجوبه الاستمتاع بعد عقد صحيح ، وما يجب بالموت متعة سبب وجوبها موت الزوج بعد عقد صحيح .
وإذا لم يقع أحد المؤكدات - فإن وقعت الفرقة بسبب اختيار أحدهما نفسه بالبلوغ ، أو بسبب من قبل المرأة سقط المهر كله ولا شيء لها ، وإن وقعت بسبب من قبل الزوج - غير اختياره نفسه بالبلوغ - وجبت المتعة ، لقوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، ومتعهن على المهر المسمى قدره وعلى اللقطة قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين » . ولا تجب المتعة عند الحنفية في غير هذه الحالة ^(١) ، واختلف العلماء في وجوبها أو استحبابها في غيرها .

ونحن نرى وجوب المتعة لكل مطلقة قبل الدخول أو بعده ، عملا بقوله تعالى : « وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على اللتين » ^(٢) ، ووجوبها للمتوفى عنها قبل الدخول أو بعده على نحو ما بيناه في كلامنا عن المتعة في الفرقة بين الزوجين .

ثالثاً - عند تسمية أقل من عشرة دراهم :

إذا سمى الزوجان أقل من عشرة دراهم اعتبر المسمى عند الحنفية عشرة دراهم كاملة ، فإذا وقع أحد المؤكدات تقرر ، وإذا لم يقع أجد للمؤكدات ووقعت الفرقة بسبب خيار البلوغ ، أو بسبب من قبل المرأة لم تستحق شيئاً ، وإذا وقعت بسبب من قبله استحققت خمسة دراهم .

ويرى زفر أن التسمية في هذه الحالة فاسدة ، لأن المسمى لا يصلح مهراً فيكون حكمها حكم عدم التسمية .

(١) راجع من ٣٠٣ : ٢٦ ، البائع ، ٢٤٥ : ٢٦ ابن عابدين .

(٢) ٢٤١ : البقرة .

رابعاً - عند ربط المهر بشرط :

قدّمنا أن عقد الزواج إذا اقترن بشرط ملائم صح العقد والشرط
بجميعاً ، وإذا اقترن بشرط غير ملائم صح العقد وبطل الشرط ، وذلك ببيان
الحكم ارتباط العقد بالشرط ، فأما إذا رَبطَ العاقدان المهرَ بشرط فَتَحَتَ
هذا صور أربع :

١ - أن ترضى المرأة بأقل من مهر مثلها في نظير منفعة مباحة ليست واجبة
بالعقد ، يؤديها الزوج لها أو لأحد محارمها ، كالأل يتزوج عليها ، أو لا يخرجها
من بلدها ، أو يزوج أباهما أخته ، أو يقلد أخاها عملاً يرتزق منه ، فإن وفى
الزوج بما شرط من ذلك كان لها المسمى ، وإلا وجب مهر المثل ، لأنها لم ترض
بما هو أقل إلا لتحقيق النعمة للشروط ، وقد فانت ، ففانت معها الرضا .

وإذا كان المشروط مضرة لها ، كأن يتزوج عليها ، أو منفعة غير مباحة
كأن يطعمها خنزيراً ، أو يطلق ضرتها^(١) ، أو منفعة مباحة لفير محرم لها - فلا
أثر لقواتها ، ويجب المسمى .

٢ - أن يرضى الزوج بأكثر من مهر المثل في نظير وصف مرغوب فيه .
كالجمال والبكارة ، فإذا تحقق الوصف وجب المسمى ، وإلا وجب مهر المثل ،
لأن الزوج لم يرض بالزيادة إلا لفرض مباح ، فإذا فانت انتفى الرضا .

٣ - أن يكون المسمى من المهر مساوياً لمهر المثل ، وحينئذ يجب المسمى
تحقق الشرط أو لم يتحقق ، ولمصلحة الزوج كأن أم لمصلحة المرأة .
وكذلك إذا كان المسمى أقل من مهر المثل والشرط منفعة للزوج ، أو كان

(١) مثلوا بطلاق الشرة للمنفعة المباحة وهي غير مباحة لورود التهي عن اشتراطها فيما
روى البخاري عن أبي هريرة أنه سئل الله عليه وسلم قال : « لا تسأل المرأة طلاق أختها
لتنفخ صحنها » زاد فيه ابن حبان « فإن المسلمة أخت المسلمة » ، ولهذا جعلوا التهي خاصاً
بشرط طلاق المسلمة (راجع ص ١٧٥ ج ٩ : فتح الباري) .

أكثر من مهر المثل والشرط منفعة للمرأة .

٤ — أن يكون المسمى مابين على تقديرين مختلفين : كأن يتزوجها على مائة إن أقام بها ، وعلى مائتين إن سافر به ، أو على مائة إن لم يتزوج عليها ، وعلى مائتين إن تزوج عليها .

أو يتزوجها على ألف إن كانت ثيبا ، وعلى ألفين إن كانت بكرا ، أو على ألف إن كانت دمية . وعلى ألفين إن كانت جميلة .

وفي ذلك خلاف بين الأئمة :

قال الصاحبان : التسميتان صحيحتان ، فأى الشرطين تحقق وجب ماسمى له ، لأن لكل تقدير مسمى واحد رصيا به ، ويمكن العمل بمقتضاه من غير نزاع ولا ضرر . وهو كلام بين .

وقال زفر : التسميتان فاسدتان ، للجهالة الناشئة من التردد (١) فسواء تحقق الشرط الأول أم تحقق الثاني يجب مهر المثل ، لا يزيد على الأكثر لرضاها به ، ولا يقل عن الأقل لرضاها به .

وقال أبو حنيفة : إذا تحقق الشرط الأول منهما وجب ماسمى له وإلا وجب مهر المثل : لا يزيد على الأكثر ، ولا يقل عن الأقل ، لأن التسمية الأولى منجزة . ليس فيها تعليق على خطر ، فوقعت صحيحة ، أما الثانية فهي معاقبة على خطر ، وإذا تحقق المعلق عليه فيها اجتمع تسميتان ، فكانت الجهالة ؛ فوجب مهر المثل (٢) .

(١) واجمع توجيه الفقهاء لرأى زفر في ص ٢٠٩ - ٢٧٤ تكملة فتح القدير .

(٢) هذا هو توجيه صاحب الفتح لرأى أبي حنيفة ، وهو لا يستقيم إلا في المتأخرين الأول والثاني وما شابههما من كل تردد بين أمرين أو فاسدا مطوم الوقوع في الحال وتائبهما عتلت الوقوع في المستقبل ، فأما في المتأخرين الثالث والرابع وما شابههما من كل تردد بين أمرين أحدهما واقع في الحال ولا يقلل الارتفاع - وكذلك في المتأخرين الأول والثاني إذا عكس الترتيب فلا يستقيم التعليل ، وقد روى أن أبا حنيفة مع صاحبيه في التردد بين القبح والجمال . (راجع ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٢٠٩ : النهاية وفتح القدير ، ٣٠٠ - ٢ : ابن عابدين ، ٢٠٨ - ٢٠٩ : البائع) .

تعجيل المهر وتأجيله:

المهر كثيره من الحقوق المالية ، يصح تعجيله كله ، وتأجيله كله ، وتعجيل بعضه ، وتأجيل بعضه الآخر إلى أجل قريب أو بعيد ، وبصح جملة أقسامها من: أوبة أو متفاوتة تؤدي في أوقات معينة.

فإذا كان هناك اتفاق على شيء من ذلك عمل به، وإلا اتبع في كل بلد ما جرى به العرف فيه ، فإن للعرف عرفاً كالشروط شرطاً .

وإذا كان هناك اتفاق على تأجيل كل للمهر - فلاحق للمرأة في الامتناع عن زوجها عند الطرفين ، لأن رضاها بتأجيل الكل يسقط حقها في الامتناع . وواقعهما أبو يوسف فيها إذا كان التأجيل إلى أقرب الأجلين : العلق أو الوفاة ، فأما إذا كان التأجيل إلى أجل معلوم غير ذلك فلها أن تمتنع عنه لأن رضاهما بهذا التأجيل يسقط حقه في طلب الطاعة ، إلا إذا شرط عليها عدم الامتناع .

وللمرأة - إذا لم يكن هناك اتفاق على التأجيل - أن تمتنع عن زوجها حتى يعطيها ما اتفق على تعجيله ، أو جرى العرف بتقديمه ، فقد روى أن عالياً لما تزوج فاطمة - رضي الله عنهما - أراد أن يدخل بها، فدعاه الرسول ﷺ حتى يعطيها شيئاً ، فقال : يا رسول الله ، ليس لي شيء ، فقال له : أعطها درعك الحطمية (١) فأعطاهادرعه ، ثم دخل بها .

وتعجيل بعض للمهر مستحب لا واجب ، فقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً .

(١) نسبة إلى الحطم - بفتح هـ - فكأن - لأنها تحطم السيوف ، أو إلى حطمة - بضم هـ - ابن عمار (بطن من بني عبد القيس) كانوا يمتنون الدروع .

ضمان للمهر :

مضى وجب المهر مسمى أو غير مسمى - كان للمرأة أو وليها أن تستوفى للعصول عليه بأخذ كفيل عن الزوج ، أو رهن منه ، ويصح أن يكون الكفيل قريباً للزوجين أو لأحدهما أو أجنبياً عنهما .

وتطبق على الكفالة هنا أحكام الكفالة العامة ، فلا بد من قبول المكفول له في المجلس ، ولا يرجع الكفيل على المكفول عنه إلا إذا كانت الكفالة بإذنه . وهي عقد تبرع يقع نافذاً إذا كان في صحة الكفيل . فإذا وقع وهو مريض مرض الموت أخذ حكم الوصية ، فلا بد من إجازة الورثة إذا كان المكفول له أو عنه وارثاً ، أو كان غير وارث وزاد المكفول عن ثلث التركة .

وإذا كفّل الأب ابنه الصغير الفقير فلا رجوع له عليه إلا إذا أشهد عند الأداء أنه أدى ليرجع ، لأن العادة جرت بأن يدفع الآباء المهور عن أبنائهم الفقراء ، فإذا أراد الأب غير المعتاد وجب أن يشهد .

وإذا لم يكفل الأب ابنه فليس للمرأة أن ترجع عليه ، إلا إذا كان ولياً على مال ابنه التقي ، فلها حينئذ أن تطالبه بأن يدفع لها مهرها من مال ابنه بحكم ولايته على ماله ، لا بكفالاته عنه :

الزيادة في المهر والخط منه :

بعد عقد الزواج والاتفاق على المهر يجوز للزوج الرشيد أن يزيد على المهر المتفق عليه ما شاء ، ونالزمه هذه الزيادة متى كانت معلومة وقبلتها المرأة أو وليها في المجلس ، وكانت الزوجية قائمة عتقة أو حكمة . ويجوز للمرأة أيضاً - إذا كانت رشيدة - أن تحط عن زوجها كل المهر

أو بعضه بأن تبرئه منه إذا كان ديناً ، وتبعية له إذا كان عيناً (١) .

ولولى الصغير إذا كان أباً أو جداً أن يزيد في مهر امرأته ، وتلزمه هذه الزيادة بالشروط السابقة ، أما ولى الصغيرة فليس له أن يحط شيئاً من مهرها بعد وجوبه ، ولو كان أباً أو جداً .

وقد تعجب لهذه التفرقة التي لا وجه لها ، ويشهد عجبك إذا ذكرت أن كلا من الأب والجد إذا لم يكن معروفاً قبل العقد بسوء الاختيار مجانة وفسقاً — له أن يزوج الصغيرة بأقل من مهر مثلها ولو بغين فاحش ، وأن يزوج الصغير بأكثر من مهر مثل امرأته كذلك .

فالمقول — إذ قلنا بالتسوية بين الصغير والصغيرة عند العقد ، وأهلنا اعتبار مهر المثل لما يرجى من المنافع الأخرى — أن نسوى بينهما أيضاً بعد العقد فتبيح لكل من الأب والجد أن يحط من مهر الصغيرة كما أحسنا له أن يزيد في مهر امرأة الصغير إذا وجد في ذلك مصلحة راجحة ، أو يمنع كلا منهما من الزيادة في مهر امرأة الصغير كما منعناهما من الحط من مهر الصغيرة ، تطبيقاً لقاعدة التبرع من مال الصغير لتبر فائدة مرجوة .

قبض المهر :

تقدم أن المهر بعد تقررره في ذمة الزوج حق خالص للمرأة ، فإذا كانت رشيدة فهي صاحبة الحق في قبضه بنفسها بكرراً كانت أو ثيباً ، ولها أن توكل في قبضه من تشاء . توكيلاً صريحاً ، ويكفى في توكيل البكر لوليها إذا كان أباً

(١) الذين تجب متعلقة بالقامة ، لعدم تعيينها بالتعيين ، فالتنازل عنها يكون بإبراء القمتهن ، أما الأعيان فلا تعلق لها بالقامة لأنها متعينة قائمة بلباسها ، فالتنازل عنها يكون بهبتها ، فإذا كان المهر ديناً في ذمة الزوج ، وأرادت المرأة أن تتنازل عنه — فسبيل ذلك إرأؤه منه ، وتصبح هيته له ، بلواز هيته الذين إن هو عليه ، أما إذا كان المهر عيناً فسبيل التنازل عنه هيته له فقط فلو أبرأته منه حينئذ لم يسقط ؛ بل يصبح أمانة عنده ، تأخذها متى شاءت ، ولا تضمن إذا هلك ، لأن الإبراء ليس صريحاً في تحليك الأعيان ، فيعمل على هي الضمان (راجع ص ٣٤٧) .

ج ٢ : ابن عابدين .

أو جداً - عدم سبه عن القبض^(١)، لما جرت به العادة من قبض الأب أو الجد مهر بنته البكر، وقيامه بتجهيزها، فسكوتهما دليل على رضاها بما جرت به العادة . وإذا كانت صغيرة أو كبيرة محجوراً عليهم أفساح الحق وقبض مهرها هو ولي مالها ، وهو واحد من ستة: الأب، فوصيه، فالجد، فوصيه، فالقاضي ووصيه، وليس لغير هؤلاء أن يقبض مهرها ولو كان ولياً على نفسها ، فلو كان لصغيرة عم . فجعل أبوها قبل وفاته خالماً وصياً عليها - كانت ولاية تزويجها لعمها ، وولاية قبض مهرها لخالها .

ويبرأ الزوج من المهر بأدائه إلى من له حق قبضه دون سواء .
هالك المهر واستهلاكه :

إذا استهلك المرأة المهر قبل قبضه عد ذلك قبضاً له . وإن استهلكته بعد قبضه ، أو هلك عندها بأقفة ، أو بفصل نفسه - هلك عليها . وإن استهلكه غيرها عندها - كان ضامناً مثله أو قيمته . وإذا استهلكه الزوج قبل تسليمه إليها ، أو هلك عنده بأقفة ، أو بفصل نفسه - كان ضامناً مثله أو قيمته . وإذا استهلكه أجنبي عنده فهو ضامن له ، والمرأة بالخيار بين أن ترجع على المستهلك ، أو ترجع على الزوج وهو يرجع عليه .
استحقاق المهر (٢) :

إذا استحق المهر كله قبل القبض أو بعده كان الزوج ضامناً مثله أو قيمته ، وإذا استحق بعضه فإن كان مثلياً أخذت المرأة ما بقى منه ؛ وضمن الزوج ما استحق ، وإن كان قيمياً كانت بالخيار بين أن تضمن الزوج ما استحق وتبقى شريكه للأجنبي بالباقي ، وأن تضمنه الكل ويصير هو شريكاً للأجنبي بالباقي .

(١) راجع ص ٣٩٧ - : فتح القدير . (٢) استحق المهر في الزواج ، أي ظهر أنه ملك لأب الزوج ، كاستحق الثمن في البيع ، أي ظهر أنه ملكه لغير المشتري .

٢ - النفقة

هى الحق المالى الثانى من الحقوق الواجبة للمرأة بمقتضى عقد الزواج الصحيح.
والمراد بها ما تحتاج إليه بالمعروف من طعام وملبس ومسكن وفرش وخدمة.

ودليل وجوبها على الزوج - الكتاب والسنة :

أما الكتاب فنه قوله تعالى : « واولادك يرضعن أولادك من حولن كاملين لمن أرد أن يتم الرضاعة ، وعلى الولد له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (١) ، وقوله تعالى فى الممتدات من طلاق رجعى : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » (٢) ، وفى الممتدات من طلاق بائن : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقات عليهن وإن كن أولات حل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن » (٣) .

وأما السنة فنها ماروى مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « اتقوا الله فى النساء ، فإنكم أخذتموهن بأمانة الله ، واستحلتم فروجهن بكلمة الله ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ، وماروى البخارى وغيره عن عائشة - أن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أبى سفيان رجل شحيح ، وليس يعطينى ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ؟ فقال ﷺ : « خذى من مال أبى سفيان ما يكفيك وولدى بالمعروف » .

حكمة وجوب النفقة على الزوج :

بمقتضى عقد الزواج أن تكون المرأة محبوسة لحق الزوج ، ومحرومة على غيره
للقوم بالمقصود من الحياة الزوجية : من حفظ النسل ، وتربية الولد ، ورعاية

وهذا هو رأى أبى يوسف الذى تقرر العمل به بالمادة ١٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ولا فرق فيه بين أن يكون الخلاف بين الزوجين ، أو بين أحدهما وورثة الآخر ، أو بين ورثة كل منهما . (١)

تفسيه :

بعد أن أصبحت عقود الزواج تسجل فى وثائق رسمية تتضمن مقدار المهر وما عجل منه وما أجل - لا يكون هناك مجال للنزاع فى التسمية وعندها ، ولا فى مقدار المسمى .

٣ - وإذا كان الخلاف فى قبض شيء من المهر - فإن ادعى أنه أوفاهها المهر أو بعضه ، وأنكرت ذلك - طواب باثبات دعواه بالبينة أو بنكولها ، سواء أكان ذلك قبل الدخول أم بعده ، إلا إذا كان الخلاف بعد الدخول الحقيقى فى بلد جرت العادة المطردة فيه بالأا تسلم المرأة نفسها للزوج إلا بعد قبض شيء من المهر ، فإن العادة المطردة تقسوم مقام البينة للزوج . فيما جرت بأدائه قبل الدخول ، ولا يعتمد بانكار المرأة له ، وعلى الزوج أن يثبت ما ادعى أدائه زيادة عليه ، وهذا هو قول الفقيه أبى الليث الذى أخذ به كثير من فقهاء الحنفية ، وجرى عليه العمل .

(١) وقال الطرفان : إن كلا منهما مدح ومنكر ، فأيهما أقام بينه على دعواه قضى له بها . وإن أقاما بينتين رجعت بينة من لا يشهد له الظاهر وهو مهر المثل ، قالوا : لأن البينات شرعت لأببات خلاف الظاهر ، وهو قول مقبول إذا طوشت البينة الظاهر . المجرد ، فأما إذا عارضت ظاهرا قد آزرته بينة أخرى كما هنا - فلا تعصب النفس الانسانية تطعن إلى رجحان البينة المجردة على البينة التى يشهد لها الظاهر . فإذا لم يشهد الظاهر لأحدهما - بأن كان مهر المثل بين الدعويين تهاوت البيتان وحكم بمهر المثل .

وإن لم يكن لأحدهما بينة كان القول لمن يشهد له الظاهر ببينه ، فإن لم يشهد الظاهر لأحدهما تعالفا ، وبدى يطالب الزوج : فإن لكل أحدهما قضى عليه ، وإن حلما قضى بمهر المثل .

وقد خالفه فيه كثير من الفقهاء أيضا^(١)، فقالوا: إن المادة المطردة لا تثبت براءة ذمة الزوج بل تجمل الظاهر معه فقط، فللمرأة أن تطالبه بكل ما عليه، وعليه أن يثبت أنه أوفى ما يجب الوفاء به، أو يحلف اليمين، وهذا أقرب إلى تحقيق العدل في نظرنا.

وإن اختلفا في القبوض: أمر هو أم هدية - فكل منهما يعتبر مديونا^(٢)، فأيهما أقام بينة على دعواه قضى له بها.

^(٣) كل منهما بينة قدمت بيمينها، لأنها تثبت خلاف الظاهر، والظاهر جرمه عادة العقلاء، من السعى إلى إبراء الذمة قبل الاقدام على الإهداء^(٤).

وإن لم يكن لأحدهما بينة بحكم العرف، فاجرت المادة باعتباره هدية كحقد وخاتم يكون القول فيه للمرأة بيمينها، وما لم تجر العادة باعتباره هدية كالنفود يكون القول فيه للزوج بيمينه.

وإن لم يكن عرف كان القول للزوج بيمينه، لأنه أدري بوجه ما أعطى. ومضى ثبت أن القبوض من المهر - فإن كان قائما بيد المرأة كانت بالخيار بين أن تحسبه من المهر وأن ترده إلى الزوج لترجع عليه بمهرها كاملا وإن كان قد هلك أو استهلك احتسب من المهر حتما، ومن بقى له عند صلحه شيء رجع عليه به.

(١) واجم ص ٣٧٢ - ٤٧ ابن عابدين

(٢) يرد على هذا أن المهر لا يجب شيء منه قبل تمام العقد، فلا يقال إن الرغبة في أداء الواجب مقدمة عادة على التبرع، ويكون الظاهر أن ما قدم هدية، وهو ما تدعيه الزايدة، فكون بينة الزوج مقدمة.

ولقد يرد هنا بأن الزوج متى أقدم على الزواج كان للمهر في حكم الواجب وإن لم يقصد العقد، لأنه عبء يشتر له المال، ويراد التخلّص منه من أي وجه فيكون الظاهر منه وكون البينة بينهما.

قضايا المهر (١)

قضايا المهر ووجوه الخلاف فيه كثيرة ، وأهمها الاختلاف في أصل التسمية وفي مقدار المسمى ، وفي قبض شيء منه :

١ - فإذا وقع الاختلاف في أصل التسمية فبلى مدعيها الاثبات ، فإن أثبتتها بالبينة أو بنكول المدعى عليه - حكم بما يترتب على صحة التسمية من وجوب المسمى أو نصفه ، وإلا حكم بمهر المثل لا يزيد على ما ادعت إذا كانت هي المدعية ، ولا يقل عما ادعى إذا كان هو للمدعى ، أو حكم بالتمتع لا تزيد على نصف ما ادعت ، ولا تقل عن نصف ما ادعى ، لرضا كل منهما بما ادعى . هذا هو رأى صاحبين ، ولا فرق عندهما بين أن يكون الخلاف بين الزوجين ، أو بين أحدهما وورثة الآخر ، أو بين ورثة كل منهما .

وخالقهما أبو حنيفة فيما إذا كان الخلاف بين ورثة كل منهما وعجز المدعى عن الاثبات ، فإنه لا يحكم بمهر المثل ، لأن قيام الخلاف بين الورثة من الجانبين دليل على موت الأقران وتقدم المهر ، ثم تعذر العلم بمهر المثل ، فإذا لم يتقدم المهر - بأن مات الزوجان شابين - حكم بمهر المثل ، وهو المفقى به عند الحنفية .

٢ - وإذا وقع الخلاف في مقدار المسمى - فالمرأة تدعى الزيادة والزوج ينسكرها ، فإن أثبتت دعواها بالبينة أو بنكول الزوج قضى لها بما ادعت ، وإن حلف قضى بما ادعى إلا أن يكون بما ياباه العرف مهر المثلها ، فيحكم لها بمهر المثل لا يزيد على ما ادعت .

(١) موضع الكلام في قضايا المهر والمهر ومتاع البيت - باب الرافعات العصرية ، ولا مانع بسببه هنا من بيان الحقوق المترتبة على عقد الزواج الصحيح ، ولذا اكتفيت هنا بذكر قضايا المهر باختصار ، لأنها تمس موضوعنا ، وتركنا قضايا المهر ومتاع البيت لعدم اتصالها به .

شئون البيت ، ومن القواعد المقررة أن من حبس لنفع غيره كانت نفقته على من حبس لأجله ، كما تجب نفقة عمال الدولة في بيت مالها ، فلهاذا وجبت نفقة المرأة على زوجها فقيرة كانت أو غنية ، مسلمة أو كتابية .

ووظيفة المرأة في الحياة مقصورة على مذكراتها من أمر النسل والبيت ، وليس من خير الجماعة الإنسانية أن تتعدها إلى غيرها ، فيجب على الرجل - وقد جمه الله راعى الأسرة وخامياها ، وأعد له لمل أعبائها - أن يكفيها مؤنة السعي لكسب قوتها ، لتتفرغ لأداء واجبها على الوجه الأكمل .

سبب استحقاق النفقة ، أو مناط استحقاقها : (١)

سببه - ذلك الاحتباس الذي يقتضيه عقد الزواج الصحيح ، فإن العقد مق وقع صحيحاً صارت المرأة حلالاً للزوج وحراماً على غيره ، فتكون محبوسة لحقه ، فتجب لها النفقة عليه وإن كانت في بيت أبيها إلا إذا طلب الزوج انتقالها إلى بيته فامتنت من غير حق .

هذا هو ظاهر الرواية ، وعليه الفتوى ، لأن تقصير الزوج في المطالبة بحقه لا ينبغي أن يكون سبباً لسقوط حقها ما دامت مستعدة لإبقائه حقه بالاتصال إلى بيته .

قال السكال بن المهام : « وقال بعض المتأخرين : لا نفقة لها حتى تزف إلى منزل الزوج ، وهو رواية عن أبي يوسف ، واختارها القسودرى ، وليس الفتوى عليه » (٢) .

(١) لاحظ الفرق بين سبب الحكم وحكمته ، فالسبب هو الوصف الذي جمه الشارع مناطاً للحكم ومتضمناً له ، والحكمة هي المصلحة المترتبة على الحكم . ويقال في السؤال عن الأول ما سبب وجوب كذا ؟ أو : ما مناط وجوبه ؟ ويقال في السؤال عن الثانية : لماذا وجب كذا ؟ أو : ما حكمة وجوبه ؟ أو : ما سر وجوبه ؟ وراجع الفرق بين الملة والسبب والحكمة في باب التماس من أصول الفهرج . (٢) راجع ص ٣٧٢ - ٣٧٣ : فتح القدير .

فاستحقاق النفقة منوط باحتباس مشروع لا تمتنع المرأة فيه على زوجها بحيث يستطيع أن يصل إلى حقه في الاستمتاع متى أراد ، وهذا يقتضى :

١ — أن يكون الاحتباس مبنيا على عقد صحيح ، فلا نفقة لمعقود عليها عقدا فاسدا ، كمتعة غيره ، ولا لموطوءة بشبهة ، لعدم الاحتباس المشروع وإذا احتبسها الرجل فعلا فهو احتباس غير مشروع ، لا تملك به متعة ، فلا تستحق به نفقة ، فإذا أنفق عليها كان معترفا ، ولا رجوع له عليها ، إلا إذا أنفق عليها بحكم قضائى بنى على صحة الزواج ثم تبين فساد ، فله حينئذ أن يرجع (١) .

٢ — أن تكون المرأة كبيرة أو صغيرة تشهى ولو للمؤانسة ، فإذا كانت صغيرة لا تشهى فلا نفقة لها ، لأن احتباسها حينئذ لا يوصل إلى التمتع المقصود من الزواج ، قال أبو يوسف : إلا إذا أمسك الزوج هذه الصغيرة في بيته مكتفيا بما فيها من متاع العقولة ، فإن نفقتها تجب عليه ، لرضاه بهذا الاحتباس الهائض . وعليه الفتوى .

٣ — ألا يعدمه من استيفاء حقه مانع غير مشروع ولا دخل له فيه . فلو امتنعت من الانتقال إلى بيته ، أو منعت من الدخول عليها في بيتها الذى يقيان فيه ، أو خرجت من بيته بغير إذنه — ولم يكن لها فى شيء من ذلك عذر مقبول — كانت ناشزة ، ولا نفقة لها (٢) .

أما إذا امتنعت من الانتقال إلى بيته لعدم صلاحيته ، أو لأنه لم يوفها

(١) راجع ص ٦٦١ ج ٢ ابن عابدين ، وص ١٩١ ج ١ : جامع الفصولين .

(٢) النفوز عريان المرأة زوجها بأحد الأمور المذكورة — من لفزت المرأة من زوجها كتمذ وضرب أو قهر ناشز وناشزة إنما عصته — وهو يسقط ما تستحقه المرأة من النفقة مدة النفوز فقط ، وكان قبل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يسقط نفقتها للناسبة أيضاً إذا لم تكن مستدانة بإذن الزوج أو بأمر القاضى فألغى القانون هذا الحكم .

معجل صداقها^(١) . أو منعه من الدخول عليها في بيتها لأنها طلبت إليه الانتقال منه فلم يفعل ، أو خرجت من بيته بغير إذنه لأشرافه على السقوط مثلا — فلها النفقة في كل ذلك ، لأن فوات حقه كان بسبب مشروع ، وله دخل في أكثر هذه الصور .

وإذا كان الزوج صغيرا ، أو مجبوا ، أو عتينا ، أو خصيا — فلها النفقة لأن فوات حقه كان بسبب من قبله .

النفقة والمرض :

إذا مرض الزوج مرضا يمنعه من الاستمتاع بامرأته لا تسقط نفقتها ، لأن فوات حقه وقع بسبب من قبله .

وإذا مرضت المرأة فالنقح به عدم سقوط نفقتها استعسانا ، لأن المرض طارئ يزول : كالخض والنفاس ، وذلك ما تقتضيه الرودة ، ويوجبه حسن العشرة . إلا إذا مرضت في بيت أهلها قبل الزفاف مرضا ثقيلا يمنعها من الانتقال إلى بيت الزوج ، أو مرضت — قبل الزفاف أو بعده — مرضا خفيفا لا يمنعها من الانتقال إليه . وطلب إليها الانتقال فامتنعت^(٢) .

وعن أبي يوسف أنها إذا مرضت قبل الزفاف فلا نفقة لها ما دامت في بيت أهلها ، وإذا زفت إلى الزوج مريضة فعلمها حكم الصغيرة التي لا تشتهى وقد ذكرناه ، وإذا مرضت في بيت زوجها بعد الزفاف فلها النفقة ، سواء أبقيت في بيته أم عادت إلى بيت أهلها .

(١) قال صاحبان : إذا سلمت المرأة نفسها إلى زوجها مرضا قبل أن يأخذ كل معجل صداقها — فليس لها أن تمتنع منه بعد ذلك ، لتبذله كاه أو ما بقي منه ، فإنما فعلت كانت ناشزة . ولا نفقة لها (راجع ص ٣٦٧ = ٢ : ابن عابدين) .

(٢) راجع ٦٦٣ — ٦٦٦ = ٢ : ابن عابدين . وانظر سبب استحقال النفقة فيما تقدم .

النفقة والسفر :

إذا سافرت المرأة دون زوجها فلا نفقة لها ولو سافرت لأداء فريضة الحج مع محرم ، لقوات الاحتباس بسبب من قبلها ، ولا دخل للزوج فيه ، وهو الملقى به . ويرى أبو يوسف : أن حجة الفرض عذر شرعى ، فتجب لها فيها نفقة الحضر .

وإذا سافرت مع الزوج لحج أو غيره — فإن خرج معها لأجلها فلها نفقة الحضر ، وإن أخرجها هو لزمته نفقة السفر .

وإذا سافر الزوج وترك امرأته في البلد الذى كانت تقيم معه فيه — لم يسقط حقها في النفقة ، فإذا طلب إليها أن تسافر معه فأبت — فلا نفقة لها متى كان مأموها على نفسها ومالها ، وأوقاها معجل صداقها ، ولم يقصد بنقلها الإضرار بها . وهذا هو ظاهر الرواية ، وعليه الفتوى .

وذهب القميان أبو القاسم الصفار وأبو الليث السمرقندى إلى أن الزوج ليس له أن يسافر بامرأته مسافة قصر فأكثر (١) من غير رضاها . وعلاوا هذا بقساد الزمان ، وبأن القرية مظنة الأيذاء ، وقد استحسن هذا بعض الفقهاء ، ولكن المحققين منهم رجحوا تفويض الأمر إلى القاضى (٢) .

وقد جرى القضاء على ترجيح ما عليه الفتوى ولم يمتدوا بمسافة القصر ، لأن تطور الحياة ، وسهولة الاتصال بالبريد والبرق والهاتف ، والسفر بالقطار الحديدي والطائرات — كل ذلك جعل الناس يرغبون في الاعتزاب ، لما يجدون في القرية من مجال للعمل والانتفاع ، وأمن على النفس والمال .

(١) قدر الحنفية مسافة التصريح بالابل المتاد ثلاثة أيام ، وقدر ذلك بنحو خمسة وعشرين كيلومتراً . وقدره المرحوم عمود باشا القلجى بواحد وتسعين كيلو متر ، أى يقدر المسافة بين جدة ومكة ، أخذاً من حديث لائن عابدين عن النبي (عن الأستاذ أحمد إبراهيم رحمة الله) ، والمسافة بين جدة ومكة — بعد تعديل الطريق بينهما وتيسيرها — لا تتجاوز سبعين كيلومتراً .

(٢) راجع من ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ : ابن عابدين .

النفقة والحبس :

إذا حبس الزوج لأمر ما — لم تسقط نفقة امرأته ولو كان الحبس في دين.
لما عجز عن أدائه ، لأن له دخلا في فوات حقه .

وإذا حبست المرأة ولو ظلما فلا نفقة لها ، لفوات الاحتباس ، بما لا دخل
للزوج فيه . وإذا حبست في دين له عليها فلها النفقة لأن له دخلا في فوات حقه .
وإذا خصمها غاصب فلا نفقة لها ما دامت بعيدة عن الزوج ، لفوات حقه
بسبب لا دخل له فيه ، فإذا عادت إليه عادت النفقة إليها من يوم عودتها .

ومن هذه الفروع ترى أنه ينظر إلى جانب الزوج أولا ، فإذا كان له
دخل في فوات حقه لم تسقط النفقة ، وإلا نظر إلى جانب المرأة ، فإذا كانت قد
فوتت عليه حقه بسبب مشروع فلها النفقة ، وإلا فلا .

النفقة واحتراف المرأة :

إذا كان للمرأة حرفة أو عمل تزاوله خارج البيت لنهارا وتبيت عند
الزوج ليلا — كان له أن يمنعتها من الخروج لمزاولة هذه الحرفة أو ذلك العمل
فإذا لم تعطه سقطت نفقتها ، وليس له أن يمنعها من أن تزاول في البيت عملا
لا ينافي قيامها بمقوق الزوجية (١) .

تقدير النفقة :

جرت العادة بأن تقيم المرأة في بيت زوجها ، وأن يقوم هو بالإنفاق عليها
وقضاء حاجاتها . وما دام الأمر كذلك فليس لها أن تطلب فرض نفقة عليه ،
فإذا قصر في الإنفاق كان لها أن ترفع الأمر إلى القاضي ، ومتى ثبت
عنده تقصيره فرض عليه النفقة وأمره بأدائها إليها .

(١) راجع ص ٦٦٥ ج ٢ : ابن عابدين .

ويموز أن يفرض لها ما تحتاج إليه مقادير معينة من الخبز والاعصم والفاكهة
والثياب وغيرها ، كما يصح أن يفرض لها بدل ذلك نقودا ، وهو ما جرى
عليه العمل .

ما يراعى في تقدير النفقة :

قال تعالى : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن
لتضييقوا عليهن » ، وقال تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه
فلينفق بما آتاه الله . لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها » (١) . وقال ﷺ لهند
بنت عتبة : « خذى من مال أبى سفيان ما يكفيك ووليك بالمعروف » .

وجملة هذه النصوص تدل على أن للرجع الأول في تقدير نفقة المرأة هو
حال الزوج يسارا أو إحصارا ، فقد أمر الله ذا السعة من الرجال بأن ينفق من
سعته ولا يضيق على امرأته ، وأمر من قدر عليه رزقه أن ينفق بما آتاه الله ،
فلم يكلفه أن ينفق ما لا يجد ، ولم يوجب عليه غير ما كلفه إفاقته ، لأنه تعالى
لا يكلف نفسا إلا وسعها .

والحديث يوارد في الموسرين ، لأن أبا سفيان رجل موسر ، غير أنه شحيح
يضيق على امرأته وولده ولا ينفق عليهما ما ينفق أمثاله للموسرون ، فلما شكته
زوجه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تأخذ من ماله ما يكفيها
وولدها بالمعروف .

ولا شك في أن ما تأخذه هند بهذه الاباحة يخالف ما تأخذه امرأة أخرى
أكثر أو أقل ثروة من هند وأسرتها . وهذا يدل على اعتبار حال المرأة عند
يسار الزوج ، ولا ينافي قوله تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته » ، لأن الزوج
الموسر ينفق على امرأته من وسعه موسرة كانت أو معسرة .

(١) ٧٥٦ : الطلاق .

وبعد فظاهر الرواية في مذهب الحنفية ما ذهب إليه أبو الحسن السرخسي. وجمع كثير منهم ، من تقدير النفقة باعتبار حال الزوج وحده، موسرة كانت المرأة أم معسرة ، وهو ما قال به الشافعي وأخذ به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ (م ١٦) ، والندشور الشرعي السوداني رقم ٤١ لسنة ١٩٣٥ ر ٦ (١) .

وقد كان المعمول به قبل ذلك ما ذهب إليه الخصاف من تقدير اعتبار حال الزوجين مما . فإذا كانا موسرين فنفقة اليسار، أو معسرين فنفقة الاعسر أو موسراً ومعسرة فنفقة الوسط تؤدي إليها حالا ، أو معسراً وموسرة فنفقة الوسط أيضاً ، يؤدي إليها ما في وسعه حالا، وهو نفقة الاعسار ، والباقي يكون ديناً عليه إلى الميسرة .

ونحن نرى أن اعتبار حال المرأة في حديث أبي سفيان — وهو موسر — لا يدل على اعتبار حالها إذا كانت موسرة وهو معسر ، فأيجاب ما زاد عن وسع الزوج ديناً عليه لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ، بل هو منافي لما تقرّر في الشريعة من رفع الحرج والمشقة عن العباد ، ولهذا ترك العمل به .

تنبيهات :

١ - كما يراعى في تقدير النفقة حال الزوج — يراعى ارتفاع الأسعار وانخفاضها في الأسواق ، وإذا قدرت النفقة باعتبار حال الزوج وأسعار الحاجات في زمن ما ، فحسنت حاله ، أو ارتفعت الأسعار — كان للمرأة أن تطالب بزيادة ما قدر لها ، وإذا ساءت حاله ، أو انخفضت الأسعار — كان له أن يطالب بخفضه .

(١) عدم اعتبار حال المرأة عند يسار الزوج أي ماعلا ، وأقرب إلى حسن العشرة من غير إضرار بالزوج ، حقق ما حث عليه الدين من مساواة الرجال بين النساء عند التمدد وإن اختلفت
جاء

٢ - تفرض النفقة يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً - بحسب حال الزوج في كسبه ، وما هو أبسر له ، وتدفع النفقة في أول المدة ، لتتمكن المرأة من إنفاقها فيها .

والمعمول به في المحاكم المصرية أن يفرض بدل طعامها ومسكنها شهرياً وبدل مكسوتها كل ستة أشهر ، وقد يفرض لها شهرياً ما يكفي طعامها ومسكنها وكسوتها .

٣ - لا تجب على الزوج نفقة خدام لامراته إلا إذا كان موسراً ، وحينئذ يجب عليه ما يكفيها ويكفي أولاده منها من خدام أو اثنين أو أكثر ، وراعى في ذلك ما يقضى به العرف .

السكن الشرعى :

يراد بالسكن الشرعى المكان الذى يعمده الزوج سكناً لامراته مستكلاً . للشروط الشرعية بحيث يجب عليها أن تطيعه بالإقامة فيه وإذا امتنعت كانت ناشزة وسقط حقها فى النفقة .

ويجب فى هذا السكن أن يكون ملائماً لحالة الزوج المالية ، مشتملاً على المرافق المنزلية ، والأثاث والأدوات المناسبة ، بين جيران صالحين ، تأمين فيه على نفسها ومالها ، خالياً من أهله وأهلها .

فليس له أن يسكنها من غير رضاها مع أحد من أهله ، إلا ولده من غيرها إذا كان صغيراً غير عميز ، وليس لها أن ترغمه على السكنى مع أحد من أهلها ولا ولدها الصغير .

وإذا أسكنها فى بيت من دار - أو شقة فى عمارة - يسكن فيها أحد أقاربه فليس لها أن تطلب النقلة معه ، إلا إذا آذوها بقول أو عمل ، أما إذا كان فى الدار ضرة لها فلها أن تطلب النقلة وإن لم تؤذها فعلاً ، لأن قربها مقلبة الإيذاء .

ويفضى أن يراعى في المسكن العرف مع حال الزوج ، فقد يجب أن يكون داراً مستقلة ، أو جزءاً من دار له مرافق خاصة ، أو بيتاً له مرافق مشتركة - بحسب حال الناس في كل زمان وكل مكان^(١) .

نفقة امرأة الغائب :

الغائب من تعذر إحضاره إلى مجلس القاضى لسؤاله عن الدعوى ، بعيداً كان أو قريباً ، ولو كان مخفياً في نفس البلد .

وهو إما أن يكون له مال ظاهر من جنس المال الذى تقدر به النفقة عادة ، كالبر والدقيق والسمن وما جرى به التعامل من ذهب وفضة وورق نقدى ، أو يكون له مال ظاهر من غير ذلك ، كالعقار والمراكب والدواب ، أو لا يكون له مال ظاهر .

١ - فإذا كان له مال ظاهر من جنس ما تقدر به النفقة . -

فإن كان تحت يد المرأة كان لها أن تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير حاجة إلى قضاء ، عملاً بحديث هند المار .

فإذا رفعت أمرها إلى القاضى ليفرض لها نفقة ، وكان عالمًا بالزوجية فرض لها ما يكفيها ، وكان هذا منه إعانة لها على أخذ حقها ، وإعانة للزوج على إحياء أمراته وليس من باب القضاء على الغائب .

وإن كان المال في ذمة مدين ، أو تحت يد مودع أو مضارب ، أو حقاً . في وقف تحت يد ناظره ، فرفعت المرأة أمرها إلى القاضى ليفرض لها النفقة فيه فإن القضية تحتاج إلى إثبات أمرين : المال عند من هو تحت يده ، والزوجية .

فإن كان من عنده المال مقراً به ومقرراً بالزوجية ، أو منكرأً لها أو لأحدهما والقاضى عالم بما أنكره - فرض لها النفقة ، وأمره بأدائها إليها بعد

(١) راجع ص ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٢٠٠ ابن عابدين .

أن يستوثق للغائب بأخذ كفيل عليها وتحليفها أن زوجها لم يجعل لها النفقة ، وأنها ليست ناشئة ، ولا مطلقة قد انتهت عدتها .

وإن كان من عنده المال منكراً له وللزوجة أو لأحدهما والقاضى لا يعلم ما أنكره - فقد ذهب الإمام وصاحبه إلى أن القاضى لا يفرض لها نفقة ، ولا يسمع منها بيته ، لا لإثبات الزواج لأن من عنده المال ليس خفياً عن الزوج فيه ، ولا لإثبات المال لأن المرأة ليست خفياً عن الزوج فيه (١) .

وذهب زفر إلى أن القاضى يسمع منها البيته على ما أنكره ، ولكنه لا يحكم بالزوجة على الغائب ، بل يكفي بفرض النفقة بعد أن يستوثق للغائب باليمين والكفيل ، وفي هذا محافظة على حق المرأة ، واحتياط لتفى الضرر عن الزوج ، وعليه الفتوى .

وإذا كان مال الغائب في عدة جهات - نظر القاضى إلى مصلحته ، فقدم ما هو أولى بالإتيان لتمرضه للتوى والضياح ، فيقدم الزديعة مثلاً على الدين ، لأنها لا تضمن إلا بالتمددى ، والدين ثابت في ذمة الدين لا يتأذى العدوان عليه ، إلا إذا خاف إفلاس الدين أو هربه أو إنكاره ، فصينفذ يقدمه (٢) .

٣ - وإذا كان المال الظاهر من غير جنس للنفقة - فرض لها القاضى نفقة وأذن لها في استيفاء القروض من غلة المستأجر أو ما يمكن تأجيله من عقار أو منقول ، ولا يبيع شيئاً من ذلك على الغائب ، أما عند أبي حنيفة فلا يجوز بيع مال المدين الحاضر جبراً عنه ، فالغائب من باب أولى ، وأما عند الصاحبين فلا يجوز بيع مال المدين إلا إذا امتنع عن أداء ما عليه ، والغائب لا يعرف امتناعه .

(١) وتستطيع المرأة في هذه الحالة أن تتفق من مالها أو تستدين ، وتكون نفقتها دية على زوجها تطالبه به عند عودته .
(٢) راجع ص ٦٨٤ - ٢ : ابن عابدين .

٣ - وإذا لم يكن للغائب مال ظاهر ، فرفعت المرأة أمرها إلى القاضي ليفرض لها نفقة ويأمرها بالاستدانة على الزوج - فإن كان القاضي عالماً بالزواج فرض لها النفقة ، وأذن لها في الاستدانة ، وكانت لإدانتها واجبة على من يجب عليه نفقتها لو لم تسكن متزوجة .

وإن لم يكن القاضي عالماً بالزواج - ففي سماع بينتها وفرض النفقة لها ما مر من خلاف بين زفر والأئمة الثلاثة ، ويقول يفتى لما ذكرنا .

وليس لامرأة الغائب حينئذ أن تطلب إلى القاضي التفريق بينها وبين زوجها عند الحنفية ؛ قالوا : لأننا بين أمرين : أن نؤجل دفع الزوج النفقة للضرورة مع رفع الضرر عن المرأة بإذنها بالاستدانة عليه ؛ وأن نفرق بينهما فنبتل حق الزوج في الاستمتاع من غير مقابل ، ولا شك في أن تأجيل حق على الزوج من غير إضرار بالمرأة خير من إسقاط حق الزوج من غير مقابل .

ويرى مالك والشافعي وأحمد أن للمرأة حينئذ أن تطلب التفريق ؛ والقاضي يجيبها إلى طلبها - على ما سيأتي في الفرقة بين الزوجين - لأن العجز عن الإنفاق ينافي المباشرة بالمعروف ، وقد قال تعالى : « فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » ، وقد تمذر التصريح من الزوج لنفيته ، فيقوم القاضي مقامه ؛ لأنه نصب لرفع الظلم والضرر عن المباد .

تنبيهه :

إذا حضر الزوج من غيبته ويصدق المرأة فيما ادعت - كانت محقة فيما أخذت ، وإن كذبها كان له أن يدفع دعواها بما يبطلها ؛ كأن يفكر زواجها أو بدعي طلاقها وانتهاء عدتها ، أو يدعى أنه عجل لها النفقة قبل سفره مثلاً . ولكل قضية من هذه القضايا طريق للسير فيه ، وحكم يعرف من موضعه في المطولات (١)

(١) راجع من ٢٦٧ ج ١ : شرح الأحوال الشخصية لزيد بك وجماعة .
(٢ - ١٣ الزواج)

نفقة امرأة الغائب في القانون :

صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، فأفاد بمادته الخامسة :

- ١ — أن الغائب متى كان له مال ظاهر يمكن التنفيس فيه بالطرق المعتادة^(١) تفرض النفقة فيه ، سواء أكان من جنس النفقة كالدقيق والنقود ، أم كان من غير جنسها من متقول أو عقار .
- ٢ — أن لامرأة الغائب التي لم يجعل لها النفقة وليس له مال ظاهر — أن تطلب التفريق بينها وبينه ، والقاضي يجيبها إلى طلبها على نحو ما هو مبين في موضعه من كتاب «الفرقة بين الزوجين» .

تمجيل النفقة :

إذا عجل الزوج لامرأته نفقة عن مدة مستقبله ، فوقع في أثناء المدة ما يسقط النفقة كالنشوز والموت لم يكن للزوج أن يسترد شيئاً مما عجل عند الشيعين ، لأن النفقة صلة ، فلها حكم الهبة المقبوضة ، والزوجة من موانع الرجوع في الهبة .

ويرى محمد والشافعي أن للزوج أن يسترد نفقة المدة الباقية ، لأنها لا تستحق إلا باحتباس ، وقد فات ، وهو المناسب للمصمول به في دين النفقة .

دين النفقة :

إذا لم يؤد الزوج ما عليه من النفقة وقت وجوبه كان ديناً عليه .
والحنفية يسمون هذا الدين ثلاثة أقسام :

- ١ — دين نفقة تراضى عليها الزوجان ، أو حكم بها القاضي ، ثم استدانها المرأة بإذن الزوج ، أو بأمر القاضي .
- وهذا يسكون ديناً قوياً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

(١) أي بما جرى عليه العمل بمقتضى لائحة التنفيذ .

٢ — دين نفقة تراضى عليها الزوجان ، أو حكم بها القاضى ، ولم تؤذن المرأة باستدانتها ، لا من الزوج ، ولا من القاضى .
وهذا يكون ديناً ضعيفاً ، يسقط بالأداء أو الإبراء ، وينشوز المرأة ، وموت أحد الزوجين ، والطلاق على خلاف فيه عندهم .

وقد عطلوا سقوطه بنفي الأداء أو الإبراء . بأن النفقة أشبه بالصلة منها بالمعوض ولا وجه لتكليف الزوج بدفع صلة للمرأة عند وقوع شئ من ذلك .

٣ — دين نفقة لا تراضى عليها ولا حكم بها ، وهذه يسقط منها ما مضى عليه شهر ، فلا يكون ديناً ، ولا يطالب الزوج به ، وما لم يمر عليه شهر يعد ديناً ضعيفاً كالذوق الثانى ، لتتمكن المرأة فى أثناءه من مقاضاة الزوج ، والحصول على حكم من القاضى بالنفقة .

وذهب مالك والشافعى وأحمد إلى أن النفقة متى وجبت على الزوج ولم يؤدها كانت ديناً صحيحاً عليه ، فلا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء وإن لم يكن هناك تراض ولا قضاء قاض ، لأن النفقة حق للمرأة بالاحتباس كال مهر بالمقد فلا وجه لسقوطها بعد تقررها إلا بما تسقط به كل الديون .

وبهذا أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، فنص فى مادته الأولى على أنه :
« تعتبر نفقة الزوجة التى سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً — ديناً فى خدمته من وقت امتناع الزوج عن الاتفاق مع وجوده بلا توقف على قضاء أو تراض منهما .
ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء » .

أما فى السودان فقد كان العمل جارياً على مذهب الحنفية حتى صدر المنشور الشرعى رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٧ . فأفاد بمواده ٨ ، ١٦ ، ١٧ — أن نفقة الزوجة تمتهر ديناً على الزوج من وقت امتناعه عن الاتفاق مع قدرته عليه وإن طالت المدة ، وأن المنشوز لا يسقط من النفقة إلا نفقة المدة التى ثبت أن المرأة كانت

فاشزة فيها، وألزم القضاء بأن يُقيموا الحكم بالنفقة بالإذن بالاستدانة إذا كان الزوج عاجزاً عن الانفاق، حتى لا يضيع على المرأة حقها في النفقة في وقت عجزه . وقد أخذ بعض النساء ذلك القانون وهذا المنشور وسيلة إلى إرهاب الأزواج وإعنتهم ، بسكوتهن عن المطالبة بالنفقة مدة طويلة ، ثم مطالبتهن بها دفعة واحدة مما قد يؤدي إلى الحكم على الزوج بالحبس ، فرأى القانون علاجاً لهذا أن يمنع سماع دعوى النفقة عن مسدة ماضية تزيد على ثلاث سنين ميلادية تنتهى بتاريخ رفع الدعوى (م ٩٩ ق ٧٨ س ١٩٣١) .

وكذلك صدر في السودان المنشور الشرعى رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٦ ، فنسح الحكم الشرعية من سماع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى .

وهو علاج قليل الجدوى فيما نرى ، لأن هذه المدة كفيلة بإرهاق كثير من الأزواج ، وكان ينبغي لنفى الحرج عنهم -- أن تقدر بما لا يزيد على ستة أشهر أو سنة على الأكثر ، ولا ضرر على المرأة في هذا ، لأنه لا يقصد به إسقاط حقها ولا حملها على تركه ، بل يراد به حملها على التمسك بالمطالبة به ، منعا للضرر عن الزوج .

الحبس في دين النفقة :

لما كانت النفقة قوام الحياة ، والحكموم عليه بها قد يتمتع عن أدائها عناداً خصها المشرع الوضعى بشيء من العناية عند التنفيذ ، فأباح للحكموم له بها أن يطلب من القاضي المختص حبس المدين بها ، ليخمله على أدائها (١) .

(١) يجوز شرعاً حل كل مدين بمأطل على أداء ما عليه من دين بالحبس (راجع باب الحبس في ج ٤ فتح القدير، ص ٦٢ : الطرق الحكمية) ، والتعلل بهذا في مصر الآن مقصور على دين نفقة المرأة والأقارب وما يلقى بها وهو أجر الرضاع والمضانة (م ٣٤٧ ق ٧٨ لسنة ١٩٢١ ، والنشورات المتعلقة بها في ص ٥٨٠ : س شرح لائحة الاجراءات الشرعية) .

والتقاضى يجيب هذا الطلب متى كان حكم النفقة نهائيا ، وثبتت عنده قدرة المدين على أداء المطلوب ، وأمره بأدائه فامتنع .

وليس للقاضى أن يحكم بالحبس أكثر من ثلاثين يوما ، ولا أن يحبس للدين الواحد أكثر من مرة .

وإذا كان للدين محجورا عليه لم يحكم عليه بالحبس ، بل يحكم به على وليه . لأن الولي هو الطالب بأداء ما على المحجور عليه من الحقوق المالية .

وإذا كان المحكوم عليه بالحبس من عمال الدولة وجب إخبار المصلحة التى يقيمها بمدة حبسه فور الحكم عليه .

والحكم بالحبس لا يُسقط النفقة الواجبة . بل يبقى لصاحبها حق الحصول عليها بما يتيسر له من طرق التنفيذ الأخرى .

ولا يذُرُّ الحبس عن يستحقه إلا الأداء أو إعطاء كفيل بمسا عليه . والكفيل لا يُحبس . بل يُعَفِّدُ حكم النفقة فى ماله من غير حاجة إلى الحكم عليه متى كانت السكفالة صادرة أمام موظف رسمى .

الإبراء والمقاصة :

للرأة أن تبرى زوجها مما وجب عليه من النفقة عن مدة ماضية . أو مدة مستقبلية حل أولها ، ووجب أدؤها . فأما المدة المستقبلية قبل حلول مبدئها فلا يصح الإبراء من نفقتها . لأن الإبراء لا يكون إلا من دين قد تعلق بالذمة . والنفقة لا تصير متعلقة بالذمة إلا بعد وجوبها .

وإذا كان للزوج دين فى ذمة امرأته ولها عليه دين ، فطلب أحدهما إسقاط ما عليه فى نظير ماله — أجبب إلى طلبه لاستواء الدينين فى القوة .

وقد يكون في هذا إضرار بالمرأة إذا طلب الزوج المقاصة وهي طائفة
عن أداء ما عليها ولا تجد ما تنفق، ولهذا كان مما فكر فيه العلماء أن يؤخذ
هنا بقول الإمام أحمد، فلا يجاب الزوج إلى طلبه إلا إذا كانت المرأة قادرة
على أداء ما عليها، لأن إحياء النفس مقدم على الوفاء بالديون .

حقوق الزوج

قدمنا أن حقوق الزوج قبل المرأة ثلاثة : الطاعة ، والفرار في البيت ، وولاية التأديب .

١ - الطاعة

لا ينظم أمر جماعة ، ولا تصل باجتماعها إلى ما تشده من المقاصد الحميدة .
لأنه لا يمكن لها رئيس نافذ الكلمة ، يوجهها إلى غايتها ، ويرجع إليه عند الخلاف ، فيجمع شتاتها ، ويوحد كلمتها .

والأسرة هي الجماعة الأولى التي تتألف منها الأمة ، وبصلاحها تصلح الأمة ، وبفسادها تفسد ، فلا بد لها من رئيس يرعاها ، ويدبر أمرها .

وقد اقتضت الفطرة أن تكون المرأة للحمل والولادة والعناية بشئون البيت ، أما الرجل - فإلى ما يمتاز به من قوة البدن ، وبعده النظر ، والصبر على الشدائد - يعيش في البيت ، ويعمل خارجه لكسب المال ، ويتردد على الأسواق لقضاء مصالح الأسرة ، فيختلط بالناس ، ويعرف من شئون الحياة سياسة الاجتماع ما لا تعرف المرأة ، فهو أجدر منها بمرتبة الرياسة ، وأقدر على توجيه الأسرة إلى غايتها الحميدة . ولا شك أن المرأة المخلصة ستكون خير معين لزوجها على ذلك . ولهذا قال خالق الرجال والنساء سبحانه : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم . فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا . إن الله كان عليا كبيرا » (١) .

فن حق الزوج على امرأته أن تطيعه فيما يتعلق بأمور الزوجية في غير ما نهى الله عنه ، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وبمجال الناحية الخلقية هنا أوسع من مجال الناحية القانونية ، ولهذا كثرت الأحاديث التي تحت المرأة على طاعة زوجها .

ومن ذلك أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا نبي الله ، إنني رسول النساء إليك ، وما منهن امرأة - عِلِمْتُ أولم تعلم - إلا وهي تَهْوَى مُخَرَّجِيَّ إِلَيْكَ ، الله رب الرجال والنساء وإيلاهم ، وأنت رسول الله إلى الرجال والنساء ، كتب الله الجهاد على الرجال ، فإن أصابوا أثروا ، وإن استُشْهِدوا كانوا أحياء عند ربهم يرزقون ، فما يعدل ذلك من أعمالهم من الطاعة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « طاعة أزواجهن ، والمعرفة بحقوقهن ، وقليل ممكن من فعله » .

وفي هذا يقول على كرم الله وجهه : « جهاد المرأة حسن التبعيل » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أبما امرأة ماتت وزوجها عنها راض - دخلت الجنة » .

٢ - القرار في البيت

بروز المرأة للناس مدعاة إلى الفتنة ، ووظيفتها في الحياة من حمل وولادة ورعاية بيت - تقتضى القرار في البيت .

ومادام عقد الزواج اتفاقا على قيام كل من الزوجين بمطالب الزواج - يكون اتفاقا على قرار المرأة في البيت .

غير أن خروجها أحيانا لا ينافي قيامها بما يجب عليها من حقوق الزوجية ، ولهذا لم يكن القرار في البيت حقا لله تعالى ، أو بعبارة أخرى - لم يكن من النظام العام ، بل هو حق للزوج ، فإن شاء لم يأذن فبعضه استمسك ، وإن شاء أذن فمن حقه تنازل .

والله تعالى على الزوجين حق ليس لأحدهما أن يقصر فيه أو يتنازل عنه ، وهو ألا يخرج من بينها - ولا يسمح لها الزوج بالخروج - من غير حاجة ، أو على وجه ينافي الأدب ، ويدعو إلى الفتنة . هذا هو ما قرره الشريعة الإسلامية .

وقد اجترأ المسلمات في أيامنا على الخروج من بيوتهن للتسكف في الطرقات ، وإرتياد المتاجر ، لا لشراء ما هن في حاجة إليه ، بل لمعرفة ما استحدثت أوربا من نماذج اللباس التي تظهر الفاتن ، وتكشف عما حرم الله إظهاره من الأبدان .

ونزع المرأة برقع الحياء الذي كانت تتجمل به ، فلم تكف بالكشف عن عنقها حتى كشفت عن صدرها ، ولا بالكشف عن ذراعيها حتى كشفت عن عضديها وكففيها ، ولا بالكشف عن ساقها حتى كشفت عن فخذها ، وكأنها تعرض مفاتها لتوجه أنظار الرجال إليها ، أو تثير إعجابهم بمحاسنها

وإن لم تكن حسناء ، لتستمتع بما يوجه إليها من نظرات الاستحسان الأثيمة أو الكاذبة ، وإلا فلماذا تكشف الحرة الشريفة عن عورتها ومقاتنها لمر زوجها ومحارمها والله تعالى يقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ » (١) . ويقول : « وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ بَضْضُنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَمَحْفَظُنَّ فُرُوجِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْحَكُنَّ يَخْفَرْنَ عَلَى بُحْبُورِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أُخْتِهِنَّ أَوْ بَعْضِ عَشِيرَتِهِنَّ » (٢) .

إن الكشف عن العورات يثير الفرائز ، ويحرك الانفعالات البشرية - قصدت المرأة ذلك أو لم تقصد - ولا يشكر أحدٌ ما في هذا من دفع الفتنان والفتنات إلى الاستهتار بالقيم الأخلاقية ، والتحلل من قيود الفضيلة والإقبال على الشهوات ، وهو ما لا يقره دين ولا عقل .

وقد أصبح خروج المرأة على ما وصفنا عادة مألوفة في الشوارع والمتاجر والمجتمعات العامة ، ومظهراً من مظاهر المدنية الحديثة التي فتن الناس بها ، لا يُوجَّهُ إلى من تفعله منهم لوم ، بل يُوجَّهُ اللوم إلى من يصرح بهذا النقد ، ويُستهتم بالتخلف والرجعية ، فيألفه للمسلمين من تقليد أمي زادوا فيه على من قلده ممن لا يريد لهم إلا السقوط في هاوية الانحلال الخلق ، ليكونوا لقمة سائغة له ، وقد ظهرت بوادر هذا في أيامنا ، فـ « اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون » (٣) .

(١) ٥٩ : ٥٩ لأحزاب . (٢) ٣١ : النور .

(٣) قد تثار هذه المسألة على أنها مسألة خروج المرأة واختلاطها بالرجال اختلاطاً يرتفع على النحو الذي أياحه الإسلام في الحج وفي دور العبادة ، وانتهى في البعثات التي تشارك المرأة فيها الرجل في العمل ، كالفلاحين في مصر وفي غيرها .

وقد مر بك في النفقة أن المرأة إذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه ، ومن غير عذر مقبول ، أو امتنعت من الانتفال إليه كذلك - كانت ناشزة ، ولا نفقة لها ، ولا حينئذ أن يرضع أمرها إلى القاضي ليلزمها بطاعته والقرار في بيته . ولها عليه أن يأذن لها بالخروج لزيارة أبيها كل أسبوع مرة ، ولزيارة محارمها كل سنة مرة ، وقيل كل شهر مرة ، ولأنيت عند أحد منهم إلا باذنه ، وليس لها أن تزور غير هؤلاء أو تعودم إلا باذنه ، ولأن تأذن لأحد في دخول بيته من غير رضاه ، إلا أن يزورها أحد أبيها كل أسبوع مرة ، أو أحد محارمها كل سنة - أو كل شهر - مرة ، وله منعها من حضور الولائم ولو كانت عند المحارم ، لما يثلب فيها من المفاسد .

وإذا مرض أحد أبيها مرضا يحتاج فيه إلى من يقوم بشأه ، وليس له غيرها - وجب عليها أن تعق به وإن كان كافرا ، سواء أَرْضَى الزوج أم أبى ، لأن حق الوالدين مقدم على حق الزوج عند التعارض .

وبما يتناولوه حق الطاعة والقرار في البيت - أن تصون المرأة نفسها عما يندس شرفها وشرف زوجها ، وتحافظ على كرامتها ، وترعى أولادها ، وتحفظ مال زوجها ، فلا تعطى منه أحدا ما لم تجر العادة بأعطائه .

ومن يثريها على هذا النحو يحول الأضرار عن الطريقة التي تخرج بها المرأة ، ولو أنها خرجت خروج السليمة لم يكن للاعتراض على خروجها موضع ، لأنها لن تخرج حينئذ إلا لحاجة ، وعلى وجه يدعو إلى الاحترام ، لا إلى التفتة ، وهو مباح بدليل أن الله تعالى - كما أمر النساء بنس البصر في الآية التي أوردناها - أمر الرجال بذلك أيضاً في قوله سبحانه : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَجِبِلُّ لِمَسَاكِ النِّسَاءِ فِي الْبُيُوتِ وَمَنْعَهُنَّ مِنَ الْخُرُوجِ مَتْنًا بِحَقٍّ - عقوبة لمن تأمل منهن فاحشة في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِهِمْ فَأَسْتَفْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةَ مِنْكُمْ ، فَإِنْ هَبَدُوا لِمَسْكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا » (١٥) النساء وراجع تفسير أبي مسلم الأصفهاني لها ، وراجع حديث خروج خالة جابر بن عبد الله للعمل وهي معتدة من طلاق بائن في ٢٠٦ : من كتاباته الفرق بين الزوجين ، والخروج ليس حراماً ، وإنما يحرم إظهار الفاتن والوراث والحلوة بغير المحارم .

٣ - ولاية التأديب

قال الله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم . فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتى يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا . إن الله كان عليا كبيرا » .

وقد تضمنت هذه الآية التكريمة نظام تأديب المرأة المتزوجة فى الإسلام ، ويكفى أن نقول للذين يمترضون على هذا التشريع - قَبْلَ أن يمتصوا على هذا النظام : امعوا الدَّوْلَ من أن تضع نظما لتأديب أعلى رجالها ثقافة وعلمًا ، من أساتذة الجامعات ورجال القضاء وغيرهم ، وإلا فكيف تفترضون ترض هؤلاء للانحراف وحاجتهم إلى التأديب ولا تفترضون هذا فى المرأة ؟ إن هذا لتعجن على الإسلام ، وتحامل على تشريعه الكامل فى جهل وحماقة .

وبعد فقد جعلت الآية النساء نوعين :

النوع الأول - الصالحات ، وكَسَنَ فى حاجة إلى تأديب ، فقد بلغن بصلاحهن وخضوعهن لله ولأزواجهن ، وحفظهن لما يجب حفظه من أسرار الزوجية - مرتبة تسمو بهن عن التعرض للتأديب الذى يشمر بنقص الأدب ، أو الجهل بما يجب عاين فى حياتهن الزوجية .

النوع الثانى - من يُخَافُ نشوزهن وانحرافهن عن الصراط المستقيم ، فهن فى حاجة إلى تهذيب وتنقيف يردهن إلى الصواب ، ويوجههن إلى السكال اللائق بهن ، أَفْئِترَ كَسَنَ لنزغات الشيطان ، وما يفتابهن أحيانا من رعونة وطيش ، فيكن بواش بقاء لأزواجهن ، وتكدير لصفو بيوتهن ؟ أم يبلن

ويجب ألا يكون الضرب مبرحا شديداً بالإلام ، وقد روى عن ابن عباس تفسيره بالضرب بالسواك ونحوه ، ومن هذا ترى أن القصد فيه إلى الإيذاء الممنوع أقوى من القصد إلى الإيذاء البدنى .

والعارف بإحوال النساء في البيئات المختلفة يعرف أن منهن حقا من لا تصلح إلا بهذا النوع من التأديب ، ولا ينبغي للجاهل بشئون الجماعات واختلاف البيئات أن يتخذ من جهله سببا إلى تعدد هذا النوع من التأديب بعد أن وضع العلم الخبير من الأنواع ما يلائم كل بيئة .

وأمل سبب النقد أن التفتت بصور العقوبة كما يشاء له حياله ، ثم يضع العقوبة القصوى بازاء الذنب الأدنى أو المرأة الصالحة ، وإلا كان تمسادي المرأة في غيرها ، وفي تمسكير صفو الأسرة - أهون عنده من وخزها بيد ، أو ضربها بنحو سواك ، وما بهذا تصلح كل الأسرة .

تنبية :

ترى ما تقدم أن ولاية الزوج على امرأته مقصورة على ما يحفظ به عرضة ونسبه وماله ، ويصون به نظام الأسرة ، فلا ولاية له على شيء من ماله ، بل هي حرة في التصرف فيه قبل الزواج .

الحقوق المشتركة بين الزوجين

قدما أن الحقوق المشتركة بينهما اثنان : حل الاستمتاع ، و
المشتركة .

١ - حل الاستمتاع

قال الله تعالى في صفات المؤمنين الغالحين: «والذين هم لقروجهم حافظون
الإعلى أزواجهم أو ما ملكت أيانهم فإنهم غير ملومين . فمن اجتنب وراء
ذلك فأولئك هم المادون » (١) .

فلكل من الزوجين حق الاستمتاع بصاحبه ، وهذا أمر تدعو إليه
القطرة ، وبوقف عليه التنازل ، فكل منهما أن يلي داعى القطرة البشرية
ولا يمنع على الآخر ما لم يكن هناك ما يمنعه من حيض أو نفاس أو مرض
أو غير ذلك من الموانع (٢) .

وقد حكى عن كثير من العلماء أن الجناح حق للمرأة كالرجل ، ولها أن
تطالبه به ، ولعل من جملة حق الرجل وحده نظر إلى توقفه على شرط إيجابى
من قبله وسلبى من قبلها .

وهو عند الحنفية من الأمور التى لا يقناولها القضاء والإلزام إلا الزطاة
الأولى ، وهو واجب على الزوج لامراته ديانة ، بحيث لا ينقطع عنها مدة
الإيلاء - أربعة أشهر - من غير رضاها (٣) .

(١) - ٧ : للمؤمنون . (٢) راجع ٨١٧ - ٧ : ابن مابدين

(٣) راجع المحرق لنية الزوج س ١٤٤ من كتابنا «الفرقة بين الزوجين»

٢ - حسن العشرة

قال الله تعالى : « وعاشروهم بالمعروف » (١).

وقال سبحانه : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » (٢).

وقال تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة . إن في ذلك لآيات تقوم بتفكرون » (٣).

وقيل لرسول الله ﷺ : ما حق امرأة أحدنا عليه ؟ فقال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

ومعنى « لا تقبح » - لا تسمها القبيح من شتم ونحوه .

فكل من الزوجين مطالب بإحسان معاشرته الآخر ، ويكون ذلك بالبعد عما ينفذ ، والسعي إلى ما يرضى ، والتعاون على دفع الشر وجلب الخير ، والإخلاص في أداء الواجب مع العطف والتسامح وحسن الحديث ، واحترام رأي ، وما إلى ذلك مما تقتضيه الحياة الزوجية من أسباب السعادة والاطمئنان ليدوم الوفاق والوثاق ، ويترتب النسل في صفاء وسلام .

ومن حسن العشرة عند تملد الأزواج - أن يعطى الزوج في القسم بينهما ، فيجمل لكل منهما من الليالي مثل ما لغيرها ، ويعطى كلا منهما من النفقة مثل ما يعطى الأخرى ، والهكر والثيرب ، والجديدة والقديمة ، والمساواة والكتابية في ذلك سواء .

ويرى الشافعي أن تخص الجديدة بثلاث ليال إن كانت ثيبا ، ويسمى إن كانت بكرأ ، لأحاديث وردت بذلك (٤).

(١) ٢٣٨ : البقرة .

(١) ١٩ : النساء .

(٢) ٣٦٩ ح : نيل الأوطار .

(٣) ٢١ : الروم .

والزوج عند السفر أن يسافر بمن شاء من أزواجه ، والقرعة بينهما أحب ،
عملاً بالسأثور عن النبي ﷺ ، واستصفاء للنفس ، وتطهيرا للقلوب .
ولا تحسب مدة السفر من أيام القسم .

وإذا بدرت بوادر خلاف بين الزوجين - فقد قدمنا أن الشارع حثهما
على إصلاح ذات بينهما حيث قال تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا
أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا . والصلح خير » (١) .

فإذا لم يستطعاً فقد يصلح بينهما من يهتم بأمرهما ممن هو أهل لذلك ،
فإذا لم يصلحهما ورفع الأمر إلى القاضي كان عليه أن يختار للإصلاح بينهما حكمين
عدلين : أحدهما من أهل الزوج ، والثاني من أهل المرأة ، عملاً بقوله تعالى :
« وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا
إصلاحاً يوفق الله بينهما . إن الله كان عليماً خبيراً » (٢)

فإن تبسر الصلح بينهما وإلا كان التفريق على نحو ما هو مبين في أسباب
الفرقة بين الزوجين (٣) .

(١) ١٢٨ النساء . (٢) ٢٥ النساء .

(٣) راجع التفريق لسوء المعشرة في ص ١٥٠ : من كتابنا « الفرقة بين الزوجين » .

حقوق الله تعالى

قدمنا أن لعقد الزواج آثاراً شرعية هي حقوق لله تعالى ، وليس الزوجين ولا لأحدهما أن ينازلا عن شيء منها ، وهي أربعة :

- ١ - حرمة المصاهرة ، وقد تقدم بيانها في المحرمات من النساء .
- ٢ - التوارث ، وله دراسة خاصة في باب مستقل .
- ٣ - العدة ، وموضع الكلام فيها بعد فرق النكاح ، لترتيبها عليها .
- ٤ - ثبوت النسب ، والكلام فيه يأتي بعد الكلام في العدة وأنواعها لارتباطه بذلك .

تزوج المسلم الكتابية

قدما في باب المحرمات أن للمسلم أن يتزوج كتابية ، وفي باب الشروط أن شاهدي العقد حينئذ يصح أن يكونا كتابيين على رأى الشيخين المقتضى به .
وللكتابية أن تتولى عقد زواجها بنفسها إذا كانت بالغة عاقلة ، ويتولاه وليها للموافق لها في الدين إذا أرادت أو كانت فاقدة الأهلية .

ويختص زواج المسلم بالكتابية ببعض أمور :

ففي إجراءات العقد وتسجيله — ليس للأذن الشرعى في مصر أن يجري عقد زواج مسلم بكتابية ، بل ذلك من اختصاص القاضى الشرعى نفسه ، يجريه بعد تحريات وإجراءات قانونية ، ويشته في وثيقة خاصة بعد أن يتلوها على الزوجين ، ويبين لهما ما دون فيها من أحكام الزواج ، ويقبلا العمل به .
وتشتمل هذه الوثيقة على أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية مكتوبة بثلاث لغات : العربية ، والإنجليزية ، والفرنسية (١) .

(١) ملخص ما كتب في هذه الوثيقة من الأحكام :

- ١ — الزوج أن يمنع امرأته من الخروج وأن يترها طاعته .
 - ٢ — وله أن يتزوج متى وثلاث ورباع وإن لم تعرض بذلك .
 - ٣ — وله أن يطلقها متى شاء بشر رضاها ، وإذا كان الطلاق رجسيا كان له أن يراجعها في المدة بشر إنجابها ، وإذا كان بائنا فليس له أن يراجعها إلا بائنها وبعد مهر جديدين ، وإذا كان مكملا لثلاث لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، ثم يطلقها أو يموت عنها .
 - ٤ — وإذا طلق الزوج امرأته قبل الدخول بها فليس لها إلا نصف المهر المسمى ، فإن لم تكن تكن تسمية فليس لها إلا مائة يقدرها القاضى ، ولا عدة عليها ، ولا نفقة لها .
- وإذا طلقها بعد الدخول كان لها كل المسمى ، وتطالبه بما لم يقبضه منه فقط ، فإن لم تكن تسمية كان لها مهر مثلها بحسب تقدير القاضى أو اتفاق الطرفين ، وعليها المدة ، ولها نفقة يقدرها القاضى إذا لم يفتق الطرفان عليها .

ومتى تم العقد كان بين الزوجين من الحقوق والواجبات مثل ما بين الزوجين المسلمين مع ملاحظة ما يأتي :

١ - الأولاد الذين يولدون من هذا الزواج يكونون مسامين تبعاً لأبيهم ، ذكورا كانوا أو إناثا ، وهذا من النظام العام الذي ليس للزوجين أن يتفقا على خلافه .

٢ - لاتوارث بين هذين الزوجين ، ولا بين الأولاد وأمههم ، لاختلاف الدين ، وإنما يرث الأب أولاده ، ويرث الأولاد أمهم ، كما يرث بعضهم بمضا ونصح الوصية بينهم جميعا ، لعدم اشتراط اتحاد الدين فيها .

٣ - إذا انتقلت الكتائب من دينها إلى دين كتابي آخر - بقي الزواج ، لأن ما لا يمنع العقد ابتداء لا يمنعه بقاء ، أما إذا انتقلت إلى غير دين مجاوي فإن الزواج يفسخ ، وعلى القاضي حينئذ أن يفرق بينهما إن لم يفرقا^(١) .

== ٥ - الأولاد من هذا الزواج يكونون مسلمين تبعاً لأبيهم ، ولأمهم حق حضانتهم سبع سنين للنظام ونسبا قهجارية ، ما لم ير القاضي غير ذلك .

وإذا ظلت المرأة باتنا استعقت على حضانتهم وإرضاعهم أجراً يدفعه القاضي إذا لم يطق الطرفان عليه .

٦ - لا تولد بين الزوجين لاختلاف الدين .

(١) راجع انصاخ الزواج بالردة لى ص ١٧٥ : من كتابنا « التفرقة بين الزوجين » .

قضايا الزواج

في دعاوى الزواج - سواء أكانت مرفوعة من أحد الزوجين على الآخر أو على ورثته ، أم كانت مرفوعة من أحدهما على الآخر أو على ورثته - يسأل المدعى عليه عن الدعوى ، فإن أقر بها ثبت الزواج متى كان المقر أهلاً للإقرار والحل قابلاً له .

وإن أنكر كلف المدعى إثبات دعواه بالبينة .

فإن أقام البينة على الزوجية ، أو على أن للمدعى عليه قد أقر بها قبل ذلك، ثبتت دعواه .

وإن عجز عن ذلك كان له - على رأى صاحبيه للفقى به - أن يطلب من القاضى تخفيف المدعى عليه ، فإن حلف رفضت الدعوى ، وإن تكلم ثبت الزواج لأن النكول إقرار بالمدعى به عندهما .

وذهب أبو حنيفة إلى أن المومن لا توجه إلى المدعى عليه إذا كان أحد الزوجين ، وإذا وجهت إليه فكل لم يثبت الزواج بنكوله ، لأن النكول بذل لا إقرار عنده ، والزواج ليس مما يبذل (١) .

وإذا كان أحد الزوجين قد أقر بالزواج في صحته أو في مرض موته ، فصدقه الآخر حال الحياة - ثبت الزواج مستنداً إلى وقت الإقرار باتفاق ، وكذلك إذا وقع التصديق بعد وفاة المقر عند صاحبيه .

وذهب أبو حنيفة إلى أن التصديق بعد الوفاة لا يهد به إلا إذا وقع من المرأة قبل انتهاء عدتها ، لبقاء الحل ببقاء آثار النكاح ، فأما إذا وقع منها بعد

(١) راجع هذه المسألة في باب المراضات القرعية .

انتهاء المدة ، أو كان واقفاً من الزوج فلا يعتد به ، لوقوعه بعد فوات المحل بانقطاع كل علائق الزوجية .
هذا هو حكم الفقه .

أما حكم القانون في مصر - فالدعى عليه إما مقر أو منكر .

فإن كان مقراً - ثبت الزواج باقراره متى كان أهلاً للاقرار والمحل قابلاً له ، إلا إذا كانت سن أحد الزوجين عند رفع الدعوى أقل من السن المقدرة قانوناً ، فإن الدعوى لا تسمع حينئذ ، فلا يحكم القاضي بالزواج ، ولا يرتب على الإقرار به أى أثر من آثاره .

أما إذا كان منكراً - فقد تدرج القانون في عدم الاعتداد بشهادة الشهود وتوجيه اليمين منذ أقبل الناس على رفع دعوى الزواج طمعاً في المال أو رغبة في التشهير . وخلاصة هذا التدرج بينته المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - إذ قسمت حوادث الزواج أربعة أقسام :

١ - الحوادث الواقعة قبل سنة ١٨٩٧ م ، وهذه لا تسمع فيها دعوى الزواج أو الإقرار به - بعد وفاة الزوجين أو أحدهما - إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ، ويستثنى من ذلك ما إذا كانت الدعوى مرفوعة من أحد الزوجين ، فإنه يجوز إثباتها حينئذ بشهادة الشهود ، على أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة (١) .

(١) قد يستغنى الخبر ، فيسمع من جمع يؤمن توأطؤم على الكذب مادة ، وحينئذ يكون مشهوراً شهرة حقيقية أو عامة ، وقد يسمع عن تصح منه الشهادة فقط : رجلين أو رجل وامرأتين عدول مستكملين شروط الشهادة ، وحينئذ يكون مشهوراً شهرة حكومية أو خاصة . والزواج من الأمور التي تصح الشهادة فيها بالتسامع بناء على الشهرة العامة أو الخاصة عند صاحبيه ، وبناء على الشهرة العامة فقط عند الإمام ، وهو ما عول عليه القانون هنا .

٢ - الحوادث الواقعة بين أول سنة ١٨٩٧م وآخر سنة ١٩١٠م، وهذه لا تسمع دعوى الزواج أو الاقرار به - بعد وفاة الزوجين أو أحدهما - إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ، ولو كانت مرفوعة من أحد الزوجين

٣ - الحوادث الواقعة فيما بين أول سنة ١٩١١م وآخر يوليو سنة ١٩٢١م ، وهذه لا تسمع فيها دعوى الزواج أو الاقرار به - بعد وفاة الزوجين أو أحدهما - إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاه كذلك ، سواء أكانت مرفوعة من أحد الزوجين أم من غيره . ويلاحظ أن هذه الأحوال الثلاثة خاصة بالدعوى المرفوعة بعد وفاة الزوجين أو أحدهما ، فأما المرفوعة من أحد الزوجين على الآخر فتطبق فيها الأحكام الفقهية السابقة .

٤ - الحوادث الواقعة بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١م ، وهذه لا تسمع الدعوى بها - حال حياة الزوجين أو بعد وفاتها أو وفاة أحدهما - إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية صادرة على يد الموظف المختص بإصدارها بمقتضى وثيقته ، وهو المأذون أو القاضي الشرعى فى داخل القطر ، والقفصل فى خارجه .
قضايا الزواج بين غير المسلمين :

المراد بغير المسلمين من لا يدينون بالاسلام : من أهل الكتاب وغيرهم .. وقد أمرنا بتركهم وما يدينون ، فليس لنا أن نتعرض لزواجهم ما دام صحيحاً عندهم ، سواء أكان صحيحاً فى حكم الاسلام أم كان غير صحيح ، إلا فى أربع حالات .

الحالة الأولى : أن يكون فى زواجهما اعتداء على حق مسلم ، كأن يطلق مسلم امرأته المسيحية ، أو يتوفى عنها ، فيتزوجها مسيحية قبل انتهاء عدتها ،

فإن القاضى متى بلغه ذلك يفرق بينهما إذا كانت المدة لا تزال قائمة ، محافظة على حق المسلم .

الحالة الثانية : أن تكون الدعوى متعلقة بآثار الزواج ، كأن تطلب امرأة فرض نفقة لها على زوجها ، أو يطلب الزوج امرأته إلى طاعته ، ويكفى لسماع الدعوى هنا أن يرفعهما أحدهما راضياً بالاحكام إلى شريعتنا . وحينئذ يحكم القاضى لصاحب الحق فيها من غير تعرض لأصل الزواج .

الحالة الثالثة : أن تكون الدعوى متعلقة بأصل الزواج : بدعيه أحدهما وينكره الآخر ، وحينئذ لا يتعرض القاضى للفصل فيها إلا إذا قبلا مما لا يحكم إلينا ، لأن الفصل فيها عند احكام أحدهما دون الآخر عدوان على حق من أبى الاحكام إلينا . وهذا رأى أبى حنيفة المعمول به .

ومتى احتكما إلينا فى أصل الزواج — طبق القاضى الأحكام الآتية :

١ — إذا ثبت له أن زواجهما صحيح فى حكم الإسلام لاستيفائه كل شروط الصحة حكم بصحته ، لأن كل ما هو صحيح بين المسلمين يعتبر صحيحاً بين مجرمهم ، وعلمه الشافعى وأحمد .

٢ — وإذا ثبت أنه غير صحيح فى حكم الإسلام :

فإن كان ذلك لحمة المحل نسباً أو مصاهرة أو رضا — حكم بفساده وفرق بينهما .

وإن كان ذلك لوقوع العقد فى عدة مسلم — فرق بينهما إذا كانت المدة لا تزال قائمة رعاية لحق المسلم .

وإذا كان ذلك لمدم الشهود أو لوقوع العقد فى عدة غير مسلم .

فقد ذهب أبو حنيفة إليه أن القاضى يقضى بصحة الزواج فى الحالتين مادام

بعد صحيحاً عندكم ، ولم سدا لا تتعرض لهم في شيء من ذلك إذا لم يسلموا أو يحتكموا إلينا .

قال الحنفية : ولاضير في اعتباره صحيحاً عندنا حينئذ ، لأن شرط الاشهاد مختلف فيه ، فان مالكا وابن أبي ليلى لا يشترطانه لصحة الزواج ، والعدة لم يتعلق بها حق مسلم ، ولا يمكن إثبات الحرمة في الحائض حقاً للشرع ، لأن غير المسلمين ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة ، ولا إثبات العدة حقاً للزوج ، لأنه لا يقتضيه .

وذهب زفر إلى أن القاضى يحكم بفساد الزواج في الحائض ، لأن غير المسلمين مطالبون في دار الإسلام بما يطالب به المسلمون من أمور المعاملات والزواج منها ، وعدم تعرضنا لهم قبل أن يسلموا أو يحتكموا إلينا - للاعراض عنهم ، لا الاعتراف بتمام عليه وتقريره .

والصاحبان مع أبى حنيفة في النكاح بغير شهود للخلاف في اشتراط الاشهاد ومنع زفر في النكاح في العدة لعدم الخلاف في حكمه (١)

الحالة الرابعة : أن يسلم الزوجان أو أحدهما :

فاذا كانت المرأة حينئذ من محارم الزوج نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة أو زوجاً في عدة مسلم لا تزال قائمة - فرق القاضى بينهما .
فإن لم تكن كذلك - فإن أسلما معاً بقى الزواج .

وإن أسلم الزوج وحده بقى الزواج إذا كانت المرأة كتابية ، وبعرض عايتها الاسلام إذا كانت غير كتابية ، فإن أسلمت أو اعتنقت ديناً سماوياً بقى الزواج وإلا فرق بينهما .

(١) راجع ص ٥٠٢ ج ٢ فتح القدير ، ٣٩٦ ج ٢ ابن عابدين .

تنبيهان :

١ - إذا أسلمت المرأة، وأريد عرض الاسلام على زوجها فتبين أنه غائب غيبة منقطعة ، أو طلب لعرض الاسلام عليه فتكرر امتناعه - فرق القاضي بينهما من غير عرض .

٢ - إنما يمرض الاسلام على الرجل أو المرأة إذا كان أهلاً لعرض الاسلام عليه ، بأن كان بالغاً عاقلاً ، أو صبيّاً مميزاً .

فإذا كان صبيّاً غير مميز انتظر تمييزه ، ثم عرض عليه الاسلام .

وإذا كان مجنوناً عرض الاسلام على أبويه رجاء أن يسلم أحدهما فيقبضه ولده ، وتبقى الزوجة، فإن عرض عليهما فأبياً - أو لم يكن له أبوان - فرق القاضي بينه وبين زوجه بدون انتظار لافاقته .

والفرق بين الصبي غير المميز والمجنون - أن التمييز له مبدأ معلوم ، فلا حرج في انتظاره ، أما الافاقة من الجنون فليس لها وقت معلوم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، والحمد لله رب العالمين .

﴿ انتهى ﴾

فهرس الكتاب

الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة

مقدمة

معنى الشريعة وأقسامها | ٣ | موضوع الأحوال الشخصية ١٠٠ | ٤

الزواج (٧ - ٢٢)

١٧	اختيار المرأة	٧	عنى الزواج
١٩	تعارف الزوجين قبل الزواج	٨	عناية الإسلام به
٢٠	طريق المعرفة	١١	الحث عليه
٢٠	النظر إلى المخطوبة	١٢	سبب العناية به والحث عليه
٢٢	المثارة بالمخطوبة	١٤	صفته الشرعية

المخطبة (٢٢ - ٣٠)

٢٧	قراءة الفاتحة	٢٤	من تحمل خطبتها
٢٧	الصدول من المخطبة وأثره	٢٦	أثر حرمة المخطبة في عقد الزواج

عقد الزواج وشروطه (٣٢ - ٨٠)

٤٢	اقتراح الصيغة بالشروط	٣٢	تبريفه وركبه
٤٨	زواج المتعة	٣٥	شروط العقد
٥٠	مقصد الصيغة فيه ومناقضته	٣٦	١ - شروط الانقضاء
٦٨	الاشهاد على الزواج	٣٦	شروط الانقضاء في الصيغة
٧٢	شروط الصحة في الزوجين	٤٠	شروط الانقضاء في المأخذ
٧٤	٣ - شروط النفاذ	٤١	شروط الانقضاء في الزوجين
٧٦	٤ - شروط الزوم	٤٢	٢ - شروط الصحة
٧٨	٥ - الشروط القانونية	٤٢	شروط الصحة في الصيغة

من يحرم الزواج بين (٨١ - ١١٧)

١٠٣	(ب) التحريم المؤقت	٨١	حكمة التحريم
١٠٣	١ - تعلق حق الفهر بالمرأة	٨٥	أنواع التحريم
١٠٦	٢ - عدم الدين السأوى	٨٦	(١) التحريم المؤبد
١٠٩	٣ - التطليق ثلاثاً	٨٦	١ - ما يحرم بالنسب
١١٠	٤ - الجمع بين محرمين	٨٩	٢ - ما يحرم بالرشاع
١١٢	٥ - الجمع بين أكثر من أربع	٩٤	٣ - ما يحرم بالمصاهرة
١١٤	حكمة إباحة التعدد	١٠١	أ يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة

الموضوع الصفحة الموضوع الصفحة

الكفاءة بين الزوجين (١١٨ — ١٢٥)

١٢٤	وكت اعتبارها وماحب الحق فيها	١١٩	المادى التى تعتبر فيها
١٢٥	سقوطها بالتقصير	١٢٣	من تعتبر من حيثته ومدى اعتبارها

الولاية (١٢٦ — ١٤٣)

١٢٦	من تثبت له الولاية للتمدية	١٢٦	تعيينها وما يشترط فى الولى
١٣٩	تمدد الولى وعده	١٢٧	أنواعها
١٤٠	تزوج فاقد الأهلية	١٢٨	الولاية الفاصدة على النفس
١٤١	خيار البلوغ والائالة	١٣٢	الولاية للتمدية ومن تثبت عليه
١١٣	ولاية الاجبار فى القانون	١٣٥	البكر والتيب ودليل رضاها

التوكيل بالرواج (١٤٤ — ١٤٦)

١٤٥	الوكالة المطلقة	١٤٤	الوكالة للعقيدة
-----	-----------------	-----	-----------------

حكم الزواج (١٤٧ — ٢١٠)

١٥٣	حكم الزواج للوقوف	١٥١	حكم الزواج غير الصحيح
١٥٤	حكم الزواج الصحيح النافذ	١٥٠	الفرق بين باطل الزواج وفاسده

(١) حقوق المرأة (١٥٥ — ١٩٨)

١ — المهر (١٥٥ — ١٨١)

١٦٨	١ — عندما يسمى تسمية صحيحة	١٥٥	حكمه
١٧٠	التسمية الصحيحة بعد الطلق	١٥٦	حكمة وجوبه على الرجل وأنواعه
١٧١	٢ — عند عدم التسمية الصحيحة	١٥٧	ما يصلح مهراً ، وزواج الشغار
١٧٢	٣ — عند تسمية أقل من عشرة دراهم	١٥٨	أكثر المهر وأقله
١٧٣	٤ — عند ربط مقدار المهر بشرط	١٦١	الحقوق المتعلقة بالمهر
١٧٥	تسجيل المهر وتأجيله	١٦٣	ما يجب به للمهر أو مناه وجوبه
١٧٦	ضمانه والزيادة فيه والمطالبة	١٦٣	ما يؤكده وجوبه فى الزواج الصحيح
١٧٧	قبض المهر	١٦٣	الدخول والحلوة
١٧٨	حلاكه واستهلاكه واستحقاقه	١٦٦	موت أحد الزوجين
١٧٩	قضايا المهر	١٦٨	ما يجب من المهر

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢ - النفقة (١٨٢ - ١٩٨)			
١٨٨	ما يراعى في تقديرها	١٨٢	دليل وجوبها على الزوج
١٩٠	المسكن المهرى	١٨٢	حكمه وجوبها عليه
١٩١	نفقة امرأة الغائب	١٨٣	مناط استحقاقها
١٩٤	نفقة امرأة الغائب في القانون	١٨٥	النفقة والمرس
١٩٤	تسجيل النفقة	١٨٦	النفقة والمهر
١٩٤	دين النفقة	١٨٧	النفقة والحبس
١٩٦	الحبس في دين النفقة	١٨٧	الدقة واحتراف المرأة
١٩٧	الايراء والمقاصة	١٨٧	تقدير النفقة

(ب) حقوق الزوج (١٩٩ - ٢٠٦)

٢٠٣	حق المرأة في زيارة أبنائها وعارولها	١٩٩	١ - طاعة المرأة وحدودها
٢٠٤	٣ - ولاية التأديب	٢٠١	٢ - قرارها في البيت وخروجها منه

(ج) الحقوق المشتركة بين الزوجين (٢٠٧ - ٢٠٩)

٢٠٨	٢ - حسن المعشرة	٢٠٧	١ - حل الاستنحاح
-----	-----------------	-----	------------------

(د) حقوق الله تعالى

٢١٠

تكملة

٢١٣	فضايا الزواج	٢١١	تزوج المسلم الكتابية
٢١٥	فضايا الزواج بين غير المسلمين	٢١١	ما يخص به من الأحكام

تطلب جميع منشوراتنا من
مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطبع والنشر والتوزيع
الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير
بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي
ت : ٤٣٦٧٦٥ ص ٠ ب ٢٢٧٥٤